

# جُزْءٌ فِيهِ ضَعْفٌ حَدِيثٌ: لَبِنَانٌ

فِي فَهْنَلِهِ قِيَامُ اللَّيْلِ مَعَ الْجَمَاعَةِ

«إِنَّ الدَّجْلَ لِذَرَ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَنْ

يَذَصَرِيفَ مِنْ صَلَاتِهِ، خَسِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَتِهِ»

تألِيفُ:

الشِّيخُ الْعَلَمَ الْحَدِيثُ

فَوْزَرِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَمِيدِيُّ الْأَفْرَيْ

حَفَظَ اللَّهُ وَرَعَاهُ

جُزُءٌ فِيهِ

ضَغْفُ حَدِيثٍ:

لَبِيْرَرِ

فِي فَضْلِ قِيَامِ اللَّيْلِ مَعَ الْجَمَاعَةِ:

«إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى  
يَنْصُرِفَ مِنْ صَلَاتِهِ، خَسِيبٌ لَّهُ قِيَامُ لَيْلَتِهِ»

**جُرْحُوقُ الطَّبِيعِ مَحْفُوظَةٌ**

**الطبعة الأولى**

**٢٠٢٣ هـ ١٤٤٥**



**مَكَتبَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ**

**ملكة البحرين - قلاي**

**التويتر: ahel\_alhadeeth@**

**البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com**

جُزْءٌ فِيهِ

ضَعْفُ حَدِيثٍ:

لِبْنُ ذَرَّ

فِي فَضْلِ قِيَامِ اللَّيْلِ مَعَ الْجَمَائِحِ

«إِنَّ الدَّخْلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى  
يَنْصَدِفَ مِنْ صَلَاتِهِ، حُسْبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَتِهِ»

تألِيفُ:

الشِّيْخُ الْعَلَمَاءُ الْمُحَدِّثُ

فُوزَّيْ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَمِيدِيُّ الْأَشْرِيُّ

حَفَظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسْرَ وَلَا تُعَسِّرْ

الْمُقْدَمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِي اللَّهُ فَلَا مُضِلٌّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا \* يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدِيَّ هَدِيُّ مُحَمَّدٍ<sup>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</sup>، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بُدْعَةٌ، وَكُلَّ بُدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

\* لَا تَخْفِي أَهْمَيَّةً عِلْمِ الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ فِي الْحِفَاظِ عَلَى السُّنَّةِ النَّبُوَّيَّةِ، وَحِمَائِتَهَا مِنْ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا، فَهُوَ الْمِيزَانُ الَّذِي تُعرَضُ عَلَيْهِ أَحْوَالُ

النَّاقِلِينَ لِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِهِ يُمَيِّزُ الصَّادِقُ مِنَ الْكَاذِبِ، وَالثُّقَّةُ مِنَ الْضَّعِيفِ،  
وَالضَّابِطُ مِنْ عَيْرِ الضَّابِطِ. <sup>(١)</sup>

قال الإمام علي بن المديني رحمه الله: (التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم).<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: فَيَعْدُ عِلْمُ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهْمَّ أَنواعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَشْرَفُهَا عَلَى  
الْإِطْلَاقِ؛ ذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ وَظِيفَةٍ غَایَةٌ فِي الدِّقَّةِ وَالْأَهْمَىَّةِ، وَهِيَ الْكَثْفُ عَمَّا يَعْتَرِي  
الشَّقَاتِ مِنْ أَوْهَامِ

قال الحافظ الخطيب رحمه الله في «الجامع» (ج ٢ ص ٢٩٤): (معرفة العلل أَجَلُ أنواع علم الحديث). اهـ.

وقال الحافظ الحاكم رحمه الله في «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٢): (هذا النوع منه معرفة علی الحديث، وهو علم برأسه غير الصحيح والسبق، والجرح والتعديل). اهـ.

١) انظر: «النّقّاتُ الَّذِينَ صَعَفُوا فِي بَعْضِ شُيوخِهِمْ» لِلرّفَاعِي (ص ١٨).

۲) اثر صحیح

أَخْرَجَهُ الرَّامَهْرُمْزِيُّ فِي «الْمُحَدِّثِ الْفَاصِلِ» (ص ٣١٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوِيِّ» (١٦٣٤) يَسْنَادُ صَحِيحً.

قلتُ: وَهَذَا الْعِلْمُ يُعَدُّ مِنْ أَغْمَضِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقَّهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُولُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهُمَا غَائِصًا، وَاطْلَاعًا حَاوِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً فِي عِلْلِ الْحَدِيثِ.<sup>(١)</sup>

قالَ الْحَافِظُ أَبْنُ رَجَبٍ رحمه الله فِي «شِرْحِ الْعِلْلِ الصَّغِيرِ» (ج٤ ص٦٦٢): (اعْلَمَ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدِهِمَا: مَعْرِفَةٌ رِجَالِهِ، وَثَقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةٌ هَذَا هَيْنُ: لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضُّعْفَاءَ قَدْ دَوْنُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اسْتَهْرَتْ بِشِرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةٌ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحٌ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ، إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

\* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتقَانِهِ، وَكَثْرَةُ مُمَارَسَتِهِ الْوُقُوفُ عَلَى دَقَائِقِ عِلْلِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وقالَ الْحَافِظُ أَبْنُ رَجَبٍ رحمه الله أَيْضًا فِي «شِرْحِ الْعِلْلِ الصَّغِيرِ» (ج٤ ص٦٦٢): (وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طُولِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمُذَاكَرَةِ، فَإِذَا عَدِمَ الْمُذَاكَرَةُ بِهِ، فَلَيُكْثِرْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأَئِمَّةِ الْعَارِفِينَ بِهِ؛ كَيْحَيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ؛ كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنِ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا).

١) انظر: «النُّكَتَ عَلَى كِتَابِ أَبْنِ الصَّالِحِ» لِابْنِ حَبَرِ (ج٢ ص٧١١)، و«الْوَهْمُ فِي رِوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلْلُّوْرَيْكَاتِ (ص٨٣).

٢) وَمَعْرِفَةٌ مَنَابِيجِ النُّقَادِ، وَفَهْمُ عِبَارَاتِهِمْ فِي عِلْمِ عِلْلِ الْحَدِيثِ.

جزءٌ فيه؛ ضعفٌ حديثٌ: أبي ذرٌ رضي الله عنه في فضلِ قيام الليلِ معَ الجماعةِ

\* فَمَنْ رُزِقَ مُطَالَعَةً ذَلِكَ وَفَهْمَهُ وَفَقَهْتَ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةٌ نَفْسٍ

وَمَلَكَةٌ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ). اهـ.

قلتُ: لأنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ هُوَ أَدْقُ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُولُ بِهِ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ التَّالِقَـ .

قالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رحمه الله فِي «النُّكَتِ» (ج ٢ ص ٧١): (وَهَذَا الْفَنُ أَغْمَضُ

أَنْوَاعَ الْحَدِيثِ، وَأَدْفَعَهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُولُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهْمًا غَائِصًا، وَاطْلَالًا حَاوِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَئِمَّةِ هَذَا الشَّأنِ وَحُدَّاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجُعُ فِي ذَلِكَ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةٍ ذَلِكَ، وَالْإِطْلَاعُ عَلَى غَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ.

قلتُ: ولأنَّ هَذَا الْعِلْمُ بِحَاجَةٍ إِلَى إِحْاطَةٍ تَامَّةٍ بِالرُّوَاةِ وَالْأَسَانِيـ، فَقَدْ قَلَ المُتَكَلِّمُونَ فِيهِ فِي كُلِّ عَصْرٍ.

قالَ الْإِمامُ ابْنُ مِنْدَةَ رحمه الله: (إِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ نَفَرًا يَسِيرًا مِنْ

كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدْعُونَ عِلْمَ الْحَدِيثِ). <sup>(١)</sup> اهـ.

وقالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رحمه الله فِي «النُّكَتِ» (ج ٢ ص ٧١): (لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ أَئِمَّةُ هَذَا الشَّأنِ وَحُدَّاقُهُمْ). اهـ.

قلتُ: وَقَدْ اسْتَكَى الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا مِنْ نُدْرَةِ الْمُؤَهَّلِينَ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، بَلْ فِي وُجُودِهِمْ أَصْلًا فِي بَعْضِ الْعُصُورِ.

(١) انظر: «شَرْحُ الْعِلْلِ الصَّغِيرِ» لابن رَجَبٍ (ج ١ ص ٣٣٩).

قال الإمام أبو حاتم الرazi رحمه الله؛ لاما مات أبو زرعة الرazi رحمه الله: (ذهب الذي كان يحسن هذا المعنى - أي: التعليل - يعني: أبا زرعة، ما بقي بمصر، ولا بالعراق أحد يحسن هذا).<sup>(١)</sup>

وقال الإمام أبو حاتم الرazi رحمه الله: (جرى بيبي، وبين أبي زرعة يوماً تميّز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث، ويذكر عللها.

وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأً وعللها، وخطأ الشيوخ.

فقال أبو زرعة، لي: يا أبا حاتم، قل من يفهم هذا، ما أعز هذا، إذا رفعت هذا من واحد واثنين؛ فما أقل من تحد من يحسن هذا، وربما أشك في شيء، أو يتحالجني شيء في حديث، فإلى أن أتقي معك، لا أجد من يشفيني منه!).<sup>(٢)</sup>

وقال الحافظ ابن الجوزي رحمه الله في «الموضوعات» (ج ١ ص ٣١): وهو يتكلّم عن نقاد الحديث: (غير أن هذا النسل قد قلل في هذا الزمان فصار أعز من عنقاء مغرب). اهـ.

(١) أكثر صحيح.

آخر جهه ابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» (ص ٣٥٦). بإسناد صحيح.

(٢) أكثر صحيح.

آخر جهه ابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» (ص ٣٥٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (ج ٢ ص ٤١٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج ٥٢ ص ١١). بإسناد صحيح.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ الْجُوْزِيِّ رحمه الله فِي «الْمُوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): (فَكَانَ الْأَمْرُ مُتَحَالِّمًا إِلَى أَنَّ الْأَكْثَرَ الْحَالُ إِلَى خَلَفٍ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ صَحِيحٍ وَسَقِيمٍ، وَلَا يَعْرِفُونَ نَسْرًا مِنْ ظَلِيمٍ). اهـ.

قُلْتُ: يَرَحْمُ اللَّهُ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ، كَيْفَ لَوْ أَذْرَكُوا زَمَانَنَا؛ مَاذَا عَسَى هَؤُلَاءِ أَنْ يَقُولُوا؟ اللَّهُمَّ غُفْرًا.

\* وَنَظَرًا لِوَظِيفَتِهِ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْأَوْهَامِ نَجِدُ نَاقِدَ الْعِلَّلِ يَفْرَحُ لِظَفَرِهِ بِعِلْلَةِ حَدِيثٍ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ فَرَحِهِ بِأَحَادِيثٍ جَدِيدَةٍ يُضَيِّفُهَا إِلَى رَصِيدِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيِّ رحمه الله: (لَأَنَّ أَعْرِفَ عِلْلَةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَتْ عِنْدِي).<sup>(١)</sup>

\* وَتَقْدِيرًا لِأَهْمِيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ لِكَشْفِ الْأَوْهَامِ فِي الْأَحَادِيثِ؛ فَإِنَّ كِبَارَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا شَكَّ أَحَدُهُمْ فِي رِوَايَةِ جَمَعَ طُرُقَهَا، وَنَظَرَ فِي اخْتِلَافِهَا؛ لِيَعْرِفَ عِلْلَتَهَا.

قُلْتُ: لَأَنَّ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ لِكَشْفِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمه الله فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلْلَةِ الْحَدِيثِ<sup>(٢)</sup> أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنْظَرُ فِي اخْتِلَافِ رُوَايَتِهِ، وَتُعْتَبَرُ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِنْقَانِ، وَالصَّبَطِ). اهـ.

(١) أَكْثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ أَبْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَّلِ» (ج ١ ص ٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوِيِّ» (ج ٢ ص ٢٩٥)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) قُلْتُ: أَوْ يَعْرِضُهُ عَلَى الْمُؤَهَّلِينَ لِهَذِهِ الْمُهِمَّةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

جزءٌ فيه؛ ضعفٌ حديثٌ: أبي ذرٌ رضي الله عنه في فضلِ قيام الليلِ معَ الجماعةِ

وقالُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «النُّكَتِ» (ج ٢ ص ٧١)؛ (مَدَارُ التَّعْلِيلِ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى بَيَانِ الْاِخْتِلَافِ). اهـ.

قُلْتُ: وَنَصَّ نُقَادُ الْحَدِيثِ عَلَى مَبَادِئِ هَذَا الْعِلْمِ، وَوَسَائِلِ مَعْرِفَتِهِ.

فَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٣)؛ (وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا: الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرُهُ). اهـ.

قُلْتُ: فَالْأَمْرُ هَذَا إِذْنٌ يَأْتِي بِالْمُذَاكَرَةِ وَالْحِفْظِ، وَالْبَحْثِ وَالتَّخْرِيجِ، وَمُلَازَمَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالإِطْلَاعِ الْوَاسِعِ عَلَى الْأَسَانِيدِ، وَالْمُدَاؤَمَةِ عَلَى قِرَاءَةِ مُصَنَّفَاتِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْعَالَمُ الْمُعَلَّمُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «مُقَدَّسَتِهِ لِلْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٩)؛ (الْقَوَاعِدُ الْمُقَرَّرَةُ فِي مُصْطَلِحِ الْحَدِيثِ، مِنْهَا: مَا يُذَكَّرُ فِيهِ خِلَافٌ، وَلَا يُحَقِّقُ الْحَقُّ فِيهِ تَحْقِيقًا وَاضِحًا، وَكَثِيرًا مَا يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ بِاِخْتِلَافِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَخْتَلِفُ فِي الْجُزْئِيَّاتِ كَثِيرًا، وَإِدْرَاكُ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى مُمَارَسَةٍ طَوِيلَةٍ لِكُتْبِ الْحَدِيثِ، وَالرِّجَالِ وَالْعِلَلِ، مَعَ حُسْنِ الْفَهْمِ وَصَلَاحِ النِّيَّةِ). اهـ.

وقالُ الْحَافِظُ الْعَلَائِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ: (إِنَّ التَّعْلِيلَ أَمْرٌ خَفِيٌّ لَا يَقُولُ بِهِ إِلَّا نُقَادُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، دُونَ مَنْ لَا اطْلَاعَ لَهُ عَلَى طُرُقِهِ وَخَفَايَاهَا). <sup>(١)</sup> اهـ.

\* وهـذا الـأـمـرـ الـذـي أـشـرـتـ إـلـيـهـ مـنـ حـيـثـ اـعـتـمـادـ الـعـلـمـاءـ عـلـىـ أـهـلـ الـعـلـلـ؛ كـمـرـجـعـيـةـ عـلـمـيـةـ... لـأـنـ هـؤـلـاءـ كـانـواـ أـعـلـمـ بـهـذـاـ الـعـلـمـ مـنـ غـيـرـهـمـ.

(١) انظر: «النُّكَتِ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّالِحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧٨٢).

قلتُ: وَمَنْهُجٌ جَمْعِ الرِّوَايَاتِ وَمُقَارَنَتِهَا؛ لِتَمْيِيزِ الصَّوَابِ مِنَ الْخَطَايَا فِيهَا، هُوَ  
مَنْهُجٌ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْقَوِيمِ.<sup>(١)</sup>

\* فَيَسْتَنِكُرُ النَّقَادُ أَحْيَانًا بَعْضَ مَا يَنْفَرِدُ فِيهِ الثَّقَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيُرُدُّونَ  
غَرَائِبِ رِوَايَاتِهِمْ، بِالرَّغْمِ مِنْ ثِقَتِهِمْ، وَأَشْتَهِرُهُمْ بِالْعِلْمِ.

قالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ حَمَلَهُ فِي «شِرْحِ الْعِلْلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٨٢): (وَأَمَّا  
أَكْثَرُ الْحُفَاظِ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْحَدِيثِ إِذَا انْفَرَدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَرُوِ  
الثَّقَاتُ خِلَافَهُ أَنَّهُ لَا يُتَابِعُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عِلْلَةً فِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ كَثُرِ  
حِفْظِهِ، وَأَشْتَهِرَتْ عَدَائُهُ وَحَدِيثُهُ؛ كَالْزُّهْرِيُّ وَنَحْوِهِ، وَرُبَّمَا يَسْتَنِكُرُونَ بَعْضَ تَفَرُّدَاتِ  
الثَّقَاتِ الْكِبَارِ أَيْضًا، وَلَهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ نَقْدٌ خَاصٌّ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ لِذَلِكَ صَابِطٌ  
يَضْبِطُهُ). ا.هـ

قلتُ: فَيَعَدُ وَهُمُ الرَّاوِي وَمَا يَتَابِعُهُ مِنْ مَسَائلِي، مِنْ أَكْثَرِ قَصَايَا عُلُومِ الْحَدِيثِ،  
الَّتِي شَغَلَتْ بَالَّنَقَادِ، وَنَجَدَ إِعْلَالَهُمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ بِهَذِهِ الْعِلْلَةِ وَأَصْحَاحًا مُتَوَافِرًا  
فِي كُتُبِ الرِّجَالِ وَالْعِلَّلِ، كَمَا أَنَّهُمْ عَنَوا بِمَعْرِفَةِ وَحَصْرِ كُلِّ رَأِيٍ ثَبَتَ أَنَّهُ عَانَى مِنَ  
الْوَهْمِ، وَالْخَطَايَا، وَالْخُلُطِ، وَصُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مِنْ قِبَلِ الْحُفَاظِ وَلَا يَسْتَغْنِي  
مُشْتَغِلُ بِالْحَدِيثِ وَعِلْلِهِ عَنْ مَعْرِفَةِ هُؤُلَاءِ؛ الْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطَطِينَ، وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمْ مِنْ رِوَايَاتٍ دَخَلَهَا الْوَهْمُ وَالْغَلَطُ.

(١) قُلْتُ: فَوَضَعُوا الصِّيَانَةَ الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالصَّوَابِطِ، الَّتِي بِهَا يَكُونُ التَّحَاوُكُ إِلَيْهَا عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ،  
لِلْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ أَوِ الضَّعْفِ.

\* ولَهُدَا كَانَ النَّقَادُ يَجِدُونَ مَشَقَةً بِالْغَةِ، وَهُمْ يُفْتَشُونَ فِي أَسَانِيدِ مُخْتَلِفِي الأَمْصَارِ وَيَتَفَحَّصُونَهَا.

قُلْتُ: وَلِأَجْلِ هَذِهِ الصُّعُوبَةِ الَّتِي ذَكَرْتُ، يَنْبَغِي لِلنَّاقِدِ الَّذِي يُرِيدُ اكْتِشَافَ الْوَهْمِ فِي رِوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ، أَنْ يَكُونَ ذَا دِرَائِيَّةَ تَامَّةً، وَإِحْاطَةً شَامِلَةً بِالْمُخْتَلِفِينَ وَالْمُخْطَلِفِينَ وَأَخْبَارِهِمْ، وَأَسَالِيهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَمَّنْ أَخْطَئُوا، وَعَدَدِ رِوَايَاتِهِمُ الشَّاذَّةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَصَائِيَا تُسَاعِدُ فِي تَجْلِيَّهِ هَذِهِ الْمُشْكِلَةِ حَتَّىٰ يَتَسَنَّى لَهُ اكْتِشَافُ الْوَهْمِ فِي الرِّوَايَاتِ.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَلَقَدْ تَحَصَّلَ لِي مِنْ هَذَا الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ بَعْدَ أَنْ جَمَعْتُ فِيهِ طُرُقَ حَدِيثٍ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّىٰ يَنْصَرِفَ مِنْ صَلَاتِهِ، حُسِبَ لَهُ قِيامٌ لِيَنْتَهِي»، وَالْكَلَامُ عَلَىٰ أَسَانِيدِهَا جَرْحًا وَتَعْدِيالًا، وَبَيَانٌ عَلَيْهَا، وَالْحُكْمُ عَلَيْهَا بِالشُّدُودِ وَالضَّعْفِ.

\* ولِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْلُكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ؛ لِكَيْ يَضْبِطَ أُصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنْنَةِ النَّبِيَّةِ.

(١) قُلْتُ: وَالْكَلَامُ فِي وَهْمِ الرُّوَايَةِ، وَدُخُولِ الْوَهْمِ فِي الرِّوَايَةِ طَوِيلٌ مُشَعَّبٌ، وَضَرُورَةُ النَّقَادِ التَّتِيبِ عَلَىٰ مِثْلِ هَذِهِ الْأَوْهَامِ.

قُلْتُ: فَيَعْمَلُ جَادًا فِي الْبَحْثِ<sup>(١)</sup> عَمَّا يُسْتَبِطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ، وَأَحْكَامٍ فِيهِ؟ لِكُنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَّتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وسلم، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى؛ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، أَوِ الْأَلْفَاظِ الشَّاذَّةِ، أَوِ الْمُنْكَرَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَیْمِيَّةَ رحمه الله فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيقَةً وَلَا حَسَنَةً). اهـ.

وَقَالَ الْعَالَمُ الشَّوْكَانِيُّ رحمه الله فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَلْبِعُ ضَعْفَهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَبْتُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجاجُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ شَرْعِ عَامٍ، وَإِنَّمَا يَبْتُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيقِ وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصِدْقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ.

(١) قُلْتُ: وَلَا يُنْظَرُ إِلَى سُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيقَةٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيقَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لَأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طِبِّعَةِ الْبَشَرِ يُخْطُلُونَ وَيُصَيِّبُونَ، فَأَفَهُمْ هَذَا تَرْشِيدٌ.

قَالَ الْعَالَمُ الشَّوْكَانِيُّ رحمه الله فِي «نَيلِ الْأُوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: الْحَدِيثُ - بِصَحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ بَجَازُ الْعَمَلِ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجُزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، لَمْ يَجُزِ الْعَمَلُ بِهِ؛ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ.

قلتُ: وَالْتَّابُدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أَخْطَرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ يُحَادُّ اللَّهَ تَعَالَى، وَرَسُولَهُ صلوات الله عليه.<sup>(١)</sup>

\* لأنَّ التَّشْرِيعَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَنْزِلُ عَلَى الرَّسُولِ صلوات الله عليه عَنْ طَرِيقِ الْوَحْيَيْنِ: «الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»، وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى \* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى [النَّجْمُ: ٤-٣]، وَلَمْ يَقْبِضِ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَهُ صلوات الله عليه إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَ لَهُ وَلِأُمَّتِهِ هَذَا الدِّينَ؛ فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ قَبْلًا وَفَاتِهِ بِأَشْهُرٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَوْلَهُ تَعَالَى: «إِلَيْوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا» [المائدة: ٣].

قلتُ: فَكَانَ كَمَالُ الدِّينِ مِنْ نِعْمَ اللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلِذَا كَانَتِ الْيَهُودُ تَغْبِطُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٦٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٠٥): (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ جَاءَ إِلَى عُمَرَ رضي الله عنه فَقَالَ: آيَةُ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرُؤُونَهَا لَوْ نَزَّلْتُ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ لَا تَحْذَنَا ذَلِكَ

(١) قلتُ: وَهُؤُلَاءِ الْمُقْلَدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقْلَدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا عَلَى أَقْلَهُ، وَلَا يَكَادُونَ يُمِيزُونَ بَيْنَ «صَحِيحِهِ» مِنْ «سَقِيمِهِ»، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيْدَهُ مِنْ رَدِيَّهُ، وَلَا يَعْبُئُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

\* وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَئُوا، أَلَا إِنَّ عُذْرَ الْعَالَمِ لَيْسَ عُذْرًا لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ: الْحَقُّ، أَوْ بَيْنَ لَهُ وَقَدْ وَرَدَتْ أَفْوَالُ الْعُلَمَاءِ ثُوَّكُدُ هَذَا الشَّيْءُ، وَتَبَيَّنَ مَوْقِعُهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَبَرُّوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حِيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلَّهَا.

انظرُ: «هِدَايَةُ السُّلْطَانِ» لِلْمَعْصُومِيِّ (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ» فِي نَهْيِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ». وَاللَّهُ وَلِيُ التَّوْفِيقِ.

اليوم عيًداً. قال أبي آية قال: «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً» [المائد़ة: ٣].

قلتُ: فإذا تقرر ذلك؛ فإنه لا يجوز لMuslim أن يريد في دين الله تعالى ما ليس منه، ولا يعبد الله تعالى؛ إلا بما شرع الله تعالى، ورسوله ﷺ، بل يجب على المسلمين جميعاً أن يخضعوا لأمر الله تعالى، ورسوله ﷺ، وأن لا يتبعوا في الدين ما لم يأذن به الله تعالى، ولم يشرعه رسوله ﷺ مهما رأوه حسناً؛ لأن الدين قد كمل.

قلتُ: وبعد استعراض هذه الفوائد العلمية؛ لعلم أصول الحديث، فإنه يظهر من خلالها ما تعود به من الخير على طلبة العلم، وعليه فإنهم مطالبون باتقان أدوات هذا العلم، والتمرس فيه، وإلا وقعوا في أوهام فاحشة هي عكس هذه الفوائد الحديثية.

هذا وأسأل الله تعالى أن ينفع بهذه الكتاب جميـع الأمة الإسلامية، وأن يتقبل مني هذا الجهد، وأن يجعله في ميزان حسـناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون، وأن يتولـانا بعونـه ورعايتها، إنه نعم المولـى، ونعم النـصـير، وصلـى الله عـلـى عـبـدـه ورـسـولـه مـحـمـدـ، وعلـى آلـه وصـحـبـه وسـلـمـ.

أبو عبد الرحمن

فوزي بن عبد الله بن محمد الهميدي الأثري

(١) وكيف كان أهله يقدون روایات.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دُرْرَةُ نَادِرَةٍ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْخَطَا وَالْوَهْمَ فِي الْأَحَادِيثِ، لَا يَسْلِمُ مِنْهُمَا أَحَدٌ مِنَ الرُّوَاةِ، حَتَّى مِنَ الثُّقَّاتِ، الْأَثْبَاتِ، الْحُفَاظَ؛ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْكَبَارِ فِي الْحَدِيثِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ الْخَطَا وَالْوَهْمَ عَلَى بَنِي آدَمَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ، وَلَا بُدُّ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: (صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه وسلم، رَكِعْتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجِدْهُ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ، وَنَظَرَنَا تَسْلِيمَهُ، كَبَرَ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ السَّلِيلِيْمِ، ثُمَّ سَلَّمَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٢٢٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٧٠)، وَأَبُو دَاؤِدَ فِي «سُنْنَةِهِ» (١٠٣٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٣٤٥)، وَمَالِكُ فِي «الْمُوَطَّأِ» (ج ١ ص ٩٦)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٩٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنْنَةِ» (ج ٣ ص ١٩)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ١٩٣)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٥٢ و ٣٥٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٣٣٣ و ٣٣٤) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رضي الله عنه بِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الإِسْتِذْكَارِ» (ج ٤ ص ٣٧٠)، فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ: (وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: بَيَانٌ أَنَّ أَحَدًا لَا يَسْلِمُ مِنَ الْوَهْمِ وَالنُّسْيَانِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اغْتَرَى ذَلِكَ الْأَنْبِيَاءَ، فَعَيْرُهُمْ بِذَلِكَ أَحْرَى). اهـ.

قلتُ: وَلَا شَكَّ أَنَّ الْوَهْمَ: لَا يَسْلُمُ مِنْهُ أَحَدٌ؛ إِلَّا أَنَّ الرُّوَاةَ، مُتَفَاقِوْتُونَ فِي ذَلِكَ.<sup>(١)</sup>

\* الْوَهْمُ: هُوَ مَا يُخْطِئُ فِيهِ الرَّاوِي، وَهُوَ يَظُنُّهُ: عَلَى الصَّوَابِ.

\* وَتَجِدُ هَذِهِ الْلَّفْظَةَ فِي كُتُبِ الرِّجَالِ، وَالْعِلَلِ، فَيَقُولُونَ: «فِي حَدِيثِهِ: وَهُمْ»، أَيْ: غَلَطٌ، أَوْ: «فِي حَدِيثِهِ: أَوْهَامُ»، أَوْ: «صَدُوقٌ: يَهُمُ»، أَوْ: «لَهُ أَوْهَامُ».

\* وَالطَّرِيقُ لِمَعْرِفَةِ الْعِلَةِ فِي الْحَدِيثِ، لَا بُدَّ مِنْ جَمْعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ، وَالنَّظرِ فِي اخْتِلَافِ رُوَايَتِهِ، لِأَنَّ جَمْعَ الرُّوَايَاتِ مِنْ حَيْثُ اتَّفَاقَهَا، وَانْخَتَلَافُهَا، هُوَ مِفْتَاحُ بَيَانِ الْوَهْمِ وَاِكْتِشافِهِ.

قالَ الْإِمامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رحمه الله: (مَنْ ذَا الَّذِي لَا يُخْطِئُ).<sup>(٢)</sup>

وَفِي رِوَايَةِ مُهَمَّاً قَالَ: لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ: كَانَ غُنْدُرٌ يَغْلَطُ؟، قَالَ: (أَلَيْسَ هُوَ مِنَ النَّاسِ).<sup>(٣)</sup>

(١) وَأَنْظُرْ: «الإِسْتِدْكَار» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج٤ ص٣٧٠)، وَ«الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ» لِابْنِ مُعْلِحٍ (ج٢ ص١٤٢)، وَ«التَّارِيخُ» لِابْنِ مَعِينٍ (ج٣ ص٥٤٩)، وَ«الْجَامِعُ لِأَخْلَاقِ الرَّاوِي» لِلْخَطِيبِ (ج٢ ص٢٩٥)، وَ«شَرَحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج١ ص١٥٩)، وَ«هَدْيَ السَّارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ص٤٥٥)، وَ«تَصْحِيفَاتُ الْمُحَدِّثِينَ لِلْعَسْكَرِيِّ» (ص٥)، وَ«فَتْحُ الْمُعْنَيِّث» لِسَخَاوِيِّ (ج٣ ص٦٨).

(٢) أَكْثَرُ صَحِيحٌ.

تَقَلَّهُ عَنْهُ ابْنُ مُعْلِحٍ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ» (ج٢ ص١٤٢).  
(٣) أَكْثَرُ صَحِيحٌ.

تَقَلَّهُ عَنْهُ ابْنُ مُعْلِحٍ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ» (ج٢ ص١٤٢).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الإسْتِدْكَارِ» (ج ٤ ص ٣٧٠)؛ فِي تَعْلِيقِهِ كَمَا سَبَقَ: عَلَى حَدِيثِ سَهْوِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ: (وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ، بَيَانٌ أَنَّ أَحَدًا لَا يَسْلِمُ مِنَ الْوَهْمِ، وَالنُّسْيَانِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اعْتَرَى ذَلِكَ الْأَنْبِيَاءَ؛ فَغَيْرُهُمْ: بِذَلِكَ أَحْرَى). اهـ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (السَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلْمِ الْحَدِيثِ، أَنْ يَجْمَعَ طُرقَهُ، وَيَنْظُرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَايَتِهِ، وَيَعْتَبِرَ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ، وَالضَّبْطِ). اهـ.

\* وَالْعِلْمُ: تَقَعُ فِي الْإِسْنَادِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَقَدْ تَقَعُ فِي الْمُتَنَّ.

\* وَلَا شَكَّ: أَنَّ الْوَهْمَ لَا يَسْلِمُ مِنْهُ أَحَدٌ، إِلَّا أَنَّهُمْ مُتَفَاقِوْتُونَ فِي ذَلِكَ.<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ التَّرِمِذِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْعَلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ١ ص ٤٣١): (وَإِنَّمَا يَتَفَاضَلُ أَهْلُ الْعِلْمِ، بِالْحِفْظِ، وَالْإِتْقَانِ، وَالتَّثْبِيتِ: عِنْدَ السَّمَاعِ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَسْلِمْ مِنَ الْخَطَا، وَالْغَلَطِ: كَثِيرٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ، مَعَ حِفْظِهِمْ). اهـ.

قُلْتُ: فَالرَّاوِي الثَّقَةُ: مُعَرَّضٌ لِلْخَطَا، وَالْوَهْمُ فِي الْحَدِيثِ، لِأَنَّهُ بَشَرٌ، إِلَّا أَنَّهُ مُنَفَّاقُتٌ بَيْنَ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُبَارَكِ رَحْمَةُ اللَّهِ: (وَمَنْ يَسْلِمُ مِنَ الْوَهْمِ).<sup>(٢)</sup>

(١) وَانْظُرْ: «تُحْفَةُ الْأَشْرَافِ» لِلْمُزِيِّ (ج ٣ ص ٣٤٣)، وَ«مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْحَاكِمِ (ص ٣٥٩)، وَ«تَذْكِرَةُ الْحُفَاظِ» لِلنَّذِيْبِيِّ (ج ١ ص ٨٢)، وَ«تَصْحِيفَاتُ الْمُحَدِّثِينَ» لِلْعَسْكَرِيِّ (ص ٥)، وَ«مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٥٣)، وَ«الْأَدَابُ الشَّرِيعَةُ» لِابْنِ مُقْلِحٍ (ج ٢ ص ١٤٢)، وَ«الإِسْتِدْكَارِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ٥٢١)، وَ«صِفَةُ الصَّلَاةِ» لِلشِّيْخِ الْأَبَانِيِّ (ج ٣ ص ٩٠١)، وَ«الْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخُ» لِابْنِ سُفْيَانَ (ج ٢ ص ١٩٧).

(٢) أَنْتَ صَحِيْحٌ.

نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنِ رَجَبٍ فِي «شَرْحِ الْعَلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ١ ص ١٥٩).

وَقَالَ الْحَافِظُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّارِيخِ» (ج ٣ ص ٥٤٩): (مَنْ لَا يُخْطِئُ فِي الْحَدِيثِ، فَهُوَ كَذَابٌ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْعَسْكَرِيُّ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ص ٥): (وَمَا يَسْلُمُ أَحَدٌ مِنْ زَلَّةٍ، وَلَا خَطِئًا؛ إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ تَعَالَى). اهـ.

وَعَنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (كَانَ شُبَّهُ بْنُ الْحَجَاجِ، يُخْطِئُ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ). <sup>(١)</sup>

لِذِلِّكَ: أَطْلَقَ جَمَاعَةً مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، النَّكَارَةَ عَلَى مُجَرَّدِ تَفْرِيدِ الرَّاوِي الفُقَةِ، الشَّبَّتِ، لِأَنَّهُ: وَهُمْ فِي الْحَدِيثِ

فَيَقَالُ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ». <sup>(٢)</sup>

فَهَذَا: الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنْكَرَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الرُّوَاةِ الْمُخْتَجَّ بِهِمْ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، مَا تَفَرَّدُوا بِهِ، وَوَهُمُوا فِي الْحَدِيثِ.

فَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْعِلْلِ» (ج ١ ص ٢٠٥): عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيميِّ: (يَرُوِي أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ، أَوْ مُنْكَرَةً).

(١) أَكْثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ الْعَسْكَرِيُّ فِي «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ص ٣٤).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) وَانْظُرْ: «مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّالِحِ (ص ١٨٠)، وَ«هَدْيَ السَّارِي» لِابْنِ حَجَرِ (ص ٤٥٥)، وَ«الرَّفْعُ وَالْتَّكْمِيلُ» لِلْكَنْوِيِّ (ص ١٥١ و ١٥٠)، وَ«التَّارِيخُ» لِابْنِ مَعِينٍ (ج ٣ ص ١٣).

\* فَعَلَقَ عَلَى ذَلِكَ: الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٤٣٧)؛ فِي ترجمَةِ مُحَمَّدِ التَّمِيمِيِّ بِقَوْلِهِ: (الْمُنْكَرُ: أَطْلَقَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَجَمَاعَةُ عَلَى الْحَدِيثِ الْفَرْدِ، الَّذِي لَا مُتَابَعٌ لَهُ، فَيُحْمَلُ هَذَا عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ احْتَاجَ إِلَيْهِ: الْجَمَاعَةُ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٢١٠)؛ فِي بُرَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ: (يَرُوِي أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ).

فَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٣٩٢)؛ مُعَلِّقاً: (احْتَاجَ إِلَيْهِ الْأَئِمَّةُ: كُلُّهُمْ، وَأَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ، يُطْلِقُونَ الْمَنَاكِيرَ عَلَى الْأَفْرَادِ الْمُطْلَقَةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ١ ص ٣٥٢): (وَأَمَّا أَكْثَرُ الْحُفَاظِ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: فِي الْحَدِيثِ إِذَا تَفَرَّدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَرُو الثَّقَاتُ خِلَافَهُ: «إِنَّهُ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ»، فَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عِلْمًا فِيهِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» (ص ٥٣): (وَيُسْتَعَانُ عَلَى إِدْرَاكِ الْعِلَلَةِ: بِتَفَرُّدِ الرَّاوِي، وَبِمُخَالَفَةِ غَيْرِهِ لَهُ، مَعَ قَرَائِنَ تَنْضَمُ إِلَيْ ذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: فَيَسْتَدِلُّونَ عَلَى الْعِلَلَةِ؛ بِأَمْوَارِ مِنْهَا: التَّفَرُّدُ، أَوِ التَّفَرُّدُ مَعَ الْمُخَالَفَةِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٥٩): (حَدِيثُ الْمَجْرُوحِ: سَاقِطٌ، وَاهـ.

\* وَعِلْمُ الْحَدِيثِ: يَكْثُرُ فِي أَحَادِيثِ الثَّقَاتِ، أَنْ يُحَدِّثُوا بِحَدِيثٍ لَهُ عِلْمٌ، فَيَخْفَى عَلَيْهِمْ: عِلْمُهُ، فَيَصِيرُ الْحَدِيثُ مَعْلُولاً). اهـ.

قلتُ: وَهَذَا يَدْلِلُ عَلَى أَهْمَيَّةِ التَّفَرْدِ فِي الدِّلَالَةِ عَلَى الْعِلْمِ، وَأَنَّ أَحَادِيثَ الثَّقَاتِ مِنْهَا: الصَّحِيحُ، وَمِنْهَا: الْمَعْلُولُ.

\* إِذَا: فَالشَّانُ فِيمَا تَفَرَّدَ بِهِ الثَّقَةُ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يُقْبَلُ، وَهُوَ مَعْلُولٌ، بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ ظَاهِرِهِ، وَثَقَّةِ رَاوِيهِ.

قالَ الْحَافِظُ أَبْنُ حَجَرٍ رحمه الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٢٠٢): (وَالثَّقَةُ إِذَا حَدَثَ بِالْخَطَا، فَحُمِلَ عَنْهُ، وَهُوَ لَا يَسْعُرُ أَنَّهُ خَطَا، يُعْمَلُ بِهِ عَلَى الدَّوَامِ لِلْوُثُوقِ بِنَفْلِهِ، فَيَكُونُ سَبَبًا لِلْعَمَلِ بِمَا لَمْ يَقُلُّهُ الشَّارِعُ). اهـ.

قلتُ: فَهَذَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّ التَّفَرْدَ هُوَ أَحَدُ الْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى الْعِلْمِ، وَأَنَّ مَيْدَانَ الْعِلْلَ، هُوَ أَحَادِيثُ الثَّقَاتِ.

قالَ الْحَافِظُ أَبْوَ دَاؤِدَ رحمه الله فِي «رِسَالَتِهِ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ» (ص ٤٦): (فَإِنَّهُ لَا يُحْتَاجُ بِحَدِيثٍ غَرِيبٍ، وَلَوْ كَانَ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَالثَّقَاتِ مِنْ أَئِمَّةِ الْعِلْمِ، وَلَوْ احْتَاجَ بِحَدِيثٍ غَرِيبٍ، لَوْ جَدْتَ مَنْ يَطْعَنُ فِيهِ). اهـ.

قلتُ: الْوَهْمُ أَيْضًا يَأْتِي بِسَبَبِ التَّقْلِيدِ فِي الْخَطَا، كَمَا وَقَعَ فِي هَذَا التَّقْلِيدِ: عَبْدُ السَّلَامِ الشُّوَيْعُرُ، فَوَقَعَ فِي الْوَهْمِ وَالْخَطَا، وَلَا بُدُّ.

\* وَهَذَا التَّقْلِيدُ: هُوَ أَنْ يُقْلِدَ الرَّاوِي أَحَدَ الثَّقَاتِ، فَيُتَابِعُهُ فِي رِوَايَتِهِ، أَوْ يُدَلِّسَ عَنْهُ، فَيُتَابِعُهُ فِي الْوَهْمِ، وَلَا بُدُّ.

\* وقد أخطأ أبو عوانة، في اسمِ: «خالد بن علقة»، فقال: «مالكُ بْنُ عُرْفَةَ»،

بسَبَبِ أَنَّهُ قَلَدَ: شُعبَةَ بْنَ الْحَجَاجِ، فِي هَذَا الْخَطَأِ<sup>(١)</sup>

قالَ الْحَافِظُ أَبُو دَاؤِدَ فِي «السُّنْنَ» (ج ٣ ص ٧١٥)؛ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْعَبْدِ: (قَالَ أَبُو عوانةَ، يَوْمًا: حَدَثَنَا مَالِكُ بْنُ عُرْفَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، فَقَالَ لَهُ عَمْرُو الْأَعْصَفُ: رَحِمَكَ اللَّهُ: يَا أَبَا عوانةَ، هَذَا: «خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ»<sup>(٢)</sup>، وَلَكِنَّ شُعبَةَ: مُخْطَطُ فِيهِ، فَقَالَ أَبُو عوانةَ: هُوَ فِي كِتَابِي: «خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ»، وَلَكِنْ قَالَ لِي شُعبَةَ: هُوَ: «مَالِكُ بْنُ عُرْفَةَ»)<sup>(٣)</sup>. اهـ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤِدَ فِي «سُنْنَةِ» (ق / ٢١ / ط)، وَ(ج ١ ص ٨٢) مِنْ طَرِيقِ شُعبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ عُرْفَةَ، سَمِعْتُ عَبْدَ خَيْرٍ قَالَ: (رَأَيْتُ عَلِيًّا رض، أُتَيَ بِكُرْسِيٍّ، فَقَعَدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أُتَيَ بِكُوْزٍ مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ يَدِيهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضْمَضَ مَعَ الْإِسْتِنْشَاقِ بِمَاءٍ وَاحِدٍ، وَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ).

فَقُدِّمَ أَخْطَأً: شُعبَةَ بْنَ الْحَجَاجِ فِي تَسْمِيَةِ شَيْخِهِ، فَقَالَ: «مَالِكُ بْنُ عُرْفَةَ»، وَالصَّوَابُ: «خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ».

وَقُدِّمَ خَطَأً: شُعبَةَ، فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ النَّقَادِ الْحُفَاظِ، الْمَرْجُوعُ إِلَيْهِمْ فِي هَذَا الْفَنِّ.

(١) وَهَذَا التَّقْلِيدُ وَقَعَ فِيهِ: عَبْدُ السَّلَامِ الشُّوَيْعُرُ، فَقَلَدَ لِرِوَايَةِ لِإِلَمَامِ أَحْمَدَ، فِي مَسَأَةٍ: «وَضُعِيَ الْيَدَيْنِ تَحْتَ السُّرَّةِ فِي الصَّلَاةِ»، فَوَقَعَ فِي الْخَطَأِ، وَلَا بُدَّ.

(٢) وَهُوَ خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ الْهَمْدَانِيُّ، وَهُوَ صَدُوقٌ.

انْظُرْ: «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٨٩)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِبُخَارِيٍّ (ج ٣ ص ١٦٣).

(٣) وَانْظُرْ: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِبُخَارِيٍّ (ج ٣ ص ١٦٣)، وَ«الْمُوْضَحُ» لِلْخَطِيبِ (ج ٢ ص ٨٠٧)، وَ«الْفَصَلِ لِلْوَصْلِ الْمُدْرَجِ فِي النَّقلِ» لَهُ (ج ١ ص ٥٧١)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٧١٥)، وَ«تُحْفَةُ الْأَئْشَارِفِ» لِلْمِزَّيِّ (ج ٧ ص ٤١٧).

قال الحافظ أبو داود في «السنن» (ق/٢١/ط): (أخطأ في شعبه، وإنما هو: «خالد بن علقة»).

وآخر جه النسائي في «السنن الكبرى» (٨٣)، و(٩٩)، وفي «السنن الصغرى» (ج ١ ص ٦٨ و ٦٩) من طريق شعبة عن مالك بن عرفة، بهذا الإسناد.

وآخر جه الخطيب في «الفصل للوصول المدرج في التقليل» (ج ١ ص ٥٦٧ و ٥٦٨)، بهذا الإسناد.

فوهـمـ: شـعبـةـ بـنـ الـحـاجـ، فـقـالـ: «ـمـالـكـ بـنـ عـرـفـةـ»، وـإـنـماـ هـوـ: «ـخـالـدـ بـنـ عـلـقـةـ».<sup>(١)</sup>

قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (ج ٣ ص ٧١٥): (وعاب بعضهم: على أبي عوانة، كونه كان يقول: «خالد بن علقة»، مثل: الجماعة، ثم رجع عن ذلك حين قيل له: إن شعبة يقول: «مالك بن عرفة»، فاتبعه، وقال: شعبة أعلم ميني.<sup>(٢)</sup>

\* وحكاية: أبي داود، تدل على أنه رجع عن ذلك<sup>(٣)</sup>: ثانية، إلى ما كان يقول أولاً: وهو: الصواب. اهـ.

(١) وانظر: «تحفة الأشراف» للزمي (ج ٧ ص ٤١٧)، و«العلل» للدارقطني (ج ٤ ص ٤٩)، و«الخلافيات» للبيهقي (ج ١ ص ١٣٤)، و«الفصل للوصول المدرج في التقليل» للخطيب (ج ١ ص ٥٧١)، و«العلل» لابن أبي حاتم (ج ١ ص ٥٦)، و«السنن» للنسائي (ج ١ ص ٦٩).

(٢) هكذا: أهل التقليد يقون في الأخطاء، بسبب تقليد العالم، لأنهم أعلم منهم، دون أن يشعروا أنه يخطئ، ويصيب في الدين.

(٣) هل يرجع: عبد السلام الشوير عن خطئه هذا، في هذا التقليد الأعمى إلى الصواب، بالقول في ثبوت السنة الصحيحة: «في وضع اليدين على الصدر في الصلاة».

وقال الإمامُ أَحْمَدُ رحمه الله في «العلل» (١٢١٠): (أَخْطَأَ شُعْبَةً، فِي اسْمٍ: خَالِدٌ بْنٌ عَلْقَمَةً، فَقَالَ: مَالِكُ بْنُ عُرْفَةَ).

وقال الإمامُ الْبُخَارِيُّ رحمه الله في «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٣ ص ١٦٣): (خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ الْهَمْدَانِيُّ: وَقَالَ شُعْبَةُ: «مَالِكُ بْنُ عُرْفَةَ»، وَهُوَ: وَهُمُ، وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ مَرَّةً: «خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ»، ثُمَّ قَالَ: «مَالِكُ بْنُ عُرْفَةَ»).

قُلْتُ: يُشَيرُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ أَنَّ أَبَا عَوَانَةَ: قَلَّدَ شُعْبَةَ، فَأَخْطَأَ فِي تَقْلِيدِهِ.

وقال الإمامُ التَّرْمِذِيُّ في «السُّنْنَ» (ج ١ ص ٦٩): (رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، فَأَخْطَأَ فِي اسْمِهِ، وَاسْمِ أَبِيهِ، فَقَالَ: «مَالِكُ بْنُ عُرْفَةَ»، عَنْ عَبْدِ الْخَيْرِ، عَنْ عَلَيِّ رضي الله عنه).

\* وَابْنُ جُرَيْجٍ، قَلَّدَ سُفِيَّانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، فِي حَدِيثٍ: (أَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله عليه وسلم، كَانَ يَمْشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ)، فَأَخْطَأَ فِي إِسْنَادِهِ.

أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ في «السُّنْنَ» (ج ٢ ص ٤٩٣ و ٤٩٤).

وقال التَّرْمِذِيُّ: «وَأَهْلُ الْحَدِيثِ، كَانُوكُمْ يَرَوْنَ، أَنَّ الْحَدِيثَ الْمُرْسَلَ فِي ذَلِكَ أَصَحُّ».

يعني: مُرْسَلَ الرُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وسلم.

وَأَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ في «سُنْنَةِ» (ج ٢ ص ٤٩٣): مَوْصُولًا، مِنْ طَرِيقِ سُفِيَّانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

\* وَالْمُرْسَلُ: أَصَحُّ. <sup>(١)</sup>

(١) كَذَا قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، كَمَا نَقَلَ عَنْ الْحَافِظِ التَّرْمِذِيِّ في «السُّنْنَ» (ج ٢ ص ٤٩٤).

قال الإمام عبد الله بن المبارك رحمه الله: (حديث الرهري في هذا: مرسلاً، أصح من حديث سفيان بن عيينة، قال ابن المبارك: ورأى ابن جريج أخذه عن ابن عيينة).<sup>(١)</sup>  
يعني: يشير أنَّ ابن جريج قدَّ في هذا الخطأ: سفيان بن عيينة، فوقع في الخطأ، ولا بد.

قلت: وقد حماد بن سلمة، سفيان الثوري في حديث، فتابعة في الوهم، فوقع في الخطأ والوهم؛ لأنَّه تابعة في المخالفة.

فأخرج أَحْمَدُ في «المسنن» (ج ١ ص ٢٣٢) مِنْ طَرِيقٍ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا سُفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي جَهْضَمٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ:

(أمرنا رسول الله صلوات الله عليه وسلم بإسياخ الوضوء).

وقد حالفَ: سفيان الثوري في روايته هذه، عن أبي جهضم، كُلُّ مِنْ:

١) حماد بن زيد.

٢) ومرجي بن رجاء.

٣) وأبن علية.

٤) وعبد الوارث بن سعيد.

٥) و وهيب بن خالد.

٦) و سعيد بن زيد.

(١) أثر صحيح.

آخر جه الترمذى في «سننه» (ج ٢ ص ٤٩٤).

وإسناده صحيح.

هؤلاءٌ قد رَوَوهُ: عَنْ أَبِي جَهْضِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ

عَبَّاسٍ رضي الله عنه بِهِ.

آخرَ جَهْضِمٍ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنْنَةِ» (٨٠٨)، وَالترمذِيُّ فِي «سُنْنَةِ» (١٧٠١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنْنَةِ» (ج ١ ص ٨٩)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنْنَةِ» (٤٢٦)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٤٨)، وَالطَّحاوِيُّ فِي «شُرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٤)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنَةِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ٢٣).

فَحَدِيثُ سُفِيَّانَ الثَّوْرِيِّ، غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَوَهْمٌ فِيهِ. <sup>(١)</sup>

قالَ الْحَافِظُ التَّرمذِيُّ فِي «السُّنْنَةِ» (ج ١ ص ٧٩)؛ قالَ الْبُخَارِيُّ: (حَدِيثُ الثَّوْرِيِّ، غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَوَهْمٌ فِيهِ الثَّوْرِيُّ.

وَالصَّحِيفُ: مَا رَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي جَهْضِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ).

\* فَوَهْمُ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ، سُفِيَّانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَنْ تَابَعَهُ، وَهُوَ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، فِي

هَذَا الْإِسْنَادِ. <sup>(٢)</sup>

وقَالَ الْحَافِظُ البَيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنَةِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ٢٣): (كَذَا قَالَهُ: سُفِيَّانُ

الثَّوْرِيُّ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ: «عَبْدِ اللَّهِ»).

(١) وَانْظُرْ: «السُّنْنَةِ» لِلتَّرمذِيِّ (ج ١ ص ١٧٩)، وَ«الْعِلَالُ الْكَبِيرُ» لَهُ (ج ١ ص ٣٨)، وَ«السُّنْنَةِ الْكُبْرَى» لِبَيْهَقِيِّ (ج ١٠ ص ٢٣)، وَ«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ١٤٤).

(٢) وَانْظُرْ: «الْعِلَالُ الْكَبِيرُ» لِلتَّرمذِيِّ (ج ١ ص ٣٨)، وَ«السُّنْنَةِ الْكُبْرَى» لِبَيْهَقِيِّ (ج ١٠ ص ٢٣).

جزءٌ فيه؛ ضعفٌ حديثٌ: أبي ذرٌ رضي الله عنه في فضلِ قيام الليلِ معَ الجماعةِ

\* وكذاك: قاله حمادُ بْنُ سَلَمَةَ، فِيمَا رَوَى عَنْ الطَّيَالِسِيِّ... وَحَدِيثُ سُفيانَ

الثُّورِيِّ: وَهُمْ، قَالَهُ الْبُخَارِيُّ، وَغَيْرُهُ).

\* وأظنُّ أَنَّ حَمَادَ بْنَ سَلَمَةَ، قَدْ قَلَدَ: سُفيانَ الثُّورِيِّ؛ فَتَابَعَهُ: فِي الْوَهْمِ، فَأَخْطَأَ

وَلَا بُدَّ.

ورواية: حمادُ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي جَهْضَمٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ

أَبِيهِ: أَبْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما بِهِ.

أَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «العلل» (٤٤).

\* قوله: حمادُ بْنُ سَلَمَةَ، فِي ذِكْرِهِ: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، فِي الإِسْنَادِ،

إِنَّمَا هُوَ: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ».

قال الحافظ أبو حاتم في «العلل» (ج ١ ص ٤٦٤): (إنما هو عبد الله بن عبيده

بن عباس، أخطأ فيهم: حمادُ بْنُ سَلَمَةَ).

قلت: فخالفَ حمادُ بْنُ سَلَمَةَ، الجماعةَ، فَأَخْطَأَ.

وقال الحافظ ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ج ٨ ص ١٤٤): سمعتُ أَبِي

يقول: (روى الثوريُّ، وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَالِمٍ، فَقَالَ: عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَوَهْمًا.

\* والصحيحُ: مَا رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ، وَمُرَجِّي بْنُ رَجَاءٍ، عَنْ عَبْدِ

اللهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ).

\* بْلِ إِنَّ بَعْضَ الْمُحَدِّثِينَ، رُبَّمَا حَدَّثَ بِالْحَدِيثِ، ثُمَّ نَسِيَهُ، وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ حَدَّثَ  
بِهِ، وَهَذَا يَدْخُلُ فِي «مَنْ حَدَّثَ حَدِيشًا، ثُمَّ نَسِيَ».<sup>(١)</sup>

رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَقَدْ حَدَّثَ عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: (لَا عَدُوٌّ وَلَا طِيرَةٌ، وَلَا  
صَفَرٌ وَلَا هَامَةً).<sup>(٢)</sup>

ثُمَّ أَنْكَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ.

قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الرَّاوِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، هَذَا الْحَدِيثُ: (قَدْ حَدَّثَ  
بِهِ، وَمَا سَمِعْتُ: أَبَا هُرَيْرَةَ نَسِيَ حَدِيشًا غَيْرُهُ قَطُّ).

\* وَرَوَى عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي مَعْبِدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما  
قَالَ: (مَا كُنَّا نَعْرِفُ أَنْقَضَاءَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وسلم; إِلَّا بِالْتَّكْبِيرِ).<sup>(٣)</sup>

قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: «فَذَكَرْتُ ذَلِكَ، لِأَبِي مَعْبِدٍ، فَانْكَرَهُ، وَقَالَ: لَمْ أَحْدِثْكَ بِهِ،  
قَالَ عَمْرُو: وَقَدْ أَخْبَرَنِيهُ قَبْلَ ذَلِكَ».

قَالَ الْإِمامُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» (ج ١ ص ١٢٦): (كَانَ قَدْ نَسِيَهُ، بَعْدَمَا حَدَّثَهُ إِيَّاهُ).

\* وَقَدْ حَصَّلَ يَمِثِلُ هَذَا النَّسْيَانَ، لِكَثِيرٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ.

(١) وَانْظُرْ: «تَذْكِرَةُ الْمُؤْتَسِي فِيمَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ» لِلْسُّيُوفِيِّ (ص ١٠ و ١١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيفَةٍ» (٥٧٥٧)، وَ(٥٧٥٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيفَةٍ» (٢٣٢١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنْنَةٍ» (٢٩١١).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيفَةٍ» (٥٨٣).

قلتُ: فالنسىانُ مِنَ الأسبابِ الرئيسيَّةِ فِي وُقُوعِ الرُّواةِ الثقاتِ فِي الْوَهْمِ، وَلَا يَكادُ يَسْلِمُ مِنْهُ أَحَدٌ.<sup>(١)</sup>

\* وقد نسيَ عمرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، حديثٌ: «الْتَّيْمُمُ»، حتَّى ذَكَرَهُ فِيهِ: عَمَّارُ بْنُ

يَاسِرٍ رضي الله عنه.

آخرَ جَهَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣٢ و ١٣٣)، وَمُسْلِمٌ

فِي «صَحِيحِهِ» (٣٦٨).

وقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٨): (وَقَدْ رَوَى كَثِيرٌ مِنَ الْأَكَابِرِ، أَحَادِيثَ نَسُوهَا، بَعْدَمَا حَدَّثُوا بِهَا، عَمَّنْ سَمِعَهَا مِنْهُمْ). اهـ.



(١) وَانْظُرْ: «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلْذَّهَبِيِّ (ج ٥ ص ٢٧٩)، وَ«الْكِفَائَةُ» لِلْخَطَّابِ (ص ٣٨٣)، وَ«جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ٣٢٤)، وَ«الْأُمُّ» لِلشَّافِعِيِّ (ج ١ ص ١٢٦)، وَ«الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ» لِمُسْلِمٍ (٩٧٣).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**ذَكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِهِ، حَدِيثٌ: أَبِي ذَرٍ<sup>رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ</sup>، فِي فَضْلِ قَيْمَ اللَّيْلِ،**  
**وَفِيهِ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْأَمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ مِنْ صَلَاتِهِ، حُسْبَ لَهُ قَيْمَ**  
**لَيْلَتِهِ، فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرِبٌ، وَالزِّيَادَةُ هَذِهِ شَادَّةٌ فِي الْحَدِيثِ، وَقَدْ**  
**اخْتَلَفَ الرُّوَاةُ فِي الْفَاظِهِ، وَاضْطَرَبُوا فِيهِ، وَلَمْ يَضْبِطُوهُ، فَهُوَ مَعْلُولٌ.**

عَنْ أَبِي ذَرٍ<sup>رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ</sup> قَالَ: (صُمِّنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ<sup>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</sup> شَهْرَ رَمَضَانَ، قَالَ: فَلَمْ يَقُمْ بِنَا مِنَ الشَّهْرِ شَيْئًا حَتَّى بَقِيَ سَبْعُ، قَالَ: فَقَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، قَالَ: فَلَمَّا كَانَتِ السَّادِسَةُ، لَمْ يَقُمْ بِنَا، فَلَمَّا كَانَتِ الْخَامِسَةُ، قَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ شَطْرُ اللَّيْلِ الْآخِرُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ نَفَلْتُنَا بَقِيَّةَ هَذِهِ الْلَّيْلَةِ؟، فَقَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ مِنْ صَلَاتِهِ، حُسْبَ لَهُ قَيْمَ لَيْلَتِهِ، فَلَمَّا كَانَتِ الرَّابِعَةُ لَمْ يَقُمْ بِنَا، فَلَمَّا كَانَتِ الثَّالِثَةُ، جَمَعَ أَهْلَهُ وَنِسَاءَهُ وَالنَّاسَ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى خَشِبَنَا أَنْ يَفْوَتَنَا الْفَلَاحُ، قُلْنَا: وَمَا الْفَلَاحُ؟، قَالَ: السَّحُورُ، قَالَ: ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا بَقِيَّةَ الشَّهْرِ).

**حَدِيثٌ مُنْكَرٌ**

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج٤ ص٢٥٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج٣٥ ص٣٥٢)، وَابْنُ الْجَارُودَ فِي «الْمُتَقَدِّمِ فِي السُّنْنِ الْمُسْنَدِ» (٤٠٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنِ الْكُبُرَى» (ج٢ ص٩٤)، وَالْبَزَارُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٠٤١)، وَ(٤٠٤٢)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج٢ ص١١٦) مِنْ طَرِيقِ سُفِيَّانَ التَّوْرِيِّ، عَنْ دَاؤَدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُرَشِيِّ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍ<sup>رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ</sup> قَالَ:

(صُنْمَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه رَمَضَانَ، فَلَمْ يَقُمْ بِنَا مِنَ الشَّهْرِ شَيْئًا حَتَّى بَقَى سَبْعُ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ نَحْوُ مِنْ ثُلُثِ اللَّيْلِ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا الْلَّيْلَةَ الرَّابِعَةَ، وَقَامَ بِنَا الْلَّيْلَةَ الَّتِي تَلِيهَا، حَتَّى ذَهَبَ نَحْوُ مِنْ شَطْرِ اللَّيْلِ، قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ نَفَلْنَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِنَا هَذِهِ؟، قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يُنْصَرِفَ، حُسِبَ لَهُ بَقِيَّةُ لَيْلَتِهِ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا السَّادِسَةَ، وَقَامَ بِنَا السَّابِعَةَ، قَالَ: وَبَعَثَ إِلَيْهِ أَهْلِهِ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى حَشِينَا أَنْ يَفْوَتَنَا الْفَلَاحُ، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا الْفَلَاحُ؟، قَالَ: السَّحُورُ).

### حدِيثُ مُنْكَرٍ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ مُنْكَرٌ، وَمَدَارُ الْحَدِيثِ يُرْوَى عَنْ دَاؤَدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ الْقُشِيرِيِّ مَوْلَاهُمُ، الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ ثَقةٌ، لَكِنَّهُ لَهُ: أَوْهَامٌ إِذَا حَدَثَ مِنْ حِفْظِهِ، خَاصَّةً: بِآخِرَةِ، وَهَذِهِ مِنْهَا. <sup>(١)</sup>

فِي رِوَايَةِ الْأَثْرِمِ (ج٤ ص١٩٤)؛ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رحمه الله قَالَ: عَنْ دَاؤَدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ: (كَانَ كَثِيرًا إِلَيْهِ اضْطَرَابٌ، وَالخَلَافِ).

قُلْتُ: وَهَذَا ظَاهِرٌ مِنْهُ، فِي حَدِيثِ أَبِي ذرٌ رضي الله عنه، فِي فَضْلِ قيامِ اللَّيْلِ، وَقَدِ اضْطَرَبَ فِيهِ وَخَالَفَ الثَّقَاتَ الْأَثَنَيَّاتَ، وَلَمْ يَضْبِطْهُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج٦ ص٢٧٨)؛ عَنْ دَاؤَدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ: (وَكَانَ مِنْ خِيَارِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، مِنَ الْمُتَقْنِينَ فِي الرِّوَايَاتِ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَهِمُّ إِذَا حَدَثَ مِنْ حِفْظِهِ).

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج٤ ص١٩٤)، و«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لـ (ج١ ص٤٩٠)، و«تَرْتِيبُ ثَقَاتِ أَبْنِ حِبَّانَ» للْهَشِيمِيِّ (ج٥ ص٢٩٨).

\* ولا يُستحقُ الإنسانُ الترُكُ بالخطأِ اليسيرِ يخطئُ، والوهمُ القليلُ يهُمُ، حتى يفْحَشَ ذلِكَ مِنْهُ، لأنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَنْفَكُ مِنْهُ البَشَرُ.

\* ولو سلَكْنَا هَذَا الْمَسْلَكَ، لَزِمَّا تَرَكَ جَمَاعَةٍ مِنَ الثُّقَاتِ الْأَئِمَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مَعْصُومِينَ مِنَ الْخَطَا.

\* بِلِ الصَّوَابِ: فِي هَذَا تَرَكُ مَنْ فَحْشَ ذلِكَ مِنْهُ، وَالإِحْتِاجَاجُ بِمَنْ كَانَ مِنْهُ مَا لَا يَنْفَكُ مِنْهُ البَشَرُ). اهـ.

قلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ: دَاؤُدُّ بْنُ أَبِي هِنْدَ مِنْ حِفْظِهِ، وَلَمْ يَضْبِطْهُ، فَوَقَعَ فِي الْمُخَالِفَةِ لِلثُّقَاتِ الْأَئِمَّاتِ.

لِدَلِكَ: لَمْ يَرُو عَنْهُ، الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ عَلَى شَرْطٍ: «الْجَامِعُ الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ»، لِأَصْطَرَاهُ فِي الْحَدِيثِ.

\* وَقَدْ أَعْرَضَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَرُوهُ عَلَى شَرْطٍ: «الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ»، رَغْمَ أَنَّهُ عَلَى شَرْطِهِ، لِأَنَّهُ يَرُوِي عَنْ دَاؤُدَّ بْنِ أَبِي هِنْدَ فِي «صَحِيحِهِ». فَهُوَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرِّبٌ.

قالَ الْحَافِظُ الدَّهْبِيُّ فِي «تَذْكِرَةِ الْحُفَاظِ» (ج ١ ص ١١٠)؛ عَنْ دَاؤُدَّ بْنِ أَبِي هِنْدَ: (الإِمَامُ الشَّبَّتُ، كَانَ مِنْ حُفَاظِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَمُفْتِيهِمْ، حَدِيثُهُ فِي الْكُتُبِ السَّتَّةِ، لَكِنْ فِي الْبُخَارِيِّ: اسْتِشَهَادًا!).

قلْتُ: فَلَمْ يَرُو عَنْهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ، لِأَنَّهُ يُخَالِفُ، وَيَهُمُ أَحْيَانًا، إِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ.

قلتُ: ولو ثبتَ هذا الحديثُ، وأنه من قسم الصحيح، لذكرةُ الحافظ البخاري  
في «صحيحه»، لكنه: لم يفعل لضعفه عنده، وكذا الحافظ مسلم.  
ومنه:

قال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في «التمهيد» (ج ١٦ ص ٢١٨)؛ عن حديثٍ: (ولو  
كان عنده -يعني: البخاري- صحيحًا، لأن رجره في «مصنفه الصحيح»، عنده، ولم  
يفعل، لأنَّه لا يعول في «الصحيح»، إلَّا على الإسناد، وهذا الحديث، لا يحتاج أهل  
الحديث؛ بمثل إسناده). اهـ.

وقال الحافظ البهقي رحمه الله في «معرفة السنن» (ج ١ ص ٤٦٩): (ولما لم  
يُخرِّجُه البخاري، ومسلم في «الصحيحين»، لا اختلاف وقع في اسمِ «سعید بن  
سلمة»، و«المغيرة بن أبي بُردة»). اهـ.

\* وسفيان بن سعید بن مسروق التورى، يخطئ ويختلف أحياناً.

فمن خطئه في الحديث:

ما أخرجه أَحْمَدُ في «المسنن» (ج ١ ص ٢٣٢) من طريق وكيع، حدثنا سفيان  
التورى، عن أبي جهضم، عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال:  
(أَمَّرَنَا رَسُولُ الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: ياسباغ الوضوء).

حديثٌ منكر؛ بهذا الإسناد

قلتُ: وهذا سنده رجاله كُلُّهم ثقات، رجال الشيوخين، غير أبي جهضم موسى  
بن سالم، وهو ثقة، لكنه معلمٌ.

والحديثُ، رواه كذلِكَ الطَّبرانيُّ في «المُعجمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٠ ص ٢٧٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ وَكِيعٍ، بِهَذَا الإِسْنَادِ.  
وآخرَ جههِيٍّ في «السُّنْنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ٢٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ  
الْعَبْدِيِّ، عَنْ سُفيانَ الثُّورِيِّ بِهِ.

وقد خالَفَ سُفيانَ الثُّورِيَّ فِي رِوَايَتِهِ هَذِهِ، عَنْ أَبِي جَهْضَمٍ، كُلُّ مِنْ:

(١) حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ.

(٢) وَمُرَجَّى بْنِ رَجَاءٍ.

(٣) وَابْنِ عُلَيَّةَ.

(٤) وَعَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ.

(٥) وَوَهْيَبِ بْنِ خَالِدٍ.

(٦) وَسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ.

هؤلاءُ: قد رَوَوهُ: عَنْ أَبِي جَهْضَمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ

عَبَّاسٍ رضي الله عنه بِهِ.

آخرَ جههِيٍّ أبو داؤدَ في «سُنْنَةِ» (٨٠٨)، والترمذِيُّ في «سُنْنَةِ» (١٧٠١)، والنَّسَائِيُّ في «السُّنْنِ» (ج ١ ص ٨٩)، وابنُ ماجةَ في «سُنْنَةِ» (٤٢٦)، وابنُ خزِيمَةَ في «صَحِيحِهِ» (١٧٥)، وأَحْمَدُ في «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٤٨)، والطَّحاوِيُّ في «شُرْحِ معانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٤)، والبيهقيُّ في «السُّنْنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ٢٣).

جزءٌ فيه؛ ضعفٌ حديثٌ: أبي ذرٌ رضي الله عنه في فضلِ قيام الليلِ معَ الجماعةِ

فحديثُ سفيانَ الثورِيِّ، غير محفوظٍ، ووهمٌ فيه. <sup>(١)</sup>

قالَ الْحَافِظُ التَّرْمِذِيُّ فِي «السُّنْنَةِ» (ج ١ ص ٧٩)؛ قالَ الْبُخَارِيُّ: (حَدِيثُ الثَّوْرِيِّ،

غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَوَهْمٌ فِيهِ الثَّوْرِيُّ.

والصَّحِيحُ: مَا رَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي جَهْضَمٍ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ).

\* فَوَهْمُ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ، سُفِيَّانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَنْ تَابَعَهُ، وَهُوَ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، فِي

هَذَا الْإِسْنَادِ. <sup>(٢)</sup>

وقالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنَةِ الْكُبُرَى» (ج ١٠ ص ٢٣): (كَذَّا قَالَهُ سُفِيَّانُ

الثَّوْرِيُّ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ: «عُبَيْدُ اللَّهِ».

\* وَكَذَلِكَ: قَالَهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، فِيمَا رَوَى عَنْهُ الطَّيَالِسِيُّ... وَحَدِيثُ سُفِيَّانَ

الثَّوْرِيِّ: وَهُمُّ، قَالَهُ الْبُخَارِيُّ، وَغَيْرُهُ).

\* وَأَظُنُّ أَنَّ حَمَادَ بْنَ سَلَمَةَ، قَدْ قَلَّدَ: سُفِيَّانَ الثَّوْرِيَّ؛ فَتَابَعَهُ: فِي الْوَهْمِ، فَأَخْطَأَ،

وَلَا بُدَّ.

وَرِوَايَةُ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي جَهْضَمٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ

أَبِيهِ: ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما بِهِ.

أَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (٤٤).

(١) وَانْظُرْ: «السُّنْنَةِ» لِلتَّرْمِذِيِّ (ج ١ ص ١٧٩)، و«الْعِلَلِ الْكَبِيرِ» لَهُ (ج ١ ص ٣٨)، و«السُّنْنَةِ الْكُبُرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ١٠ ص ٢٣)، و«الْجَرْحَ وَالْتَّعْدِيلَ» لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ١٤٤).

(٢) وَانْظُرْ: «الْعِلَلِ الْكَبِيرِ» لِلتَّرْمِذِيِّ (ج ١ ص ٣٨)، و«السُّنْنَةِ الْكُبُرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ١٠ ص ٢٣).

\* فوهمٌ: حمادُ بْنُ سَلَمَةَ، فِي ذِكْرِهِ: لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، فِي الإِسْنَادِ، إِنَّمَا هُوَ: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ».

قالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٤٦٤): (إِنَّمَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَخْطَأَ فِيهِ: حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ).  
قُلْتُ: فَخَالَفَ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، الْجَمَاعَةَ، فَأَخْطَأَ.

وقالَ الْحَافِظُ أَبْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٨ ص ١٤٤): سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: (رَوَى الشَّوَّرِيُّ، وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَالِمٍ، فَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَوَهْمًا).

\* الصَّحِيحُ: مَا رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ، وَمُرَجِّي بْنُ رَجَاءٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ.

\* وَرَوَاهُ عَنْ سُفْيَانَ الشَّوَّرِيِّ: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى بْنِ أَبِي الْمُخْتَارِ الْكُوفِيِّ، وَاسْمُهُ: بَادَأْمُ بْنُ بَادَأْمٍ.

آخرَ حَجَّهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١١٦)، وَالْبَزَارُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٩ ص ٤٣٣) مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى قَالَ: نَا سُفْيَانُ الشَّوَّرِيُّ، عَنْ دَاؤُدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَرَشِيِّ، عَنْ جُبَيرِ بْنِ نُعْيَرِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍ رضي الله عنه قَالَ: (صَمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه شَهْرَ رَمَضَانَ، فَلَمْ يَقُمْ بِنَا حَتَّى بَقَى سَبْعُ لَيَالٍ فَقَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ أَوْ نَحْوُهُ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا لَيْلَةَ الرَّابِعَةِ، وَقَامَ بِنَا لَيْلَةَ الْخَامِسَةِ، حَتَّى ذَهَبَ نَحْوُ مِنْ شَطْرِ الْلَّيْلِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ نَفَلْتُنَا بِقِيَّةَ لَيْلَتِنَا؟، فَقَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَانَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْفَتِلَ، حُسِبَ لَهُ بِقِيَّةُ لَيْلِهِ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا لَيْلَةَ السَّادِسَةِ، وَقَامَ بِنَا لَيْلَةَ السَّابِعَةِ،

وأرسَلَ إِلَى أَهْلِهِ وَنِسَائِهِ فَاجْتَمَعْنَ، وَقَامَ بِنَا حَتَّى خَشِينَا أَنْ يَفْوَتَنَا الْفَلَاحُ، قُلْتُ: وَمَا الْفَلَاحُ؟، قَالَ: السَّحُورُ).

فَفِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَىٰ؛ ذَكَرَ: «حَتَّى يَقِي سَبْعَ لَيَالٍ».

وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ الصَّنْعَانِيِّ؛ لَمْ يَذْكُرْ: «لَيَالٍ»، قَالَ: «حَتَّى يَقِي سَبْعُ». هَكَذَا.

وَفِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَىٰ؛ ذَكَرَ: «لَمْ يَقُمْ بِنَا لَيْلَةَ السَّادِسَةِ، وَقَامَ بِنَا لَيْلَةَ السَّابِعَةِ».

وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ الصَّنْعَانِيِّ؛ لَمْ يَذْكُرْ: «لَيْلَةً»، قَالَ: «لَمْ يَقُمْ بِنَا السَّادِسَةَ، وَقَامَ بِنَا السَّابِعَةَ». هَكَذَا.

وَفِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَىٰ؛ ذَكَرَ: «وَأَرْسَلَ إِلَى أَهْلِهِ وَنِسَائِهِ فَاجْتَمَعْنَ».

وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ الصَّنْعَانِيِّ، لَمْ يَذْكُرْ: «وَنِسَائِهِ»، وَقَالَ: «وَاجْتَمَعَ النَّاسُ». قُلْتُ: وَهَذَا التَّخْلِيطُ مِنَ الرُّوَاةِ، بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ.

\* وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَىٰ هَذَا، ضُعْفٌ فِي رِوَايَتِهِ: عَنْ سُفْيَانَ الثُّوْرِيِّ، وَهَذِهِ مِنْهَا.

قال الإمامُ أَحْمَدُ؛ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَىٰ: (كَانَ صَاحِبَ تَخْلِيطٍ).<sup>(١)</sup>

(١) أَثْرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ١٧٣).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَاجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٨ ص ٦٧٥).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ شَاهِينَ فِي «تَارِيخِ أَسْمَاءِ الشَّقَاتِ» (ص ١٦٥): قَالَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى: (كَانَ يَضْطَرِبُ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ الثُّورِيِّ، اضْطَرَابًا قَيِّحًا).

وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ فِي «الْعِلَلِ وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ» (ج ٣ ص ١٩٧)، عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ قَالَ: (رَوَى مَنَاكِيرَ).

\* وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ مَنَاكِيرِهِ.

\* وَرَوَاهُ أَيْضًا، عَنْ سُفْيَانَ الثُّورِيِّ: مِهْرَانُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الرَّازِيُّ بِهِ.

أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٩ ص ٤٣٢) مِنْ طَرِيقِ مِهْرَانَ بْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ: نَا سُفْيَانُ الثُّورِيُّ، عَنْ دَاؤِدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُرَشِيِّ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِي ذرٍ رضي الله عنه، بِهِ، وَلَمْ يَسْقُ لَفْظَهُ.

\* وَمِهْرَانُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الرَّازِيُّ هَذَا، سَيِّئُ الْحِفْظِ، وَيَغْلَطُ فِي حَدِيثِ الثُّورِيِّ.

قَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، عَنْ مِهْرَانَ بْنِ أَبِي عُمَرَ: (كَانَ عِنْدَهُ غَلْطٌ كَثِيرٌ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ الثُّورِيِّ). <sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٧٦٦): سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُوسَى، يُضَعِّفُ مِهْرَانَ بْنَ أَبِي عُمَرَ، وَقَالَ: (فِي حَدِيثِهِ اضْطَرَابٌ).

(١) أَثْرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ أَبْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحِ وَالْتَّعْدِيلِ» (ج ٨ ص ٣٠١).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ أَبْنُ حَاجِرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١٣ ص ٣٧٠).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَقِيلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ٤ ص ١٣٧٣)؛ عَنْ مِهْرَانَ بْنِ أَبِي عُمَرَ: (رَوَى عَنِ الشُّورِيِّ أَحَادِيثَ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا).  
 وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ فِي «الْتَّقْرِيبِ» (ج ٣ ص ١٨٥٠)؛ عَنْ مِهْرَانَ بْنِ أَبِي عُمَرَ: (صَدُوقٌ، لَهُ أَوْهَامٌ، سَيِّئُ الْحِفْظِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَزَّارُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٩ ص ٤٣٤): (وَهَذَا الْحَدِيثُ: لَا نَعْلَمُ يُرَوَى بِهَذَا الْكَفْطِ؛ إِلَّا عَنْ أَبِي ذَرٍ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ طَرِيقًا، عَنْ أَبِي ذَرٍ غَيْرَ هَذَا الطَّرِيقِ، وَرَوَاهُ عَنْ دَاؤِدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، غَيْرُ وَاحِدٍ).

\* وَرَوَاهُ عَنْ سُفِيَّانَ الشُّورِيِّ، أَيْضًا: عَبْدُ الرَّزَاقِ بْنُ هَمَّامَ بْنِ نَافِعِ الصَّنْعَانِيِّ، ثَقَةٌ؛ لِكَنَّهُ يَهُمُ فِي حَدِيثِ الشُّورِيِّ، أَحْيَانًا.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٥ ص ٣٥٢) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَاقِ، أَخْبَرَنَا سُفِيَّانَ، عَنْ دَاؤِدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُرَشِيِّ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُعْيَرِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍ رضي الله عنه قَالَ: (صُنِّمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه رَمَضَانَ، فَلَمْ يَقُمْ بِنَا مِنَ الشَّهْرِ شَيْئًا حَتَّى بَقَيَ سَبْعُ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ نَحْوُ مِنْ ثُلُثِ اللَّيْلِ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا اللَّيْلَةَ الرَّابِعَةَ، وَقَامَ بِنَا اللَّيْلَةَ الَّتِي تَلِيهَا حَتَّى ذَهَبَ نَحْوُ مِنْ شَطْرِ اللَّيْلِ، قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ نَفَلْتَنَا بِقِيَةً لِيَأْتِنَا هَذِهِ، قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ حُسِبَ لَهُ بِقِيَةً لَيْلَتِهِ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا السَّادِسَةَ، وَقَامَ بِنَا السَّابِعَةَ، قَالَ: وَبَعَثَ إِلَيْ أَهْلِهِ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى خَشِينَا أَنْ يَفْوَتَنَا الْفَلَاحُ، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا الْفَلَاحُ؟، قَالَ: السُّحُورُ).

\* وقد تكلّم في حديثٍ: عبد الرزاق عن سفيان الثوريٍّ: الإمامُ أَحْمَدُ، وَالإِمَامُ

ابنُ معينٍ، وَغَيْرُهُمَا.<sup>(١)</sup>

وقال الحافظ ابن حبان في «الثقات» (ج ٨ ص ٤١٢)، عن عبد الرزاق الصنعانيٍّ:

(كان ممن يخطئ، إذا حدث من حفظه).

قلت: فقد اضطرَبَ هؤلاء الرواةُ، في حديث سفيان الثوريٍّ، هذا: وهذا ظاهرٌ.

وفي رواية سفيان بن سعيد بن مسروق الثوريٍّ: «حتى يجيء سبع».

وفي رواياتٍ أخرى: «سبع ليالٍ».

وفي روايته: «وَقَامَ بِنَا لَيْلَةَ الَّتِي تَلَيَّهَا».

\* وليس فيها: «الَّتِي تَلَيَّهَا لَيْلَةَ الْخَامِسَةِ»، وفيها: «ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا لَيْلَةَ السَّادِسَةِ».

\* وليس فيها: «ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا لَيْلَةَ السَّادِسَةِ»، وفيها: «وَقَامَ بِنَا السَّابِعَةَ».

\* وليس فيها: «وَقَامَ بِنَا لَيْلَةَ السَّابِعَةَ»، وفيها: «وَبَعَثَ إِلَيْهِ أَهْلِهِ».

\* وليس فيها: «وَبَعَثَ إِلَيْهِ أَهْلِهِ وَنِسَائِهِ».

وهذا التخلطُ من: داؤد بن أبي هند أيضًا، ومن عبد الرزاق الصنعانيٍّ<sup>(٢)</sup>، الرواوى

عن سفيان الثوريٍّ، وكذا غيره.

(١) وانظر: «تهذيب التهذيب» لأبن حجر (ج ٨ ص ١١٧).

(٢) فإن عبد الرزاق، يخطئ أحياناً في حديث الثوريٍّ.

انظر: «تهذيب التهذيب» لأبن حجر (ج ٨ ص ١١٧).

\* وهذا المتن يدل على أنَّ الشَّهْرَ كَانَ نَاقِصاً فِي هَذِهِ السَّنَةِ، وَأَنَّ اللَّيَالِي الَّتِي صَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ صلوات الله عليه فِيهَا: هِيَ: «لَيْلَةُ الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ»، وَ«لَيْلَةُ الْحَامِسِ وَالْعِشْرِينَ»، وَ«لَيْلَةُ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ».

\* وهذا مِنْ حَدِيثِ سُفِيَّانَ الثُّوْرِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ أَبِي زَائِدَةَ.

\* بينما وَقَعَ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ بْنِ عَاصِمِ الْوَاسِطِيِّ، أَنَّ اللَّيَالِي الَّتِي قَامَهَا النَّبِيُّ صلوات الله عليه عَلَى التَّرْتِيبِ الْوَارِدِ فِي الْحَدِيثِ: «لَيْلَةُ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ»، وَ«لَيْلَةُ سِتٍّ وَعِشْرِينَ»، وَ«لَيْلَةُ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ».

\* وَفَسَرَهَا: فَقَالَ فِي الْأُولَى: «هَذِهِ السَّابِعَةُ»، وَقَالَ فِي الثَّانِيَةِ: «هَذِهِ الْخَامِسَةُ»، وَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «ثَلَاثُ بَقِينَ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٥ ص ٣٣١) مِنْ طَرِيقِ عَلِيٍّ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ دَاؤِدَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جُبَيرٍ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍ رضي الله عنه قَالَ: (صُمِّنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه رَمَضَانَ فَلَمْ يَقُمْ بِنَا شَيْئاً مِنَ الشَّهْرِ، حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةُ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ، قَامَ بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه حَتَّى كَادَ أَنْ يَذْهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الَّتِي تَلِيهَا، لَمْ يَقُمْ بِنَا، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ سِتٍّ وَعِشْرِينَ، قَامَ بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه حَتَّى كَادَ أَنْ يَذْهَبَ شَطْرُ اللَّيْلِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ نَفَلْنَا بِقِيَةَ لَيْلَتِنَا هَذِهِ قَالَ صلوات الله عليه: لَا، إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، حُسِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الَّتِي تَلِيهَا لَمْ يَقُمْ بِنَا، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ، جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه أَهْلَهُ وَاجْتَمَعَ لَهُ النَّاسُ، فَصَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه حَتَّى كَادَ يَغُوتُنَا الْفَلَاحُ. قُلْتُ: وَمَا الْفَلَاحُ؟ قَالَ: السُّحُورُ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا يَا ابْنَ أَخِي شَيْئاً مِنَ الشَّهْرِ).

\* وَعَلَيْيُ بْنُ عَاصِمٍ بْنِ صُهَيْبِ الْوَاسِطِيِّ، هُوَ كَثِيرُ الْغَلَطِ وَالْوَهْمِ.

قالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «كَانَ يَغْلَطُ وَيُخْطِئُ»، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينَيِّ: «كَانَ كَثِيرُ الْغَلَطِ، وَكَانَ إِذَا غَلَطَ فَرَدَ عَلَيْهِ لَمْ يَرْجِعْ»، وَقَالَ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ: «سَيِّئُ الْحِفْظِ، كَثِيرُ الْوَهْمِ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَلَا يُحْتَاجُ بِهِ»، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «كَانَ يَغْلَطُ، وَيَشْتُ عَلَى غَلَطِهِ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَهُمْ»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «وَكَانَ مِمَّنْ يُخْطِئُ، وَيُقْيِيمُ عَلَى خَطَّئِهِ».<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: فَعَلَيْيُ بْنُ عَاصِمٍ الْوَاسِطِيِّ، هَذَا: كَانَ يَغْلَطُ، وَيَرْوِي أَحَادِيثَ مُنْكَرَةً، لَا يُحْتَاجُ بِهِ، وَهَذِهِ مِنْهَا.

قُلْتُ: وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ يَكُونُ الشَّهْرُ تَامًا ثَلَاثِينَ يَوْمًا.

\* وَهَذَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ الْمَذْمُومِ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ.

قُلْتُ: فَلَا تُقْبِلُ هَذِهِ الزِّيَادَاتُ.

\* وَكَذَلِكَ وَقَعَ اخْتِلَافٌ فِي حَدِيثٍ: وُهَيْبٌ بْنٌ خَالِدٌ بْنٌ عَجْلَانَ الْبَاهِلِيِّ، فَقَالَ: «فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ، لَمْ يُصَلِّ بِنَا».

\* فَوُهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، نَفَى الصَّلَاةَ فِي: «لَيْلَةُ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ».

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٩ ص ٤٦٧)، و«تاريخ بغداد» للخطيب (ج ١٣ ص ٤٠٩)، و«السؤالات» للسلمي (ص ٢٤٦)، و«ميزان الاعidal» للذهبي (ج ٣ ص ١٤٩)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (ج ٦ ص ٢٩٠)، و«العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله بن أحمداً (ج ١ ص ١٥٦)، و«الضعفاء» للعقيلي (ج ٤ ص ٢٦٦)، و«السؤالات» للبزدعي (ج ٢ ص ٣٩٦)، و«الثقات» لابن حبان (ج ٨ ص ٧١)، و«المجموع» من المحدثين لـ له (ج ٢ ص ٨٩)، و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ١٧٩)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٦ ص ١٩٩).

\* بينما أثبتَ يحيى بنُ أبي زائدةَ الصَّلَاةَ فِي نَفْسِ الْلَّيْلِ، فَقَالَ: «ثُمَّ قَامَ بِنَا لَيْلَةً خَمْسٍ وَعِشْرِينَ، حَتَّى ذَهَبَ نَحْوُ مِنْ شَطْرِ الْلَّيْلِ».

\* وهَذَا مِنَ الْخِتَالَافِ.

\* وَهِيَبُ بْنُ خَالِدٍ بْنِ عَجْلَانَ الْبَاهِلِيِّ، ثِقَةٌ، ثَبُّتْ: لَكِنَّهُ تَغَيَّرَ فِي آخِرِهِ، وَيَهُمُ فِي الْحَدِيثِ، بِسَبَبِ أَنَّهُ ذَهَبَ بَصَرُهُ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى وَهْمِهِ.<sup>(١)</sup>

قالَ الْأَجْرِيُّ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ١٢٨)؛ سَمِعْتُ: أَبَا دَاؤِدَ يَقُولُ: (ذَهَبَ بَصَرُهُ، وَتَغَيَّرَ، وَهُوَ ابْنُ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً؛ يَعْنِي: وَهِيَبُ بْنُ خَالِدٍ).

وقَالَ الْأَجْرِيُّ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ٢٢٢)؛ سَمِعْتُ: أَبَا دَاؤِدَ يَقُولُ: (تَغَيَّرَ وَهِيَبُ بْنُ خَالِدٍ، وَهِيَبُ ثِقَةً).

وقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَّرٍ فِي «الْتَّقْرِيبِ» (ج ٤ ص ١٩٨١): (وَهِيَبُ بْنُ خَالِدٍ بْنِ عَجْلَانَ الْبَاهِلِيِّ مَوْلَاهُمُ، الْبَصْرِيُّ، ثِقَةٌ، ثَبُّتْ، لَكِنَّهُ تَغَيَّرَ قَلِيلًا بِآخِرَةِ).

\* ويَحْيَى بْنُ رَكْرِيَا بْنُ أَبِي زَائدةِ الْهَمْدَانِيِّ، ثِقَةٌ، ثَبُّتْ، لَكِنَّهُ يُخْطِئُ فِي الْحَدِيثِ أَحْيَانًا<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

قالَ الْحَافِظُ أَبُو زُرْعَةَ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٢ ص ١٢٣): (يَحْيَى بْنُ أَبِي زَائدةَ: قَلَّمَا يُخْطِئُ، فَإِذَا أَخْطَأَ أَتَى بِالْعَظَاءِمِ).

قُلْتُ: وَهُوَ كَذِلِكَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَأَتَى بِالْمُنْكَرِ.

(١) انظر: «السُّؤَالَاتِ» لِالْأَجْرِيِّ (ص ١٢٨)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَّرٍ (ج ١٤ ص ٣٢٥).

(٢) انظر: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَّرٍ (ج ١٤ ص ٤٣١)، وَ«الْعِلَلِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٢ ص ١٢٣).

جزءٌ فيه؛ ضعفٌ حديثٌ: أبي ذرٌ رضي الله عنه في فضلِ قيام الليلِ معَ الجماعةِ

ففي رواية: علّيٌّ بْنُ عاصِمٍ الْوَاسِطِيُّ، أَيْضًا: قَدْ جَعَلَ قِيَامَ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وآله وسلامه، فِي اللَّيَالِي الزَّوْجِيَّةِ، مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ وَالآخرِ.

\* وَتَابِعَهُ عَلَى ذَلِكَ وُهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، وَهُوَ يَهُمُ فِي الْحَدِيثِ أَحْيَانًا، عِنْدَ الطَّيَالِسِيِّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٦٦).

\* وَجَاءَتِ الرِّوَايَاتُ الْأُخْرَى، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، أَنَّ قِيَامَ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وآله وسلامه كَانَ فِي اللَّيَالِي الْفَرِدِيَّةِ، مِنْ رِوَايَةِ سُفِيَّانَ الثَّوْرِيِّ، عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٥٢ ص ٣٥٢)، وَغَيْرِهِ.

\* وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ وَالْإِضْطَرَابِ.  
فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضطَرِّبٌ.

قالَ الْحَافِظُ البِيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنَ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٦٦١)؛ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ رِوَايَةَ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ: (وَرَوَاهُ وُهَيْبٌ عَنْ دَاؤَدَ قَالَ: «اللَّيْلَةُ أَرْبَعٌ وَعِشْرِينَ، السَّابِعُ مِمَّا يَبْقَى»)، وَقَالَ: «اللَّيْلَةُ سِتٌّ وَعِشْرِينَ، الْخَامِسُ مِمَّا يَبْقَى، وَلَيْلَةُ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ، التَّالِثُ مِمَّا يَبْقَى».

وَبِمَعْنَاهُ: رَوَاهُ هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ، وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَغَيْرُهُمَا، عَنْ دَاؤَدَ، وَبِمَعْنَاهُ: رَوَاهُ غَيْرُ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ دَاؤَدَ نَحْوَ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَكَذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ عَنْ دَاؤَدَ. وَرِوَايَةُ وُهَيْبٍ وَمَنْ تَابَعَهُ أَصْحَحُ).

وَأَخْرَجَهُ الْبِيْهَقِيُّ فِي «شُعْبِ الإِيمَانِ» (ج ٦ ص ٤٤٨ و ٤٤٩) مِنْ طَرِيقِ عَلَيِّ بْنِ عَاصِمٍ الْوَاسِطِيِّ، حَدَّثَنَا دَاؤَدُ بْنُ أَبِي هِنْدَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جُبَيرِ بْنِ نَفِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو ذَرٌ رضي الله عنه قَالَ: (صُمِّنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه فَلَمْ يَقُمْ بِنَا شَيْئًا مِنَ الشَّهْرِ، فَلَمَّا

كانت ليلةً أربعين وعشرين - قال أبو الحسن: وهو علي بن عاصم: هذه السابعة - قام بنا رسول الله ﷺ نحو من ثلث الليل، فلما كانت ليلة سبت وعشرين - قال أبو الحسن: هذه الخامسة - قام بنا رسول الله ﷺ حتى ذهب نحو من شطر الليل، فقلنا: يا رسول الله لو نفلتنا بقية ليتنا هذه، قال: إن الرجل إذا قام مع الإمام حتى يصرف، كتب له قيام ليلة، فلما كانت الليلة التي تليها ليلة سبع وعشرين، لم يقم بنا رسول الله ﷺ، فلما كانت ليلة ثماني وعشرين - قال أبو الحسن: ثلاثة بقين - جمع رسول الله ﷺ أهله واجتمع الناس، فصلى بنا حتى كاد يفوتنا الفلاح، قلنا: وما الفلاح؟ قال: السحور، ثم قال: يا ابن أخي، ثم لم يقم بنا رسول الله ﷺ شيئاً من الشهر)

قلت: وهذا سند منكر، فيه علي بن عاصم الواسطي، وهو يخطئ ويخالف.<sup>(١)</sup>  
قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص ٣٥٣): «ضعيف».

وقال الحافظ الذهبي في «المغني في الضعفاء» (ج ٢ ص ٤٥٠): «حافظ»، مشهور: ضعفوه، وكان مكثراً.

قلت: وعلي بن عاصم الواسطي، ذكر الاختلاف في لفظ الحديث.  
\* وجاء هذا الحديث، من حديث أبي داود الطيالسي، عن وهب بن خالد الباهلي.

\* والطيالسي: ثقة، لكنه له أوهام في عدد من الأحاديث<sup>(٢)</sup>، وهذه منها.

(١) انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ج ٢ ص ١٢٧٦).

(٢) انظر: «طبقات المحدثين بأصابعهان» لأبي الشيخ (ج ٢ ص ٤٨)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٥ ص ٣٣٣)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٤ ص ١١٢)، و«تاریخ بغداد» للخطيب (ج ١٠ ص ٣٨).

جزءٌ فيه؛ ضعفٌ حديثٌ: أبي ذرٌ رضي الله عنه في فضلِ قيام الليلِ معَ الجماعةِ

قالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٠ ص ٣٤): (كَانَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ: يُحَدَّثُ مِنْ حِفْظِهِ، وَالْحِفْظُ خَوَانٌ، فَكَانَ يَغْلِطُ، مَعَ أَنَّ غَلَطَةَ يَسِيرٍ فِي جَنْبِ مَا رَوَى عَلَى الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ).

وقالَ الْحَافِظُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الْطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٢١٨): عَنِ الطَّيَالِسِيِّ: (كَانَ ثَقَةً كَثِيرًا لِلْحَدِيثِ، وَرَبَّمَا غَلِطَ).

وَخَالَفَ الطَّيَالِسِيَّ: عَفَانُ بْنُ مُسْلِمِ الصَّفَارِ، فَرَوَاهُ عَنْ وُهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍ رضي الله عنه قال: (صُمِّتْ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ رَمَضَانَ، وَلَمْ يَكُنْ بِنَا، حَتَّى يَقِيَ سَبْعَ مِنَ الشَّهْرِ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ السَّابِعَةُ<sup>(١)</sup>، خَرَجَ فَصَلَّى بِنَا، حَتَّى مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ بِنَا السَّادِسَةَ، حَتَّى خَرَجَ لَيْلَةَ الْخَامِسَةَ، فَصَلَّى بِنَا حَتَّى مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ نَفَّلْنَا؟<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ: إِنَّ الْقَوْمَ إِذَا صَلَّوْا مَعَ الْإِلَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، كُتِبَ لَهُمْ قِيَامُ تِلْكَ اللَّيْلَةِ، ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ بِنَا الرَّابِعَةَ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ لَيْلَةُ الثَّالِثَةِ، خَرَجَ وَخَرَجَ بِأَهْلِهِ، فَصَلَّى بِنَا حَتَّى خَشِينَا أَنْ يُؤْوِتَنَا الْفَلَاحُ، قُلْتُ: وَمَا الْفَلَاحُ؟، قَالَ السُّحُورُ<sup>(٣)</sup>.

آخرَ جُهُ الطَّحاوِيُّ فِي «شِرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ الْمُخْتَلِفَةِ الْمَائُورَةِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الْأَحْكَامِ» (ج ١ ص ٣٤٩).

(١) السَّابِعَةُ: هي الْأُولَى مِنَ السَّبْعِ الْبَاقِيَةِ، وَدَأْبُ الْعَرَبِ، أَنَّهُمْ يَحْسُبُونَ الشَّهْرَ مِنَ الْآخِرِ.

(٢) لَوْ نَفَّلْنَا؛ بِتَشْدِيدِ «الْفَاءِ» وَتَخْفِيفِهَا، أَيْ: أَعْطَيْنَا قِيَامَ نَفِيَّةِ اللَّيْلِ، وَرَوَدْنَا إِيَّاهُ، كَانَ أَخْرَى وَأَوْلَى، وَيُحَمَّلُ أَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ «الْلُّو» لِلِّتَمَّيِّ، فَلَا جَوَابَ لَهَا، كَذَّافِي بِعْضِ الْحَوَافِي.

(٣) السُّحُورُ: أَصْلُ الْفَلَاحِ، الْبَقَاءُ، سُمِّيَ السُّحُورُ فَلَاحًا لِكُونِهِ سَبَبًا لِبَقاءِ الصَّوْمِ، وَمُعِينًا عَلَيْهِ.

انظر: «غَرِيبُ الْحَدِيثِ» لِأَبِي عُبَيْدٍ (ج ٥ ص ٤٥)، و«مَعَالِمِ السُّنْنِ» لِلْخَطَابِيِّ (ج ١ ص ٢٨٢).

لَكِنَّهُ قَالَ: «عَنْ أَبِي ذَرٍ قَالَ: صُمِّتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه رَمَضَانَ»؛ يَعْنِي: لِوَحْدَهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «عَنْ أَبِي ذَرٍ قَالَ: صُمِّنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ رَمَضَانَ».

هَكَذَا: «صُمِّنَا» بِالْجَمْعِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «عَنْ أَبِي ذَرٍ قَالَ: شَهَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه بِشَهْرِ رَمَضَانَ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «عَنْ أَبِي ذَرٍ قَالَ: قَامَ بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه، بِدُونِ ذِكْرٍ: «صَوْمٌ شَهْرٌ

رَمَضَانَ».

وَأَخْرَجَهُ الْفِرِيَابِيُّ فِي «الصَّيَامِ» (ص ١١٧)، وَالْطُّوْسِيُّ فِي «مُختَصَرِ الْأَحْكَامِ»

(ج ٤ ص ١١)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ٦٣ ص ١٥٩) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ

زَكَرِيَّاً بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي دَاؤُدُّ بْنُ أَبِي هِنْدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

الْجُرَشِيُّ، عَنْ جُبَيرِ بْنِ نُفَيْرِ الْحَاضِرِ مِّنْ عَنْ أَبِي ذَرٍ رضي الله عنه قَالَ: (صُمِّنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه

رَمَضَانَ، فَلَمْ يَقُمْ حَتَّى بَقَيَ سَبْعُ مِنَ الشَّهْرِ، فَقَامَ بِنَا نَحْوُ مِنْ ثُلُثِ اللَّيْلِ، ثُمَّ كَانَ فِي

السَّادِسَةِ فَلَمْ يَقُمْ بِنَا، ثُمَّ قَامَ بِنَا لَيْلَةَ حَمْسٍ وَعَشْرِينَ حَتَّى ذَهَبَ نَحْوُ سَطْرِ الْلَّيْلِ، فَقُلْنَا:

يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ قُمْتَ بِنَا بَقِيَّةَ لَيْلَتَنَا هَذِهِ؟، فَقَالَ: إِنَّهُ مَنْ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَتَصَرَّفَ

حُسِبَ لَهُ قِيَامٌ بَقِيَّةَ لَيْلَتِهِ، قَالَ: فَلَمَّا بَقِيَ أَرْبَعٌ لَمْ يَقُمْ بِنَا، فَلَمَّا بَقِيَ ثَلَاثَ مِنَ الشَّهْرِ أَرْسَلَ

إِلَيْهِ أَهْلِهِ وَنَسَائِهِ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى خَشِينَا أَنْ يَفْوَتَنَا الْفَلَاحُ، قُلْتُ: وَمَا الْفَلَاحُ؟، قَالَ:

السُّحُورُ، قَالَ: ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا بَقِيَّةَ الشَّهْرِ).

وَفِي رِوَايَةِ الْفِرِيَابِيِّ: (فَلَمَّا كَانَتِ الْلَّيْلَةُ السَّادِسَةُ، لَمْ يَقُمْ بِنَا، ثُمَّ قَامَ بِنَا لَيْلَةَ حَمْسٍ

وَعَشْرِينَ).

\* وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةِ الْكُوفِيِّ؛ تَسْمِيهُ: «اللَّيْلَةُ الْخَامِسَةُ»، الَّتِي بَقِيَتْ، وَالَّتِي صَلَّى بِهِمْ حَتَّى ذَهَبَ شَطْرُ اللَّيْلِ، قَالَ: « ثُمَّ قَامَ بِنَا لَيْلَةُ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ»، حَتَّى ذَهَبَ نَحْنُ مِنْ شَطْرِ اللَّيْلِ ».

\* وَأَمَّا تَسْمِيهُ الْلَّيْلَيِّ الَّتِي قَامَهَا النَّبِيُّ<sup>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</sup>: فَهَكَذَا؛ سَمَّاهَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ بْنِ غَزْوَانَ، الْضَّبِيءُ، صَدُوقٌ، لَكِنَّهُ يُخَالِفُ.

وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ:

١) يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةِ الْكُوفِيِّ، ثِقَةٌ، مُتْقِنٌ.

٢) وُهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ بْنِ عَجْلَانَ الْبَاهْلِيِّ، ثِقَةٌ، ثَبُّتْ، لَكِنَّهُ: يَهُمُّ أَحْيَانًا فِي الْحَدِيثِ.

٣) يَزِيدُ بْنُ زُرْيَعِ الْبَصْرِيِّ، ثِقَةٌ، ثَبُّتْ.

٤) خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّحَانُ الْوَاسِطِيُّ، ثِقَةٌ، ثَبُّتْ.

٥) بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ بْنِ لَاحِقِ الرَّقَاشِيِّ، ثِقَةٌ، ثَبُّتْ.

٦) هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرِ الْوَاسِطِيِّ، ثِقَةٌ، ثَبُّتْ.

٧) مَسْلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَةِ الْبَصْرِيِّ، صَدُوقٌ، لَهُ أَوْهَامٌ، رَوَى مَنَاكِيرَ.

فَرَوَوا الْحَدِيثَ، مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الْفَاطِلِهِ.

\* فَالرُّوَاةُ هُؤُلَاءِ لِلْحَدِيثِ، كَانَ الْعَدُّ عِنْدَهُمْ بِمَا بَقِيَ مِنَ الشَّهْرِ.

\* وَيَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةِ الْكُوفِيِّ، ثِقَةٌ، مُتْقِنٌ، لَكِنَّهُ أَخْطَأَ فِي أَحَادِيثَ.

\* وَمِنْ أَوْهَامِهِ:

ما أخرجه أبو داود في «سننه» (٣٤٦١) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، عن يحيى بن زكرياء، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: (من باع بيعتين في بيعة، فله أو كسعهما، أو الربا).

**حديث منكر؛ بهذا اللفظ**

قلت: وهذا سند رجاله: كلام ثقات رجال الشيوخين، لكنه معمول، يتفرد يحيى بن زكرياء، بهذا اللفظ، ولم يتابع عليه، فهو: حديث شاذ، لا يحتج به في هذه المسألة. وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ج ٦ ص ١٢٠)، والحاكم في «المستدرك» (ج ٢ ص ٤٥)، وأبن حبان في «صحيحه» (٤٩٧٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (ج ٣ ص ٣٤٣)، وأبن حزم في «المحل بالآثار» (ج ٩ ص ٦)، وأبن عبد البر في «التمهيد» (ج ٢٤ ص ٣٨٩) من طريق يحيى بن زكرياء، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه به.

\* هكذا: قال يحيى بن زكرياء، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه: (من باع بيعتين في بيعة، فله أو كسعهما، أو الربا).

\* وقد وهم في هذا الحديث.

وخالفه: جماعةٌ من الثقات الأثبات، فروه: عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (نهى رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه، عن بيعتين في بيعة).

وهو: الصحيح.<sup>(١)</sup>

(١) وانظر: «محتصر السنن» للمنذرري (ج ٥ ص ٩٨)، و«نيل الأوطار» للشوكاني (ج ٥ ص ٢٤٩)، و«عون المعبود» للعظيم أبيادي (ج ٩ ص ٢٣٩)، و«تحفة الأحوذى» للمنبار كفوري (ج ٤ ص ٣٥٩).

هكذا قال: يحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون، وعبد العزيز الدرأوري، وعبدة بن سليمان، ومعاذ بن معاذ، وإسماعيل بن جعفر. آخر رجحه النساء في «السنن» (ج ٧ ص ٢٩٥)، والترمذ في «سننه» (١٢٣١)، وأحمد في «المسنن» (ج ٢ ص ٤٣٢ و ٤٧٥ و ٥٠٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (ج ٥ ص ٣٤٣)، وفي «معرفة السنن» (ج ٨ ص ١٥٦)، وأبن حبان في «صححه» (٤٩٧٣)، وأبن الجارود في «المتنقى» (٦٠٠)، وأبو يعلى في «المسنن» (٦١٢٤). قال العلامة العظيم آبادي رحمه الله في «عون المعبود» (ج ٩ ص ٢٣٩): (وبهذا): يُعرف أن روایة يحيى بن زكريًا فيها شذوذ، كما لا يخفى). اهـ.

وقال العلامة المباركوري رحمه الله في «تحفة الأحوذى» (ج ٤ ص ٣٥٩): (وقد تفرد: يحيى بن زكريًا، بهذا اللفظ، وقد روی هذا الحديث، عن عدة من الصحابة رضي الله عنهم، من طريق ليس في واحد منها هذا اللفظ). اهـ.

\* إداً، فوهم يحيى بن زكريًا في ذكره لهذا اللفظ، وخالف الثقات الأثبات.  
أو كسهماً<sup>(١)</sup>: أي: فلبائع أقبل الشمنين، وهو الشمن الحقيقى.  
أو الربا: يعني: إن أخذ الشمن الأكبر الذي حدده، فقد أخذ الربا.  
\* وهذا البيع: هو ما يُعرف ببيع العينة، وهو منهى عنه، لأنّه وسيلة واحتياط لأخذ زيادة بالربا.

(١) يعني: اللفظ الذي ذكر يحيى بن زكريًا، وهو: «من باع بيعتين في بيعه، فله أو كسهماً أو الربا». وهو حديث: شاذ، منكر.

(٢) أو كسهماً: أقصهماً.

\* وَالْغَرْضُ مِنْهُ أَخْذُ الْمَالِ بِزِيَادَةٍ عَنِ التَّمَنَ الْحَقِيقِيِّ.

وَفِي الْحَدِيثِ: الزَّجْرُ عَنِ التَّعَامُلِ بِالرِّبَا بِجَمِيعِ صُورِهِ.

\* وَحِينَئِذٍ نَقُولُ مَا مَعْنَى: أَوْكُسْهُمَا؛ أَيْ: أَنْتَصُرُهُمَا، أَوْ الرِّبَا، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْتَصُرُهُمَا، يَعْنِي: إِنْ كَانَ لَهُ الْأَكْثَرُ وَقَعَ فِي الرِّبَا، وَإِنْ كَانَ لَهُ الْأَقْلَلُ لَمْ يَقْعُدْ فِي الرِّبَا.  
وَمِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ يَقُولَ بِعْتُكَ هَذَا الشَّيْءَ بِعَشْرَةِ نَقْدًا، أَوْ بِعِشْرِينَ نَسِيئَةً، فَهُنَا إِنْ أَخَذَ بِالْعَشَرَةِ نَقْدًا لَمْ يَقْعُدْ فِي الرِّبَا، وَإِنْ أَخَذَ بِعِشْرِينَ نَسِيئَةً، وَقَعَ فِي الرِّبَا، فَهَذِهِ صُورَةٌ مِنْ صُورِ الرِّبَا. <sup>(١)</sup>

وآخر جهه الطيالسي في «المسندي» (ج ١ ص ٣٧٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار المختلفة المأثورة عن رسول الله في الأحكام» (ج ١ ص ٣٤٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٦٨٣) من طريق وهب بن خالد، عن داود بن أبي هند، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن جعير بن نمير، عن أبي ذر الغفري، قال: (صمنا رمضان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم)، فلم يقم بنا شيئاً من الشهرين حتى إذا كانت ليلة أربع عشرين السابعة مما يبقى، صلى بنا، حتى كاد أن يذهب ثلث الليل، فلما كانت ليلة خمس عشرين لم يصل بنا، فلما كانت ليلة سبت وعشرين الخامسة مما يبقى، صلى بنا حتى كاد أن يذهب شطر الليل، فقلت: يا رسول الله، لو نفلتنا بقية ليتنا؟، فقال: لا، إن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف، كتبته له قيام ليلة، فلما كانت ليلة سبع وعشرين، لم يصل بنا، فلما كانت ليلة ثمان وعشرين، راجع رسول الله إلى أهله، واجتمع له الناس، فصلى بنا

(١) وانظر: «فتح ذي الجلال والإكرام» لشيخنا ابن عثيمين (ج ٣ ص ٥٤٧).

حتى كاد أن يفوتنا الفلاح، ثم يا ابن أخي، لم يصل بنا شيئاً من الشهرين، قال: والفالح: السحور).

وروايةٌ وهبٌ بن خالدٍ هذه معارضٌ؛ لروايةٍ ابن أبي زائدة.

\* فوهبٌ بن خالدٍ: نفأ الصلاة في: «ليلة حمسٍ وعشرين».

\* وبينما أثبتت: يحيى بن أبي زائدة: الصلاة في نفس الليلة.

آخرَ حداً الحديث: الفريابي في «الصيام» (ص ١١٧)، والطوسى في «مختصر الأحكام» (ج ٤ ص ١١) من طريق يحيى بن أبي زائدة، عن داود بن أبي هندٍ به، وفيه: (ثم قام بنا ليلة حمسٍ وعشرين). \*

\* وهذا من الاختلاف.

\* وقد اختلف فيه على وهبٌ بن خالدٍ:

فهذا: رواه عنه، الطيالسي في «المسنن» (ج ١ ص ٣٧٣).

وخالفه في ذلك: عفانُ بن مُسلمٍ بن عبد الله الصفار: رواه عن وهبٌ بن خالدٍ، برواياتِ الجماعة، مع اختلافٍ في ألفاظها.

قلت: وأبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، هو ثقة، حافظ، لكنه

غلطٌ في أحاديث، وهذه منها.

(١) انظر: «الكافش للذهبي» (ج ١ ص ٤٥٨)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٥ ص ٣٣٢)، و«الكامل في الصعفاء» لابن عديٍّ (ج ٤ ص ١٩٤)، و«تاريخ بغداد» للخطيب (ج ١٠ ص ٣٤)، و«الطبقات الكبرى» لابن سعيد (ج ٧ ص ٢١٨).

جزءٌ فيه؛ ضعفٌ حديثٌ: أبي ذرٌ رضي الله عنه في فضلِ قيام الليلِ معَ الجماعةِ

قالَ الْحَافِظُ أَبْنُ حَجَرٍ فِي «الْتَّقْرِيبِ» (ج ١ ص ٦٧٧): (سُلَيْمَانُ بْنُ دَاؤَدْ بْنِ الْجَارُودَ الطَّيَالِسِيُّ ثَقَةُ حَافِظٌ، غَلَطٌ فِي أَحَادِيثَ).

\* وَعَفَانُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَارُ، ثَقَةٌ، ثَبْتٌ، لَكِنَّهُ: أَخْطَأً فِي أَحَادِيثَ.<sup>(١)</sup>

قالَ الْحَافِظُ عَلَيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «وَرُبَّمَا وَهُمْ».

وَقَالَ الْحَافِظُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، عَنْ عَفَانَ بْنِ مُسْلِمٍ: (قَدْ أَخَذْتُ عَلَيْهِ الْخَطَاً فِي غَيْرِ

حَدِيثٍ).<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (أَخْطَأً عَفَانُ بْنُ مُسْلِمٍ، فِي نَيْفٍ وَعِشْرِينَ حَدِيثًا،

مَا أَعْلَمْتُ بِهَا أَحَدًا، وَأَعْلَمْتُهُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْهُ).<sup>(٣)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الْضُّعَفَاءِ» (ج ٥ ص ٣٨٤)؛ عَنْ عَفَانَ بْنِ

مُسْلِمٍ: (وَلَا أَعْلَمُ لِعَفَانَ إِلَّا أَحَادِيثُ مَرَاسِيلُ عَنِ الْحَمَادَيْنِ، وَغَيْرِهِمَا: وَصَلَاهَا).

\* وَأَحَادِيثُ مَوْقُوفَةٌ رَفَعَهَا، وَالثَّقَةُ قَدْ يَهُمُ فِي الشَّيْءِ، وَعَفَانُ لَا بَأْسَ بِهِ،

صَدُوقٌ).

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ٩ ص ١٩٣)، و«الْكَامِلُ فِي الْضُّعَفَاءِ» لابن عدی (ج ٥ ص ٣٨٤)، و«تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٤ ص ٢٠٥)، و«مِيزَانُ الْإِعْدَادِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ٩٠)، و«الثَّقَاتُ الَّذِينَ ضَعَفُوا فِي بَعْضِ شُيوخِهِمْ» لِلرَّاغِبِيِّ (ص ١٢٢).

(٢) أَنْتَرَ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٤ ص ٢٠٥).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيقٌ.

(٣) أَنْتَرَ صَحِيقٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٦ ص ٢٧٢).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيقٌ.

\* وَوُهِيبُ بْنُ خَالِدٍ بْنِ عَجْلَانَ الْبَاهْلِيُّ، ثَقَةٌ ثَبُتْ، لَكِنَّهُ تَغَيَّرَ فِي آخِرِهِ. <sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَرِوَايَتُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ، يَدْلُلُ عَلَى تَغَيُّرِهِ، وَهُوَ مُنْكَرٌ.

\* وَمِنْ أُوْهَامِهِ أَيْضًا:

مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٧٥) مِنْ طَرِيقِ عَفَانَ، حَدَّثَنَا وُهِيبُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، أَوْ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: اشْتَكَى فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ، فَقَالَ: (بِسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ، مِنْ كُلِّ حَاسِدٍ وَعَيْنٍ، اللَّهُ يَشْفِيكَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ؛ بِهَذَا الْإِسْنَادِ

هَكَذَا، وَهُمْ: وُهِيبُ بْنُ خَالِدٍ، فِي اسْمِ الصَّحَابِيِّ، فَرَوَاهُ عَلَى الشَّكِّ، فَقَالَ: «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَوْ جَابِرٍ».

\* وَقَدْ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّفَوِيُّ، وَأَبُو شَهَابٍ عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ نَافِعٍ الْحَنَاطُ؛ كِلَّا هُمَا: عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، وَحْدَهُ.

أَخْرَجَهُ أَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٨ ص ٤٨)، وَ(ج ١٠ ص ٣١٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٥٨)، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي «الدُّعَاءِ» (ج ١٠٩١)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُنْتَخَبِ مِنَ الْمُسْنَدِ» (ج ٠٨٨٠)، وَالطَّحاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٤). (٢)

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ١٩٧٢)، وَ«السُّؤَالَاتِ لِلْأَجْرِيِّ» (ج ١ ص ٣٩٣)، وَ(ج ٢ ص ١٥٩).

\* فَوُهِيْبُ بْنُ خَالِدٍ، وَهِمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، بِذِكْرِهِ لِلْحَدِيثِ عَلَى الشَّكِّ، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه.  
 وَالْحَدِيثُ مَعْرُوفٌ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، وَحْدَهُ.  
 لِذَلِكَ: قَالَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١١ ص ٣٢٦): «وَالصَّحِيحُ: عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ». .  
 فَوَهِمَ: فِيهِ وُهِيْبُ بْنُ خَالِدٍ، وَخَالَفَ الثَّقَاتِ.  
 وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢١٨٦) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ.  
 قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

\* وَقَدْ فَسَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٢٨٨)، هَذَا الْحَدِيثُ، بِرِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ، وَالَّتِي فَصَّلَتْهَا رِوَايَةُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَرِوَايَةُ يَحْيَى بْنِ أَبِي زَائِدَةَ؛ فَقَالَ: (قَوْلُ أَبِي ذَرٍّ: لَمْ يَقْعُمْ بِنَا فِي السَّادِسَةِ، وَقَامَ بِنَا فِي الْخَامِسَةِ)، يُرِيدُ مِمَّا يَقِيَ مِنَ الْعَشْرِ، لَا مِمَّا مَضَى مِنْهُ.

\* وَكَانَ الشَّهْرُ الَّذِي خَاطَبَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه: أُمَّةٌ بِهَذَا الْخَطَابِ فِيهِ: «تِسْعًا وَعِشْرِينَ»، فَلَيْلَةُ السَّادِسَةِ مِنْ بَاقِي: «تِسْعٌ وَعِشْرِينَ» تَكُونُ لَيْلَةً: «أَرْبَعٌ وَعِشْرِينَ»، وَ«لَيْلَةُ الْخَامِسَةِ»، مِنْ بَاقِي: «تِسْعٌ وَعِشْرِينَ»، تَكُونُ: «لَيْلَةُ الْخَامِسِ وَالْعِشْرِينَ».  
 وَخَالَفَهُ: الْحَافِظُ الْبِيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٦٦١)، فَفَسَرَ رِوَايَةَ الْجَمَاعَةِ، بِرِوَايَةِ وُهِيْبٍ بْنِ خَالِدٍ، وَمَا إِلَى تَرْجِيحِهَا، عَلَى رِوَايَةِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، فَقَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ رِوَايَةَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الشَّوْرِيِّ: (وَرَوَاهُ وُهِيْبٌ، عَنْ دَاؤِدَ قَالَ: «لَيْلَةُ

أربعٌ وعشرينَ السَّابِعَ مِمَّا يُقْنَى)، وَقَالَ: «لَيْلَةُ سِتٍّ وَعِشْرِينَ الْخَامِسُ مِمَّا يُقْنَى، وَلَيْلَةُ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ الثَّالِثُ مِمَّا يُقْنَى».

وَبِمَعْنَاهُ: رَوَاهُ هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ، وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَغَيْرُهُمَا، عَنْ دَاؤِدَ، وَبِمَعْنَاهُ: رَوَاهُ غَيْرُ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ دَاؤِدَ نَحْوَ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَكَذَلِكَ: مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ عَنْ دَاؤِدَ، وَرِوَايَةُ وُهَيْبٍ وَمَنْ تَابَعَهُ أَصْحَحُ). اهـ.

\* وَاخْتِلَافُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، هُوَ بِسَبِبِ اضْطِرَابِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ فِيهِ. وَأَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُختَصِّرِ مِنَ السُّنْنِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ» (٨٠٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنْنِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ١٠٨ و ١١٤)، وَفِي «الْمُجْتَبَى مِنَ السُّنْنِ الْمُسْنَدَةِ» (ج ٣ ص ٨٣ و ٢٠٣)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُختَصِّرِ الْمُختَصِّرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ٣ ص ٥٨٩ و ٥٩٠)، وَابْنَوْيُ فِي «شَرْحِ السُّنْنَةِ» (ج ٤ ص ١٢٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٣٩٤)، وَابْنُ جِبَانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (ج ٤ ص ١٠٩) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ دَاؤِدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُرَشِيِّ، عَنْ جُبِيرِ بْنِ نَفِيرٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍ رضي الله عنه قَالَ: (صُمِّنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَلَمْ يُصَلِّ بِنَا، حَتَّى يَقِي سَبْعَ مِنَ الشَّهْرِ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا فِي السَّادِسَةِ، وَقَامَ بِنَا فِي الْخَامِسَةِ، حَتَّى ذَهَبَ شَطْرُ اللَّيْلِ، فَقُلْنَا لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ نَفَلْتَنَا بَقِيَّةَ لَيْلَتَنَا هَذِهِ؟، فَقَالَ: إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يُنْصَرِفَ، كُتِبَ لَهُ قِيَامٌ لَيْلَةً، ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ بِنَا حَتَّى يَقِي ثَلَاثَ مِنَ الشَّهْرِ، وَصَلَّى بِنَا فِي

الثالثة، وَدَعَا أَهْلَهُ وَنِسَاءَهُ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى تَحَوَّلَنَا الْفَلَاحَ، قُلْتُ لَهُ: وَمَا الْفَلَاحُ؟، قَالَ: السُّحُورُ).

وقال الترمذى: «هذا حديث صحيح حسن»، وفيه نظر.

قلت: وهذا سندٌ منكرٌ، فيه محمد بن فضيل بن عزوان الضبي، وهو يهم ويختلف، لا يحتاج به.<sup>(١)</sup>

\* وَدَاؤُدُّ بْنُ أَبِي هِنْدَ الْقُشَيْرِيُّ، يَضْطَرِبُ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا يُحْتَجُ بِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.<sup>(٢)</sup>

فِي رِوَايَةِ الْأَتْرِمِ (ج٤ ص١٩٤)، عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ جَلَّهُ قَالَ: عَنْ دَاؤَدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ: (كَانَ كَثِيرًا اضطرابٍ، والخلافِ).

\* وَمُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ بْنُ عَزْوَانَ بْنِ جَرِيرٍ الْضَّبَّيِّ ثَقَةٌ، لَكِنَّهُ يُخْطِئُ أَحْيَاً.

\* فَمِنْ خَطَائِهِ فِي الْحَدِيثِ:

مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج٦ ص٣٢١) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ اللهِ صلوات الله عليه وسلم يُصَلِّي عَلَى الْحُمْرَةِ فَيَسْجُدُ فَيُصِيبُنِي نَوْبَةٌ، وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ، وَأَنَا حَائِضٌ).

حدِيثٌ منكرٌ؛ بهذا الإسنادِ

قلت: وهذا سندٌ رجاله كُلُّهم ثقاتٌ، رجالُ الشَّيْخَيْنِ، لَكِنَّهُ: مَعْلُولٌ، يَتَرَدَّدُ

محمد بن فضيل بهذا الإسنادِ، فوهم فيه.

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج١٢ ص٢٣٠)، و«الْطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لابن سعيد (ج٤ ص٥١١).

(٢) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج٤ ص١٩٤).

هكذا: رواهُ مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، فَقَالَ: عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ الْكُوفِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصْمَمِ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رضي الله عنها. فَوَهِمَ: فِي الْإِسْنَادِ.

وَخَالَفَهُ: شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَاجِ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ، وَعُبَادَةُ بْنُ الْعَوَامِ، وَهُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَسُفْيَانُ الشَّوَّرِيُّ، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَأَبُو حَمْزَةَ السُّكَّرِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ الرِّبْرِقَانِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، وَأَبُو شِهَابِ الْحَنَاطُ، وَعَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَزَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، وَأَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رضي الله عنها.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٠٣)، وَ(٣٣٣)، وَ(٣٧٩)، وَ(٣٨١)، وَ(٥١٧)، وَ(٥١٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٥١٣)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنْنَتِهِ» (٣٦٩)، وَابْنُ مَاجَهٍ فِي «سُنْنَتِهِ» (٦٥٣)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٣٣٥ و ٣٣٥)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأَئْمَمِ» (ج ١ ص ٦٤)، وَالْحُمَيْدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣١٣)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٦٨)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٧٠٩٥)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيفِ» (١٤٢٦)، وَابْنُ الْجَارُودَ فِي «الْمُتْقَى» (١٣٣)، وَابْنُ حِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٣٢٩)، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٢٤ ص ١٠ و ٥٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنَ الْكُبِرَى» (ج ١ ص ٣١١)، وَالْدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٥ ص ٢٦٨). فَوَهِمَ: مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، فَجَعَلَهُ مِنْ رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ الْأَصْمَمِ عَنْ مَيْمُونَةَ.

والصَّحِيفُ: أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَدَّادٍ عَنْ مَيْمُونَةَ.<sup>(١)</sup>  
 فِرِوَايَةُ: مُحَمَّدٌ بْنٌ فُضِيلٌ، رِوَايَةُ شَاذَّةُ، لَا تَصْحُّ.  
 \* وَقَدْ خَالَفَ الْجَمَاعَةَ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شَعِيبِ الْإِيمَانِ» (ج ٦ ص ٤٤٩ و ٤٥٠) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحِمَانِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ فُضِيلٍ، عَنْ دَاؤِدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُرَشِيِّ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرِ الْحَاضِرِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ التَّمِيِّيِّ قَالَ: (فَآتَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيْلَةً ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ إِلَى نَحْوِي مِنْ ثُلُثِ اللَّيْلِ، ثُمَّ قَامَ بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيْلَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ إِلَى نَحْوِي مِنْ شَطْرِ الْلَّيْلِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ لَوْ نَفَلْتَنَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِنَا هَذِهِ؟، فَقَالَ: إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، كُتِبَ لَهُ قِيَامٌ لَيْلَتِهِ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا حَتَّى بَقِيَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثُ فَشَدَّ الْمِئَرَرَ، وَجَمَعَ أَهْلَهُ، وَنِسَاءَهُ وَالنَّاسَ وَقَامَ بِنَا، حَتَّى خَشِينَا أَنْ يَفْوَتَنَا الْفَلَاحُ، قُلْنَا: وَمَا الْفَلَاحُ؟، قَالَ: السُّحُورُ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا بَقِيَّةَ الشَّهْرِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ كَسَابِيقِهِ، مُنْكَرٌ: فِيهِ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَانِيِّ، وَهُوَ مِنَهُمْ بِسَرِقةِ الْحَدِيثِ.  
 قال الحافظ الذهبي في «المغني في الضعفاء» (ج ٢ ص ٧٣٩): «حافظ: مُنْكَرٌ الحديث».

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (ج ١١ ص ٩٣): «ضعيفٌ عندُهُمْ».  
 وقال الحافظ ابن حجر في «التقرير» (ج ٤ ص ٢٠٠٩): «يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَانِيِّ حَافِظٌ، إِلَّا أَنَّهُمْ اتَّهَمُوهُ بِسَرِقةِ الْحَدِيثِ».

(١) وَانْظُرْ: «الْعِلَّةُ» لِلْدَّارِ قُطْنَيِّ (ج ١٥ ص ٢٦٨).

\* ومحمدُ بنُ فضيلٍ بنِ عزوانَ الضبيِّ، يُخطيءُ أحيانًا.<sup>(١)</sup>

\* وداودُ بنُ أبي هندَ القشيريُّ: يهُمُ في الحديثِ.<sup>(٢)</sup>

قالَ الحافظُ ابنُ حبانَ في «الثقات» (ج ٦ ص ٢٧٨)؛ عنْ داودِ بنِ أبي هندٍ: (كانَ  
يهُمْ إِذَا حَدَّثَ مِنْ حَفْظِهِ).

\* وأما تسمية الليالي التي قامها النبي صلوات الله عليه وسلم: فهكذا؛ سماها محمدُ بنُ فضيلٍ بنِ  
عزوانَ، الضبيِّ، صدوقٌ، لكنه يخالفُ.

وابعه على ذلك:

١) يحيى بن ركريباً بن أبي زائدة الكوفيُّ، ثقةٌ، مُتّقٌ.

٢) وهيبُ بن خالدِ بن عجلانَ الباهليُّ، ثقةٌ، ثبتُ، لكنه يهُمُ أحيانًا في الحديثِ.

٣) يزيدُ بنُ زريع البصريُّ، ثقةٌ، ثبتُ.

٤) خالدُ بن عبد الله بن عبد الرحمن الطحانُ الواسطيُّ، ثقةٌ، ثبتُ.

٥) بشيرُ بن المفضلِ بن لاحقِ الرقاشيُّ، ثقةٌ، ثبتُ.

٦) هشيمُ بن بشيرِ الواسطيُّ، ثقةٌ، ثبتُ.

٧) مسلمةُ بن علقة البصريُّ، صدوقٌ، لهُ أوهامٌ، روى مَا كَيْرَ.

فرروا الحديثُ، معَ اختلافِ في الفاظِ، وقد سبقَ بيانُ ذلك.

فهو: حديثٌ مضطربٌ.

\* فالرواية هو لاء لـ الحديث، كان العدد عندهم بما بقي من الشهرين.

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعيد (ج ٨ ص ٥١١).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٤ ص ١٩٤).

وآخرَجَهُ الْبَزَارُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٩ ص ٤٣٤) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: نَا دَاؤْدُ بْنُ أَبِي هِنْدَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جُبَيرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِي ذرٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (صُنِّمَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ).

### حَدِيثُ مُنْكَرٍ

هَكَذَا: وَقَعَ، عَنْ أَبِي ذرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «صُنِّمَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

فِي رِوَايَةٍ: عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيِّ، ذَكَرَ الْقَائِلَ هُوَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَعَ أَنَّ فِي الرِّوَايَاتِ الْأُخْرَى، أَنَّ الْقَائِلَ: هُوَ أَبُو ذرٍ رضي الله عنه.

وَهَذَا الْخَطأُ مِنْ: دَاؤْدَ بْنَ أَبِي هِنْدَ، فَإِنَّهُ يَضْطَرِبُ فِي الْإِسْنَادِ، وَفِي الْمَتْنِ.<sup>(١)</sup>  
\* وَكَذَا الْخَطأُ مِنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى الْبَصْرِيِّ، وَهُوَ ثَقِيقٌ، لَكِنَّهُ: يَهُمُ إِذَا حَدَثَ مِنْ حِفْظِهِ، وَيُخَلِّطُ فِي الْأَحَادِيثِ، وَهَذِهِ مِنْهَا.

\* وَقَدِ اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَلَمْ يُضَعَّفْ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى تَوْثِيقِهِ، وَحَدِيثُهُ مِنْ قِسْمِ الصَّحِيحِ.

لَكِنَّهُ: مَا هُوَ فِي الْقُوَّةِ، فِي رُتبَةِ: يَحْيَى الْقَطَانِ، وَغُنْدَرِ، وَغَيْرِهِمَا، فِي الْحِفْظِ لِلْأَحَادِيثِ.<sup>(٢)</sup>

(١) وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حَجَرِ (ج ٤ ص ١٩٤).

(٢) وَانْظُرْ: «سِيرَ أَعْلَامِ الْبَلَاءِ» لِلَّذَّهِيْيِ (ج ٩ ص ٢٤٣)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حَجَرِ (ج ٧ ص ٤١)، وَ«هَدْيِ السَّارِي» لَهُ (ج ٢ ص ١١٥).

قال الحافظ أبو داود في «السؤالات» (ص ٣٤٦): سمعت أَحْمَدَ، قيل له: عَبْدُ الْأَعْلَى السَّامِيُّ؟، قال: (ما كان من حفظه ففيه تخلطٌ، وما كان من كتابٍ: فلا بأس به).  
قلت: وهذا التخلطُ، ظاهرٌ عليه في روايته لهذا الحديث.

وقال الحافظ ابن سعدٍ في «الطبقات» (ج ٩ ص ٢٩١)؛ عن عبد الأعلى البصريّ:  
(لم يكن بالقويّ).

وقال الحافظ الذهبي في «السير» (ج ٩ ص ٢٤٣)؛ عن عبد الأعلى البصريّ:  
(تقرَّر الحال: أنَّ حديثه من قسم الصحيح: نعم، ما هو في القوَّة في رُتبة: يحيى القطان،  
وغمدر).

وآخر جهه ابن ماجة في «السنن» (ج ٢ ص ٣٥٣ و ٣٥٤) من طريق مسلم بن علقة، عن داود بن أبي هند، عن الوليد بن عبد الرحمن الجرجسي، عن جبير بن نعير الحضرميّ، عن أبي ذر رضي الله عنه قال: (صمنا مع رسول الله ﷺ رمضان فلم يقم بنا شيئاً منه، حتى بقي سمع ليالٍ، فقام بنا ليلة السابعة حتى مضى نحو من ثلث الليل، ثم كانت الليلة السادسة التي تليها فلم يقمها، حتى كانت الخامسة التي تليها، ثم قام بنا حتى مضى نحو من شطر الليل، فقلت: يا رسول الله، لو نفلتنا بقية ليلة هذة، فقال: إنَّه من قام مع الإمام حتى ينصرف، فإنه يعدل قيام ليلاً، ثم كانت الرابعة التي تليها، فلم يقمها، حتى كانت الثالثة التي تليها، قال: فجتمع نساءه وأهله واجتمع الناس، قال: فقام بنا حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح، قيل: وما الفلاح؟، قال: السحر، قال: ثم لم يقم بنا شيئاً من بقية الشهر).

## حَدِيثُ مُنْكَرٍ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ دَاؤْدُ بْنُ أَبِي هِنْدَ الْقُشَّيْرِيُّ، وَهُوَ يُخْطِئُ، وَيَهْمِ فِي الْحَدِيثِ.

\* وَمَسْلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ الْمَازِنِيُّ، الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُ بِهِ، يَرْوِي عَنْ دَاؤْدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، مَنَاكِيرَ، وَهَذِهِ مِنْهَا. <sup>(١)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٢ ص ٥٢٣)؛ عَنْ مَسْلَمَةَ بْنِ عَلْقَمَةَ: (شِيخ ضَعِيفٌ؛ حَدَّثَ عَنْ دَاؤْدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ، وَأَسْنَدَ عَنْهُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ٤ ص ١٣٥٨): (وَلَهُ عَنْ دَاؤْدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ: مَنَاكِيرُ، وَمَا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِهِ: كَثِيرٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ السَّاجِيُّ؛ عَنْ مَسْلَمَةَ بْنِ عَلْقَمَةَ: (رَوَى عَنْ دَاؤْدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ: مَنَاكِيرَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَاملِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٨ ص ٢٢): (لَهُ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِمَّا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، عَنْ مَسْلَمَةَ بْنِ عَلْقَمَةَ: (يَرْوُونَ عَنْهُ أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ، وَأَرَاهُمْ قَدْ تَسَاهَلُوا فِي الرِّوَايَةِ: عَنْهُ). <sup>(٢)</sup>

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ١٢ ص ٧٦٤)، و«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لـ (ج ٣ ص ١٧٨٣)، و«الْمُعْنَيِّ فِي الضُّعْفَاءِ» لـ للذهبي (ج ٢ ص ٦٥٧).

(٢) أَكْثَرُ صَحِيحٌ.  
آخرَ جَهَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ٤ ص ١٣٥٨).  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيقٌ.

قلتُ: وما أكثُرَ أهْلِ التَّسَاهُلِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، فِي رِوَايَتِهِمْ: لِلأَحَادِيثِ الْمُعَيْفَةِ، وَالْمَعْلُولَةِ.

\* ومتنه يختلف عن الأحاديث الأخرى.

فهو: حديث منكر.

وآخر جهه أبو الشَّيخ في «طبقاتِ الْمُحَدِّثِينَ بِأَصْبَهَانَ» (ج ٣ ص ١٨٩ و ١٩٠)، وأبو نعيم في «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» (ج ٢ ص ٢٠٧ و ٢٧٦) مِنْ طَرِيقِ مَطْرِبِ بْنِ طَهْمَانَ الْوَرَاقِ، عَنْ دَاؤِدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُرَشِيِّ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرِ، عَنْ أَبِي ذرٍ رضي الله عنه قال: (صُنِّمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وسلم، فِي رَمَضَانَ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ).

حديث منكر

قلتُ: وهذا سندٌ منكرٌ، فيه داؤدُ بْنُ أَبِي هِنْدَ، لَهُ أَوْهَامٌ فِي الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُ بِهِ في هذا الحديث.<sup>(١)</sup>

\* ومطرِبُ بْنُ طَهْمَانَ الْوَرَاقِ، لَهُ مَنَاكِيرٌ فِي الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُ بِهِ.<sup>(٢)</sup>

قال الحافظ الذهبي في «السيير» (ج ٥ ص ٤٥٢): عَنْ مَطْرِبِ الْوَرَاقِ: (غَيْرُهُ أَتَقْنَ لِلرِّوَايَةِ مِنْهُ).

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ٤ ص ١٩٤).

(٢) انظر: «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ٣ ص ١٧٩١)، و«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لـ (ج ١٢ ص ٨١٢)، و«المعني في الصُّعَقَاءِ» للذهبي (ج ٢ ص ٦٦٢).

قالَ أَحْمَدُ: «سَيِّئُ الْحِفْظِ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «صَدُوقٌ: يَهُمُّ»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «رُبَّمَا أَخْطَأً»، وَقَالَ أَبُو دَاؤِدَ: «لَيْسَ هُوَ عِنْدِي بِحُجَّةٍ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «كَانَ فِيهِ ضَعْفٌ فِي الْحَدِيثِ». <sup>(١)</sup>

وَأَخْرَجَهُ الْمَرْوَزِيُّ فِي «قِيَامِ رَمَضَانَ» (ص ١٥٣ و ١٥٤)، وَالْفَرِيَابِيُّ فِي «الصَّيَامِ» (ص ١١٧ و ١١٨) مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ دَاؤِدَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرِ الْحَاضِرِمِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (صُمِّنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَمَضَانَ، فَلَمْ يَقُمْ بِنَا شَيْئًا مِنْهُ حَتَّى بَقَى سَعْيَ لَيَالٍ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى كَانَتْ لَيَلَةُ الْخَامِسَةِ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى كَانَ نَحْوًا مِنْ شَطْرِ اللَّيْلِ، قَالَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ نَفَلْتَنَا بِقِيَةَ لَيَلَتِنَا هَذِهِ، قَالَ: إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْفَتِلَ، حُسِبَ لَهُ قِيَامُ لَيَلَةٍ، ثُمَّ كَانَتِ الْلَّيَلَةُ الَّتِي تَلِيهَا فَلَمْ يَقُمْهَا حَتَّى كَانَتِ الثَّالِثَةُ، فَجَمَعَ أَهْلَهُ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ، فَقَامَ بِنَا، حَتَّى حَشِينَا أَنْ يَفُوتَنَا الْفَلَاحُ، فَقُلْتُ: وَمَا الْفَلَاحُ؟، قَالَ: السُّحُورُ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا بَعْدَهَا حَتَّى مَضَى الشَّهْرُ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَمَدَارُ الْحَدِيثِ يُرْوَى عَنْ دَاؤِدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ الْقَشِيرِيِّ مَوْلَاهُمُ، الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ ثَقَةٌ، لَكِنَّهُ لَهُ أَوْهَامٌ إِذَا حَدَثَ مِنْ حِفْظِهِ، خَاصَّةً بِآخِرَةِ، وَهَذِهِ مِنْهَا. <sup>(٢)</sup>

(١) انظر: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ١٢ ص ٨١٢)، و«الْعِلَالُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لعبد الله بن أَحْمَدَ (ج ٤٠٩)، و«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لابن أَبِي حاتِمٍ (ج ٨ ص ٣٨٨)، و«الضُّعْفَاءُ وَالْمَنْزُوكِينَ» للنَّسَائِيِّ (ص ٢٢٧)، و«السُّنَّةُ الْكُبْرَى» لَهُ (ج ١٠ ص ٣٦٠)، و«الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لابن سَعْدٍ (ج ٩ ص ٢٥٣)، و«السُّؤَالَاتُ» لِلْأَجْرِيِّ (ج ٢ ص ٧١)، و«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغْلَطَّايِ (ج ١١ ص ٢٢٢)، و«النَّقَاتُ» لابن حِبَّانَ (ج ٥ ص ٤٣٥).

(٢) انظر: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ٤ ص ١٩٤)، و«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ١ ص ٤٩٠)، و«تَرْتِيبَ ثَقَاتِ ابْنِ حِبَّانَ» لِلْهَيْمَيِّ (ج ٥ ص ٢٩٨).

فِي رِوَايَةِ الْأَئْمَرِ (ج٤ ص١٩٤)؛ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رحمه الله قَالَ: عَنْ دَاؤِدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ: (كَانَ كَثِيرًا لِلاضطِرَابِ، وَالخَلَافِ).

قُلْتُ: وَهَذَا ظَاهِرٌ مِنْهُ، فِي حَدِيثِ أَبِي ذرٍ رضي الله عنه، فِي فَضْلِ قيام الليلِ، وَقَدِ اضطَرَبَ فِيهِ وَخَالَفَ الشَّقَاتِ الْأَثَبَاتَ، وَلَمْ يَضْبِطْهُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ حِبَّانَ فِي «الثِّقَاتِ» (ج٦ ص٢٧٨)؛ عَنْ دَاؤِدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ: (وَكَانَ مِنْ خِيَارِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، مِنَ الْمُنْقَنِينَ فِي الرِّوَايَاتِ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَهُمُ إِذَا حَدَثَ مِنْ حِفْظِهِ).

\* وَلَا يَسْتَحِقُ الْإِنْسَانُ التَّرْكَ بِالْحَاطِلِ الْيَسِيرِ: يُخْطِئُ، وَالْوَهْمُ الْقَلِيلُ يَهِمُ، حَتَّى يَفْحُشَ ذَلِكَ مِنْهُ، لِأَنَّهُ هَذَا مِمَّا لَا يَنْفَكُ مِنْهُ الْبَشَرُ.

\* وَلَوْ سَلَكْنَا هَذَا الْمَسْلَكَ، لَلَّزِمَنَا تَرَكَ جَمَاعَةً مِنَ الثِّقَاتِ الْأَئِمَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مَعْصُومِينَ مِنَ الْخَطَا.

\* بِلِ الصَّوَابِ: فِي هَذَا تَرَكُ مَنْ فَحْشَ ذَلِكَ مِنْهُ، وَالاِحْتِجَاجُ بِمَنْ كَانَ مِنْهُ مَا لَا يَنْفَكُ مِنْهُ الْبَشَرُ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ: دَاؤِدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ مِنْ حِفْظِهِ، وَلَمْ يَضْبِطْهُ، فَوَقَعَ فِي الْمُخَالَفَةِ لِلثِّقَاتِ الْأَثَبَاتِ.

لِذَلِكَ: لَمْ يَرُو عَنْهُ، الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ عَلَى شَرْطٍ: «الْجَامِعُ الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ»، لِاضْطِرَابِهِ فِي الْحَدِيثِ.

\* وَقَدْ أَعْرَضَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَرُوهُ عَلَى شَرْطٍ: «الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ»، رَغْمَ أَنَّهُ عَلَى شَرْطِهِ، لِأَنَّهُ يَرُوِي عَنْ: دَاؤِدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ فِي «صَحِيحِهِ».

فهو: حديثٌ منكرٌ، مُضطربٌ.

قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (ج ١ ص ١١٠)؛ عن داود بن أبي هند: الإمام الثبت، كان من حفاظ أهل البصرة ومحبّتهم، حديثه في الكتب الستة، لكن في البخاري: استشهاداً).

قلت: فلم يرو عنه الحافظ البخاري على شرط الصحيح، لأنّه يخالف، ويهتمّ أحياناً.

\* وخالد بن عبد الله الواسطي، ثقة، ثبت، وقد أنكر عليه الحافظ ابن عبد البر في «الممهيد» (ج ٢٣ ص ٣١٨)؛ حديثاً، قد أخطأ فيه، وقد أصاب في ذلك، حتى قال: تفرد به خالد بن عبد الله، وهو ضعيف.

قلت: وحديث الباب مما أخطأ فيه خالد بن عبد الله الواسطي، فلا يُحتج به في هذا الحديث.

\* وقد سمي الليالي، التي قامها النبي ﷺ، ولم يذكر: «نساءه»، فقال: «جمع أهله، واجتمع الناس، فقام بنا»، وخلفه فيه غيره من الرواة الأثبات.

قلت: والنبي ﷺ في قيامه في رمضان، لم يصل بأهله، وبنسائه، ولم يجتمعهن في هذا اليوم، كما ثبت في الأحاديث الصحيحة، وسوف يأتي ذكرها.

\* وهذا يدل على أنَّ هذا الحديث، من الأحاديث المعلولة في قيام الليل.

\* وخالد بن عبد الرحمن الواسطي الطحان، وهو يهم أحياناً.

\* ومن أوهامه:

ما أخرجه ابن ماجة في «سننه» (٢١٦٤) من طريق عبد الحميد بن بيان الواسطي، ثنا خالد بن عبد الله، عن يوئس، عن ابن سيرين، عن أنس بن مالك رضي الله عنه؛ أنَّ النبيَّ صلوات الله عليه وآله وسلامه (احتجَّ، وأعطى الحجَّاجُ أجرَه).

### حَدِيثُ مُنْكَرٍ

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، لَكِنَّهُ مَعْلُولٌ.  
وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَمَ في «المُسْنَدِ» (٢٨٣٥)، وَابْنُ حِبَّانَ في «صَحِيحِهِ» (٥١٥١)،  
وَالطَّحاوِيُّ في «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٤ ص ١٣٠) مِنْ طُرُقٍ عَنْ خَالِدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،  
عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدِ الْعَبْدِيِّ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ.  
هَكَذَا: قَالَ خَالِدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ،  
عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، فَوَهِمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَخَالَفَ: خَالِدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ تَمَامٍ؛ فَرَوَاهُ: عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ  
مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما بِهِ.  
أَخْرَجَهُ الطَّبرَانِيُّ في «المُعْجمِ الْكَبِيرِ» (٢٨٥٢).  
وَهُوَ الصَّحِيفُ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ أَصْحَابُ، مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما بِهِ؛ وَهُمْ: أَيُوبُ  
السَّخْتِيَانِيُّ، وَخَالِدُ الْحَذَّاءُ، وَهِشَامُ بْنُ حَسَانَ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ  
الرَّحْمَنِ، وَابْنُ عَوْنَ، وَعَوْفُ الْأَعْرَابِيُّ، وَأَشْعَثُ بْنُ سَوَارٍ، وَأَبُو هَلَالٍ الرَّاسِبِيُّ، وَأَبُو  
بَكْرِ الْهُذَلِيُّ؛ قَرَوَوهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما بِهِ.  
قُلْتُ: وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَثْبَتُ النَّاسُ فِي مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ.

فَخَالَفَ: خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ فِي ذَلِكَ، فَرَوَاهُ: عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (ص ٣٦)، فَوَهْمٌ، فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.<sup>(١)</sup>  
 وَبِهِ أَعْلَهُ الْحَافِظُ أَبْنُ الْمَدِينَيِّ فِي «الْعِلَلِ» (ص ٨٤)، وَأَنْكَرُهُ.  
 وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ الدَّارُقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ٦١)؛ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ، إِنَّمَا: يَرْوِيهِ النَّاسُ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.  
 وَقَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (٢٤٨): (سَأَلْتُ أَبِي، عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ خَالِدُ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (ص ٣٦)؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «اَحْتَجَمَ، وَأَعْطَى الْحَجَامَ أَجْرَهُ»).

\* وَرَوَاهُ: حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ سِيرِينَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (ص ٣٦)، قَالَ: الصَّحِيحُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.  
 قُلْتُ: فَوَهْمٌ خَالِدُ الْوَاسِطِيُّ، فَجَعَلَ هَذَا الْحَدِيثَ، مِنْ مُسْنَدٍ: أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ مُسْنَدٍ: ابْنِ عَبَّاسٍ.  
 وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرِوَايَةُ ابْنِ سِيرِينَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مُرْسَلَةٌ، لَا تَصِحُّ.<sup>(٢)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٣٣٨): «رِوَايَةُ مُحَمَّدٍ بْنِ سِيرِينَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: مُرْسَلَةٌ».

(١) وَانْظُرْ: «إِنْحَافَ الْمَهَرَة» لابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٢٨٣).

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزْيِّ (٥٨٧).

وآخرَ جهه أبو داودٌ في «سننه» (ج ٢ ص ٥٢٦)، و(ق / ١٨٠ ط)، والفراءُ بابٌ في «الصيام» (ص ١١٥ و ١١٦)، وأبنُ عبدِ البرِّ في «التمهيد» (ج ٨ ص ١١٢)، والدارميٌ في «المسنن» (ج ٢ ص ١١٥ و ١١٦) مِنْ طرِيقِ يَزِيدَ بْنِ زُرْيَعٍ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِي ذرٍ قال: (صُمنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ رَمَضَانَ، فَلَمْ يَقُمْ بِنَا شَيْئًا مِنَ الشَّهْرِ، حَتَّى بَقَى سَبْعَةَ يَوْمٍ فَقَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، فَلَمَّا كَانَتِ السَّادِسَةُ لَمْ يَقُمْ بِنَا، فَلَمَّا كَانَتِ الْخَامِسَةُ قَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ شَطْرُ اللَّيْلِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ نَفَلْتَنَا قِيَامَ هَذِهِ اللَّيْلَةِ، قَالَ: فَقَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ حُسْبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ، قَالَ: فَلَمَّا كَانَتِ الرَّابِعَةُ لَمْ يَقُمْ، فَلَمَّا كَانَتِ الثَّالِثَةُ، جَمَعَ أَهْلَهُ وَنِسَاءَهُ وَالنَّاسُ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى خَشِينَا أَنْ يَفْوَتَنَا الْفَلَاحُ، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا الْفَلَاحُ؟، قَالَ السَّحُورُ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِقِيَةَ الشَّهْرِ).

وفي لفظٍ: «قام بنا حتى ذهب شطْر اللَّيْلِ الآخرِ».

وفي لفظٍ: «قلنا: وما الفلاح؟»، بَدَلًا مِنْ: «قُلْتُ: وما الفلاح؟».

قال الحافظ الدارميٌ في «المسنن» (ج ٢ ص ١١٦): (حدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ سُفِيَانَ الشَّوَّرِيِّ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي ذرٍ، نَحوَهُ).

\* يُشير إلى الاختلافِ.

\* وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعِ الْبَصْرِيُّ، ثِقةٌ، ثَبُوتٌ؛ لَكِنَّهُ تَغَيَّرَ بِآخِرَةِ

قُلْتُ: وَرَوَيْتُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَغَيَّرَ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

وَمِنْ أَوْهَامِهِ فِي الْحَدِيثِ:

ما أخرجه ابنُ خزيمةَ في «صحيحه» (٣٥٠) من طريقِ محمدِ بنِ المنهالِ، ثنا يزيدُ بنُ زريعٍ، ثنا شعبةُ، عن الأعمشِ، عن أبي ظبيانَ، عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما، أنَّ النبيَّ صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: (إذا حجَّ الصبيُّ فهيا له حجَّةٌ، حتى يعقلَ، فإذا عقلَ فعليه حجَّةٌ أخرى، وإذا حجَّ الأعرابيُّ فهيا له حجَّةٌ، فإذا هاجرَ فعليه حجَّةٌ أخرى).

### حديثٌ منكرٌ

قلتُ: وهذا سندُ رجالُ ثقاتٍ، رجالُ الشَّيْخِينَ، لكنَّه مَعْلُولٌ، لا يَصِحُّ، فقد وَهِم فيه: يزيدُ بنُ زريع البصريُّ، فرقَعَهُ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ.

وأخرجه القطبيُّ في «جزءُ الألفِ دينارٍ» (١٤٥)، والحاكمُ في «المُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٤٨١)، والطبرانيُّ في «المعجمُ الأوَّلُ وَسَطٌ» (٢٧٣١)، والبيهقيُّ في «السننِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٣٢٥)، وج ٥ ص ١٧٩)، وفي «السننِ الصغرى» (١٤٧٧)، والخطيبُ في «تارِيخِ بغداد» (ج ٨ ص ٢٠٩) من طريقِ محمدِ بنِ المنهالِ، عن يزيدَ بنِ زريعٍ، عن شعبةَ، عن الأعمشِ، عن أبي ظبيانَ، عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما عن النبيِّ صلوات الله عليه وآله وسلامه به.

قلتُ: وهذا سندٌ ضعيفٌ، كسابقهِ.

هكذا قال: يزيدُ بنُ زريعٍ، عن شعبةَ، عن الأعمشِ، عن أبي ظبيانَ، عن ابنِ عباسٍ، عن النبيِّ صلوات الله عليه وآله وسلامه.

والحالَةُ: محمدُ بنُ أبي عديٍّ، وعبدُ الوهابِ بنُ عطاءٍ، فقاًلا عن شعبةَ، عن الأعمشِ، عن أبي ظبيانَ، عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما من قولِه، ولم يذكرَ النبيَّ صلوات الله عليه وآله وسلامه في الإسنادِ.

آخرَ جههُ ابنُ خزيمةَ في «صحيحه» (٣٥١)، والبيهقيُّ في «السننِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٣٢٥)، عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما، مَوْقُوفاً عَلَيْهِ.

وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَهُوَ الصَّحِيحُ أَيْضًا، مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ بْنِ كَثِيرٍ، وَالطَّبَّاسِيِّ، وَعَفَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، كُلُّهُمْ: عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي طَبَّانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، مَوْقُوفًا عَلَيْهِ. أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٤٨١)، وَجَمَعَ رِوَايَتَهُمْ، مَعَ رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ.

لَكِنْ قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٣٢٥): (أَظُنُّ شَيْخَنَا: حَمَلَ رِوَايَةَ عَفَانَ، وَمُحَمَّدٍ، وَأَبِي الْوَلِيدِ عَلَى رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ زُرَيْعٍ تَفَرَّدَ بِرَفْعِهِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهَرَةِ» (ج ٧ ص ٤٠): (وَيُؤْيِدُ مَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ، مَا ذَكَرَهُ الطَّبَّارِيُّ، وَابْنُ عَدِيٍّ، وَغَيْرُهُمَا: مِنْ تَفَرَّدِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ بِهِ). وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَلَى الصَّحِيحِ: أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَسُفْيَانَ، كِلَاهُمَا: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي طَبَّانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، مَوْقُوفًا عَلَيْهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (١٤٨٧٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٩١)، وَفِي «السُّنْنِ الصُّغْرَى» (١٤٧٩).

قُلْتُ: لَمْ يَرْفَعْهُ، إِلَّا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ شُعْبَةَ، وَهُوَ مُنْكَرٌ. وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ» (ج ٨ ص ٢٠٩): (لَمْ يَرْفَعْهُ، إِلَّا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ شُعْبَةَ، وَهُوَ غَرِيبٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٣٤٩)؛ عَقِبَ أَنْ رَوَاهُ مَوْقُوفًا: (هَذَا عِلْمِي، وَهُوَ الصَّحِيحُ، بِلَا شَكٍ).

وقال الحافظ ابن عبد الهادي في «المحرر في الحديث» (ج ١ ص ٣٨٥):  
 «الصحيح: أنه موقوفٌ».

وقال الحافظ البهقي في «السنن الصغرى» (ج ٣ ص ٥٠١): (كذا رواه: يزيد بن زريع، عن شعبة: مروعاً، ورواه غيره عن شعبة: موقفاً، والموقوف: أصح).

وآخر جه البغوي في «شرح السنّة» (ج ٤ ص ١٢٤)، وابن شاهين في «فضائل القرآن» (ص ٢٥)، وأبو عبيد في «غريب الحديث» (ج ٥ ص ٤٤)، وابن أبي الدنيا في «التهجد وقيام الليل» (ص ٤٣٦)، وفي «فضائل القرآن» (ص ٧١) من طريق الخضرى بن محمد، أن هشيم بن بشير، أنا داود بن أبي هند، عن الوليد بن عبد الرحمن الجرشى، عن جوير بن نفير الحضرمي، أنا أبو ذر رضي الله عنه قال: (شهدنا مع رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه بشهر رمضان، فلم يقم في شيءٍ من الشهرين حتى كانت ليلة سابعة بقيت، فقامينا إلى نحو من ثلث الليل، ثم لم يقم بنا ليلة سادسة بقيت، فلما كانت ليلة خامسة بقيت، قام بنا إلى نحو من شطرين الليل، فقلنا: يا رسول الله، لو نفلتنا قياماً هذه الليلة؟، فقال: إن الرجل إذا قام مع الإمام حتى ينصرف، كتب له قياماً ليلة، ثم لم يقم بنا ليلة رابعة بقيت، فلما كان ليلةثالثة بقيت قام بنا حتى خشينا أن يقولونا الفلاح، قلت: وما الفلاح؟، قال: السحور، قال: فكان يوقظ في تلك الليلة أهله وبنته ونساءه).

قلت: وهذا سندٌ منكر، كسابقه، فيه داود بن أبي هند القشيري، له أوهام في

الحديث.<sup>(١)</sup>

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لأبن حجر (ج ٤ ص ١٩٤)، و«تفريغ التهذيب» له (ج ١ ص ٤٩٠)، و«ترتيب ثقات ابن حبان» للبهيمى (ج ٥ ص ٢٩٨).

\* ومَدَارُ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ؛ وَفِي آخِرِهِ زِيادَةٌ: «فَكَانَ يُوْقِظُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ أَهْلَهُ، وَبَنَاتَهُ، وَنِسَاءَهُ».

\* وَهُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ الْوَاسِطِيُّ كَانَ يَرْوِي أَحَادِيثَ مِنْ حِفْظِهِ، فِيهِمُ فِيهَا، وَهَذِهِ مِنْهَا.

\* وَمِنْ أُوهَامِهِ: مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج٤ ص٣٤) مِنْ طَرِيقِ سُرَيْجِ بْنِ النُّعْمَانَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا دَاؤِدُ بْنُ أَبِي هِنْدَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَرْبٍ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ فَضَالَةِ الْلَّيْثِيِّ رضي الله عنه قَالَ: (أَتَيْتُ النَّبِيَّ صلوات الله عليه، فَأَسْلَمْتُ، وَعَلَّمَنِي حَتَّى عَلَّمَنِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ لِمَوَاقِيْتِهِنَّ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ هَذِهِ لَسَاعَاتٍ أُشْغَلُ فِيهَا فَمُرْنِي بِجَوَامِعَ، فَقَالَ لِي: إِنْ شُغِلْتَ فَلَا تُشْغِلْ عَنِ الْعَصْرَيْنِ، قُلْتُ: وَمَا الْعَصْرَيْنِ؟، قَالَ: صَلَاةُ الْغَدَاءِ، وَصَلَاةُ الْعَصْرِ).

### حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَأَخْرَجَهُ أَبْنُ سَعْدٍ فِي «الْطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج٧ ص٧٩ و٨٠)، وَالْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج٥ ص١٧٠)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج٤ ص٣٢٨٥) مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمٍ، عَنْ دَاؤِدِ بْنِ أَبِي هِنْدَ، عَنِ أَبْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ فَضَالَةِ الْلَّيْثِيِّ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج١ ص٢٠)، وَالْطَّحاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج٣ ص٣٣)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٤١) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، وَزَكَرِيَاً بْنِ يَحْيَى؛ كِلَاهُمَا: عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ دَاؤِدِ بْنِ أَبِي هِنْدَ، عَنِ أَبْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ فَضَالَةِ الْلَّيْثِيِّ رضي الله عنه بِهِ.

قلتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ رِجَالُهُ: كُلُّهُمْ ثَقَاتٌ، رِجَالُ الصَّحِيفِ، غَيْرِ الصَّحَابِيِّ، لَكِنَّهُ مَعْلُولٌ.

\* هَكَذَا قَالَ هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ الْوَاسِطِيُّ: عَنْ دَاؤَدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ، عَنْ أَبِي حَرْبِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ فَضَالَةَ الْلَّيْثِيِّ.  
فَوِيمَ فِي الْحَدِيثِ.

وَخَالَفَهُ: زُهَيْرُ بْنُ إِسْحَاقَ السَّلْوَلِيِّ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ، وَمَسْلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ، وَعَلَيُّ بْنُ عَاصِمِ الْوَاسِطِيِّ، فَقَالُوا: عَنْ دَاؤَدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ، عَنْ أَبِي حَرْبِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَضَالَةَ، عَنْ أَبِيهِ: فَضَالَةَ الْلَّيْثِيِّ بِهِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤَدَ فِي «سُنْنَةِ أَبِي دَاؤَدَ» (٤٢٨)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ١٩٩)  
وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٤٢)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي»  
(٩٣٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٦٦)، وَالْطَّحاوِيُّ فِي «مُشكِّلِ الْآثَارِ» (ج ٣ ص ٣٣)، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٨ ص ٨٢٦)، وَابْنُ الْأَئِثِيرِ  
فِي «أَسْدِ الْغَابَةِ» (ج ٤ ص ٣٨٦)، وَابْنُ قَانِعٍ فِي «مُعْجَمِ الصَّحَابَةِ» (ج ٢ ص ٣٢٥  
و ٣٢٦)، وَالْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ١٧٠)، وَ(ج ٧ ص ١٢٤٠)، وَابْنُ  
الْبَخْتَرِيِّ فِي «الْمُتَّقَىٰ مِنْ حَدِيثِهِ» (٦٨٧)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ»  
(ج ١ ص ١٦٢)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «الْوِتْرِ» (١٠)، وَالْخَطَابِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ١  
ص ١٨٦)، وَابْنُ قُتْيَيْهَ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ١ ص ١٧٩)، وَالْمِزَيُّ فِي «تَهْذِيبِ  
الْكَمَالِ» (ج ١٥ ص ٤٣١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٤ ص ٢٢٨٤)، وَابْنُ

حجرٍ في «الإمتاع بالأربعين المتباعدة السماع» (٣١)، والرامهُر مزيٌّ في «أمثال الحديث» (١٢٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ج ٥ ص ١٣٥).

\* فأسقط هشيم بن بشيرٍ: عبد الله بن فضالة، من الإسناد، فورهم.<sup>(١)</sup>

قال الحافظ ابن حجرٍ في «تهدیب التهدیب» (ج ١٠ ص ٦٠٢): «وفي إسناد حديثه اختلاف».

وقال الحافظ ابن أبي حاتم في «العلل» (ج ١ ص ١٠٩): سألتُ أبي عن هذا الحديث، فقال أبي: (ورواه خالد الواسطي، عن داود بن أبي هند، عن أبي حربٍ بن أبي الأسود، عن عبد الله بن فضالة الليثي، عن أبيه: فضالة، عن النبي ﷺ). قال أبي: حديث خالد: أصحٌ عندى.

وقال الحافظ ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ج ٥ ص ١٣٦): (ورواه خالد الواسطي، وزهير بن إسحاق، عن داود، عن أبي حربٍ، عن عبد الله بن فضالة، عن أبيه: «أنه آتني النبي ﷺ»، وهو أصح، سمعتُ أبي يقول ذلك).

وقال الحافظ الذهبي في «التلخيص» (ج ١ ص ١٩٩): «خولف هشيم بن بشير».

وقال الحافظ الذهبي في «المغني في الضعفاء» (ج ١ ص ٣٥٠): (عبد الله بن فضالة، عن أبيه، ولفضالة صحبة، لا يعترفان، والخبر منكر، في وقت الصلاة).

فهو حديث منكر، لأنَّه يوهم جوارِ الاقتصاد على العصرَين، وهما: الفجرُ والعصرُ.<sup>(٢)</sup>

(١) وانظر: «تحفة الأشراف» لليمزي (ج ٨ ص ٢٦٣).

(٢) وانظر: «تهدیب التهدیب» لابن حجرٍ (ج ١٠ ص ٦٠١).

\* وَعَبْدُ اللهِ بْنُ فَضَالَةَ الْلَّيْثِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ لِإِنَّهُ: لَمْ يَرِوْ عَنْهُ سِوَى: أَبِي حَرْبِ بْنِ أَبِي الأَسْوَدِ، وَعَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ الْأَعْرَابِيِّ، وَلَمْ يُوَثِّقْهُ غَيْرُ ابْنِ حِجَانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٤٠)؛ فِي ثِقَاتِ التَّابِعِينَ.

\* فعلٍ هَذَا؛ فَلَا حُجَّةَ لِأَحَدٍ فِي عَدِّ: «عَبْدُ اللهِ بْنُ فَضَالَةَ»، فِي الصَّحَابَةِ، وَلَا حَتَّىٰ فِي إِثْبَاتِ الرُّؤْيَا لَهُ.<sup>(١)</sup>

قالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٣ ص ١٧٤٨): (عَبْدُ اللهِ بْنُ فَضَالَةَ الْلَّيْثِيُّ: لَمْ يَذْكُرْ سَمَاعًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَصِحُّ لَهُ صُحْبَةُ، عِدَادُهُ فِي التَّابِعِينَ).

فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ مَعْدُودٌ فِي التَّابِعِينَ، وَهُوَ فِي عِدَادِ الْمَجْهُولِينَ، وَلَا تَصِحُّ لَهُ صُحْبَةٌ، وَلَا رُؤْيَا.

وَقَدْ بَيَّنَ ذَلِكَ أَيْضًا: الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ١٧٠)، وَالْحَافِظُ أَبْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحِ وَالْتَّعْدِيلِ» (ج ٥ ص ١٣٥)، وَغَيْرُهُمَا.

فَحَدِيثُ: هُشَيْمٌ بْنُ بَشِيرٍ، هَذَا خَطًّا بِلَا شَكٍّ، لِمُخَالَفَتِهِ؛ لِرِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ.

فَالصَّحِيحُ: حَدِيثُ خَالِدِ الْوَاسِطِيِّ، وَزُهَيْرٌ بْنِ إِسْحَاقَ، وَعَلَيٰ بْنِ عَاصِمٍ، وَمَسْلَمَةَ بْنِ عَلْقَمَةَ؛ وَذَلِكَ: بِإِثْبَاتِ الْوَاسِطَةِ: «عَبْدُ اللهِ بْنُ فَضَالَةَ»، بَيْنَ أَبِي حَرْبٍ، وَبَيْنَ فَضَالَةَ الْلَّيْثِيِّ.

قالَ الْحَافِظُ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الإِسْتِيعَابِ» (ج ٣ ص ٩٦٢)؛ بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا الْإِخْتِلَافِ، مُرَجِّحًا، رِوَايَةَ خَالِدِ الْوَاسِطِيِّ، وَزُهَيْرٍ بْنِ إِسْحَاقَ: «وَهُوَ أَصَحُّ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى».

(١) انظر: «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» لِأَبِي نُعَيْمٍ (ج ٣ ص ١٧٤٨)، وَ«الْمُغْنِي فِي الصُّعَقَاءِ» لِلْذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٣٥٠).

قلتُ: فَخَالَفَ هَؤُلَاءِ: هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ، فَوَهِمَ فِي الْحَدِيثِ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، لَا يَصِحُّ.

\* وَهَذَا الْحَدِيثُ مُنْكَرٌ، لَا يُحْتَجُ بِهِ أَيْضًا، لِمُخَالَفَتِهِ لِأُصُولِ الْقُرْآنِ، وَالسُّنْنَةِ، فِي إِثْبَاتِ جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ، لِكُلِّ مُكَلَّفٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ.

\* فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُسْقِطَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه وسلم، عَنْ أَحَدِ الْمُكَلَّفِينَ ثَلَاثَةً فُرُوضٍ، وَهِيَ مِنْ الْأَرْكَانِ فِي الْإِسْلَامِ.

\* ثُمَّ كَيْفَ يُعْقَلُ أَنْ يُرِخَّصَ لِهِ النَّبِيُّ صلوات الله عليه وسلم: بِتَرْكِ الْمُحَافَظَةِ عَلَى مَوَاقِيتِ الظُّهُرِ، وَالْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ.

فَهَذَا الْحَدِيثُ، مُخَالِفٌ لِأُصُولِ الدِّينِ.

قَالَ تَعَالَى: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى» [الْبَقَرَةُ: ٢٣٨].

قلتُ: وَالصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صلوات الله عليه وسلم: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ صلوات الله عليه وسلم: (الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا). وَفِي رِوَايَةِ (الصَّلَاةُ لِوَقْتِهَا). وَفِي رِوَايَةِ (الصَّلَاةُ عَلَى مِيقَاتِهَا) <sup>(١)</sup>. وَفِي رِوَايَةِ (أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ). وَفِي رِوَايَةِ (أَيُّ الْأَعْمَالِ أَقْرَبُ إِلَى الْجَنَّةِ).

(١) قُلْتُ: وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ: «الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه; وَلَا يَصِحُّ بِزِيَادَةِ: «أَوَّلِ وَقْتِهَا»؛ بَلْ هِيَ زِيَادَةٌ شَادَّةٌ لَا تَثْبِتُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

أَخْرَجَهُ ابْنُ خَرِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٦٩)، وَابْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٣٣٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ١٨٨)، وَفِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٣٠)، وَالْحَاطِبُ فِي «الْكِفَائِيَّةِ» (٤٢٨)، وَابْنُ

آخر جهه البخاري في «صحيحه» (٤٥٠)، و(٥٦٢٥)، وفي «الأدب المفرد» (١)، وفي «بر الوالدين» (ص ١٠٤ و ١٠٥)، ومسلم في «صحيحه» (٨٥)، والترمذمي في «سننه» (١٧٣)، والنمسائي في «السنن الكبرى» (ج ١ ص ٤٩٣)، وفي «المجتبى» (ج ١ ص ٢٩٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (ج ٢ ص ٢١٥)، وفي «الأداب» (١)، وفي «الإعتقاد» (ص ٢٤٩)، وفي « الأربعين الصغرى» (ص ١٩٧)، وفي «شعب الإيمان» (٢٥٤٤)، و(٧٤٣٩)، والطائى في « الأربعين» (١٢)، وابن المبارك في «البر والصلة» (١)، و(٢)، و(٣٥)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٦١١)، وأحمد في «المسنن» (ج ١ ص ٤١٨ و ٤٤٢ و ٤٥١)، والدارمي في «المسنن» (ج ١ ص ٢٧٨)، وابن أبي عاصم في «الجهاد» (ج ١ ص ١٧١)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (ج ٧ ص ٢٦٦)، وفي «أخبار أصبهان» (ج ١ ص ١١٥)، و(ج ٢ ص ٣٠)، وفي «المسنن المستخرج» (ج ١ ص ١٦٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (ج ١ ص ٢٧٩)، و(ج ٤ ص ٢٠٧)، و(ج ٥ ص ٢١٩)، وفي «المسنن» (٢٠٢)، وعبد الله بن أحمد في «زوايد الزهد» (ص ٢١٤)، وابن حبان في «صحيحه» (ج ٤ ص ٣٣٨ و ٣٤٠ و ٣٤٢)، وفي «الثقات» تعليقاً (ج ٨ ص ٣١٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (ج ١٠ ص ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦)، وفي «المعجم الأوسط» (٣٥٨٣)، و(٥٣٩٤)، و(٧٢٣٣)، وفي «المعجم الصغير» (ج ١

حز في «المحتوى» (ج ٣ ص ١٨٢)، وغيرهم، وقد أعرض الحافظ البخاري في «صحيحه» عن هذه الزيادة، فرقوا الحديث بلفظ: «الصلة على مبقاتها»، وهذا يؤكّد شذوذها عنده. إلّا: فالحديث غير محفوظ بهذه الزيادة، ويأتي تخرّجه في موضوع آخر، والله ولني التوفيق.

ص ١٦٣)، وأبو عوانة في «المستخرج» (ج ١ ص ٦٤)، والطیالسی في «المسنن» (٣٧٢)، وهناد في «الزهد» (٩٨٣)، والبزار في «المسنن» (١٧٩١)، و(١٧٩٢)، و(١٧٩٣)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٤٨٤)، واللألكائي في «الإعتقاد» (١٥٤٦)، والطحاوی في «مشكل الآثار» (ج ٣ ص ٢٧)، و(ج ٥ ص ٣٦٦)، وأبن مندہ في «الإيمان» (ج ٢ ص ٥٤١ و ٤٦٠)، والبغوي في «شرح السنة» (ج ٢ ص ١٧٦)، وفي «مصابيح السنة» (ج ١ ص ٢٥١)، والهشیم بن کلیب في «المسنن» (٧٥٩)، و(٧٦١)، وأبو الفرج المقرئ في «الأربعين في الجهاد» (ص ٥٢)، وأبن خزیمة في «صحیحه» (ج ١ ص ١٦٩)، وأبو القاسم الأصبہانی في «التّغییب والتّرهیب» (ج ١ ص ٢٧٠)، والدارقطنی في «السنن» (ج ١ ص ٢٤٩) وفي «المؤتّلف والمُختلّف» (ج ٣ ص ٦٦٩٦)، وعبد الخالق بن أسد في «المعجم» (ص ٣٩٩)، وأبو يعلى في «المسنن» (٥٠٨٦)، وأبن عساکر في «تاریخ دمشق» (ج ١٨ ص ٢٧٦)، و(ج ٥٤ ص ٣٩٦)، وفي «الأربعین في الحث على الجهاد» (٣)، وفي «معجم الشیوخ» (٤٨٢)، و(١٥٥١)، وأبن المقرئ في «المعجم» (٥٦٥) والحمدیدی في «المسنن» (١٠٣)، وأبن الجوزی في «مشیخته» (ص ١٣٦)، وفي «البر والصلة» (ص ٤٨)، وفي «التحقيق» (ج ٢ ص ٣٣)، وفي «الحدائق» (ج ٢ ص ٩٠)، وفي «جامع المسانید» (ج ٥ ص ٨٨)، والنسوی في «الأربعین» (ص ٧٥)، وأبو الشیخ في «ذکر القرآن» (ص ٢٩)، وضیاء الدين المقدسی في «قضايا الأعمال» (ص ٣٤٦)، والفاکھی في «حدیثه» (١٢٦)، وأبن بشران في «الأمامی»

(ص ٢٢٧)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «السُّنْنَ» (٢٣٠ ٢)، وَالإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «المُعْجَمِ» (٤٨)، وَالخَلَعِيُّ فِي «الْخَلَعِيَّاتِ» (ص ٥٩ وَ ٦٠)، وَأَبُو عَلَيٍ الرَّفَاءُ فِي «الْفَوَائِدِ» (٦١)، وَالخُلْدِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (٤٧٠)، وَمُكْرَمُ الْبَزَازُ فِي «الْفَوَائِدِ» (٦١٥)، وَالخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَاد» (ج ٢ ص ٢٠٤ وَ ٢٠٥)، وَابْنُ الْمُقَرَّبِ فِي «الْأَرْبَعَيْنَ» (ص ٨٦)، وَابْنُ أَسْلَمَ فِي «الْأَرْبَعَيْنَ» (ص ٧٢)، وَالطُّوسِيُّ فِي «مُختَصِّرِ الْأَحْكَامِ» (ج ١ ص ٤٣٦)، وَالحاكِمُ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٤ ص ٦٥ - الإِمامُ)، وَابْنُ مَسْلَمَةَ فِي «الْمَسِيَّخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (ص ١٤١)، وَالْأَبْرُقُوهِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّیوخِ» (ص ٤٢٦)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِشْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٥٥٤)، وَ(ج ٥ ص ٦١ وَ ١٥٧)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (١١١)، وَابْنُ نَصِيرٍ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (١٦٢)، وَالْحُسَينُ الْمَرْوَزِيُّ فِي «الْبَرِّ وَالصَّلَةِ» (٣)، وَالسَّلَفِيُّ فِيمَا «اُنْتَخَبَهُ مِنَ الطَّيُورِيَّاتِ» (٣٨٦)، وَمَعْمَرُ الْأَزْدِيُّ فِي «جَامِعِهِ» (ج ١١ ص ١٩٠)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ١٢٦)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَاملِ» (ج ٢ ص ٦٥)، وَ(ج ٣ ص ١٣٩)، وَالدُّولَابِيُّ فِي «الْكُنْتِ وَالْأَسْمَاءِ» (ج ٢ ص ٦٣٤)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِيِّ» (ج ٢ ص ٢٠٣ وَ ٢٠٤)، وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي «الْإِمَامِ فِي مَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ» (ج ٤ ص ٦٤) مِنْ طُرُقِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

وَبَوْبَةَ عَلَيْهِ الْإِتَّامُ الْبُخَارِيُّ حَمَّلَهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٢٠٣)؛ بَابُ: فَضْلٍ

الصَّلَاةِ لِوقْتِهَا.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْعَلَّامُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ حَمَّلَهُ فِي «الْفَتاوَىِ» (ج ١٠ ص ٣٨٢):  
 (لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَوِ الْمُسْلِمَةِ، تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ عَنْ وَقْتِهَا، بَلْ يَجِبُ عَلَىٰ  
 كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ أَنْ يُؤْدُوا الصَّلَاةَ فِي وَقْتِهَا عَلَىٰ حَسْبِ الطَّاقَةِ). اهـ  
 وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَىِ» (ج ٢ ص ١٠٨)، وَفِي «الْمُجْتَبَىِ» (ج ٣  
 ص ٨٣) مِنْ طَرِيقِ بِشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ قَالَ: حَدَّثَنَا دَاؤُدْ بْنُ أَبِي هِنْدَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ  
 الرَّحْمَنِ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِي ذرٍ رضي الله عنه قَالَ: (صُنِّمَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وسلم رَمَضَانَ، فَلَمْ  
 يَقُمْ بِنَا النَّبِيُّ صلوات الله عليه وسلم حَتَّىٰ يَقِيَ سَبْعًا <sup>(٢)</sup> مِنَ الشَّهْرِ، فَقَامَ بِنَا حَتَّىٰ ذَهَبَ نَحْوُ مِنْ ثُلُثِ اللَّيْلِ، ثُمَّ  
 كَانَتْ سَادِسَةً <sup>(٣)</sup>، فَلَمْ يَقُمْ، فَلَمَّا كَانَتِ الْخَامِسَةُ، قَامَ بِنَا حَتَّىٰ ذَهَبَ نَحْوُ مِنْ شَطْرِ اللَّيْلِ،  
 قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ نَفَلْتَنَا قِيَامَ هَذِهِ الْلَّيْلَةِ <sup>(٤)</sup>، قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ حَتَّىٰ  
 يُنْصَرِفَ، حُسِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ، قَالَ: ثُمَّ كَانَتِ الرَّابِعَةُ، فَلَمْ يَقُمْ بِنَا، فَلَمَّا بَقِيَ ثَلَاثٌ مِنَ  
 الشَّهْرِ، أَرْسَلَ إِلَيْهِ بَنَاتِهِ وَنِسَائِهِ، وَحَسَدَ النَّاسَ، فَقَامَ بِنَا حَتَّىٰ خَشِينَا أَنْ يَفْوَتَنَا الْفَلَاحُ، ثُمَّ  
 لَمْ يَقُمْ بِنَا شَيْئًا مِنَ الشَّهْرِ.

(١) أَيُّ: فِي وَقْتِهَا الْمُحَدَّدِ فِي الشَّرِيعَةِ.

انْهُلْ: «إِرْشَادُ السَّارِيِّ» لِلْقَسْطَلَانِيِّ (ج ٢ ص ٢٠٣).

(٢) قَوْلُهُ: «يَقِيَ سَبْعًا»؛ أَيْ: سَبْعُ لَيَالٍ.

(٣) قَوْلُهُ: «ثُمَّ كَانَتْ سَادِسَةً»؛ أَيْ: مِمَّا يَقِي مِنَ الْلَّيَالِي السَّتَّ، وَهِيَ الَّتِي تَلِي لَيْلَةَ الْقِيَامِ، وَهَكَذَا: «الْخَامِسَةُ».

(٤) قَوْلُهُ: «لَوْ نَفَلْتَنَا قِيَامَ هَذِهِ الْلَّيْلَةِ»؛ الْمُرَادُ: لَوْ قُمْتَ بِنَا هَذِهِ الْلَّيْلَةِ بِتَمَامِهَا.

جزءٌ فيه؛ ضعفٌ حديثٌ: أبي ذر رضي الله عنه في فضلِ قيام الليلِ معَ الجماعةِ

قالَ داؤدُ: قُلْتُ: مَا الْفَلَاحُ؟، قَالَ: السَّحُورُ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِيقِهِ، فِيهِ دَاؤَدَ بْنُ أَبِي هَنْدَ الْقَشِيرِيُّ، وَهُوَ يَهُمُ

وَيُخْطِئُ فِي الْحَدِيثِ. <sup>(١)</sup>

\* وَبِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ بْنِ لَاحِقِ الْبَصْرِيِّ، ثَقَةٌ، ثَبُوتٌ، لَكِنَّهُ أَخْطَأَ فِي أَحَادِيثَ، وَهَذِهِ

مِنْهَا.

فِيمِنْ خَطَائِهِ فِي الْحَدِيثِ:

ما أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ فِي «سُنْنَتِهِ» (١٠٣٩) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ خَلْفٍ، وَحُمَيْدِ بْنِ مَسْعَدَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه: (إِنَّ أَخَافُكُمُ النَّجَاشِيَّ قَدْ مَاتَ، فَقُوْمُوا فَصَلُّوا عَلَيْهِ، قَالَ: فَقُمُّنَا فَصَلَّفْنَا كَمَا يُصَفُّ عَلَى الْمَيِّتِ، وَصَلَّيْنَا عَلَيْهِ، كَمَا يُصَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ؛ بِهَذَا الإِسْنَادِ

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثَقَاتٌ، رِجَالُ الصَّحِيحِ، لَكِنَّهُ مَعْلُولٌ. وَأَخْرَجَهُ أَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٣٦٢) مِنْ طَرِيقِ عَفَانَ، عَنْ بِشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه بِهِ.

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٤ ص ١٩٤)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ١ ص ٤٩٠)، وَ«تَرْتِيبُ ثَقَاتِ ابْنِ جِبَانَ» لِلْهَيْشَمِيِّ (ج ٥ ص ٢٩٨).

وآخر جهه النسائي في «السنن الكبير» (٢١٠٢)، وأحمد في «المسنن» (ج ٤ ص ٤٣٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (ج ١٨ ص ٤٤٨)، وفي «المعجم الأول وسط» (٨٥٣٠)، والبزار في «المسنن» (٣٥٨٣) من طريق عن شر بن المفضل، عن يونس بن عبيد، عن محمد بن سيرين، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين رضي الله عنه به. هكذا: رواه شر بن المفضل عن يونس بن عبيد، عن ابن سيرين، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين.

\* فوهم: بشر بن المفضل في هذا الإسناد، فراد: «أبا المهلب»، بين ابن سيرين، وبين عمران بن حصين.

قلت: وهذا مما يدل على وهم بشر بن المفضل في هذا الإسناد، أنَّ محمد بن سيرين: هو مشهور بالرواية عن عمران بن حصين.

فقد أخرج الطبراني ذلك في «المعجم الكبير» (ج ١٨ ص ١٨١ و ١٨٨). وروى مسلم في «صحيحه» (١٦٦٨) و (١٦٧٣)؛ حديثين، من رواية محمد بن عبيد، عن ابن سيرين، عن عمران بن حصين.

وقد خالفه: عبد الوارث بن سعيد، وعبد الأعلى السامي، فروايه: عن يونس بن عبيد، عن ابن سيرين، عن عمران بن حصين رضي الله عنه به.

آخر جهه أَحْمَدُ في «المسنن» (ج ٤ ص ٤٣٩ و ٤٤١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (ج ٣ ص ٣٦٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (ج ١٨ ص ٤٤٣). فخالفه: ثقان، لم يذكرا: «أبا المهلب».

وهو الصحيح، فحديث: بشر بن المفضل خطأ.

لِذلِكَ: قَالَ الْحَافِظُ التَّرمِذِيُّ فِي «السُّنْنَ» (ج ص): «هَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ، صَحِحُّ، غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْأَفْرَادِ» (ج ٤ ص ٢٢٠): «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثٍ: ابْنِ سِيرِينَ، وَغَرِيبٌ مِنْ حَدِيثٍ: يُونُسَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، تَفَرَّدَ بِهِ: بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْهُ». وَبِهِ أَعَلَّهُ الْحَافِظُ الطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٨٥٣٠). قُلْتُ: فَقَدْ وَهِمَ بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْدِرِ فِي «الْأَوْسَطِ مِنَ السُّنْنِ وَالإِجمَاعِ وَالاِخْتِلَافِ» (ج ٥ ص ١٨٣ و ١٨٤) مِنْ طَرِيقِ دَاؤَدْ بْنِ أَبِي هِنْدَ، قَالَ: ثنا الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُرَشِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي جُبِيرُ بْنُ نُعْيَرِ الْحَضْرَمِيُّ، قَالَ: ثنا أَبُو ذَرَ رضي الله عنه قَالَ: (صُنِّمَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صلوات الله عليه وسلم رَمَضَانَ، فَلَمْ يَقُمْ بِنَا حَتَّى يَقِيَّ مِنَ الشَّهْرِ سَبْعُ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الثَّالِثَةُ قَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ نَحْوُ مِنْ ثُلُثِ اللَّيْلِ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا الرَّابِعَةَ وَقَامَ الْخَامِسَةَ حَتَّى يَقِيَّ نَحْوُ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ تُصَلِّيَنَا بِقِيَّةَ لَيْلَتَنَا هَذِهِ، فَقَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَتْ لَهُ بِقِيَّةُ لَيْلَتِهِ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا فِي السَّادِسَةِ، وَقَامَ فِي السَّابِعَةِ، وَبَعَثَ إِلَيْنَا سَائِهٍ وَأَهْلِهِ، وَاجْتَمَعَ النَّاسُ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى خَشِينَا أَنْ يَفْوَتَنَا الْفَلَاحُ، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا الْفَلَاحُ؟، قَالَ: السَّحُورُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

جزءٌ فيه؛ ضعفٌ حديثٌ: أبي ذرٌ رضي الله عنه في فضلِ قيام الليلِ معَ الجماعةِ

قلتُ: وَهَذَا سَنْدُ مُنْكَرٍ، وَمَدَارُ الْحَدِيثِ يُرَوَى عَنْ دَاؤَدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ الْقُسْبِيِّيِّ  
مَوْلَاهُمُ، الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ ثَقَةٌ، لَكِنَّهُ لَهُ: أَوْهَامٌ إِذَا حَدَثَ مِنْ حِفْظِهِ، خَاصَّةً: بِآخِرَةِ، وَهَذِهِ  
مِنْهَا.<sup>(١)</sup>

فِي رِوَايَةِ الْأَتْرِمِ (ج٤ ص١٩٤)؛ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَادَ جَهَنَّمَ قَالَ: عَنْ دَاؤَدَ بْنِ أَبِي  
هِنْدَ: (كَانَ كَثِيرًا اضطرابٍ، وَالخِلَافِ).

قلتُ: وَهَذَا ظَاهِرٌ مِنْهُ، فِي حَدِيثِ أَبِي ذرٍ رضي الله عنه، فِي فَضْلِ قِيَامِ اللَّيْلِ، وَقَدِ اضطَرَبَ  
فِيهِ وَخَالَفَ الثَّقَاتِ الْأَثَبَاتِ، وَلَمْ يَضْبِطْهُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج٦ ص٢٧٨)؛ عَنْ دَاؤَدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ:  
(وَكَانَ مِنْ خَيَارِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، مِنَ الْمُمْقِنِينَ فِي الرِّوَايَاتِ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَهُمُّ إِذَا حَدَثَ مِنْ  
حِفْظِهِ).

\* ولا يَسْتَحِقُ الْإِنْسَانُ التَّرْكَ بِالْخَطَا الْيَسِيرِ: يُخْطِئُ، وَالْوَهْمُ الْقَلِيلُ يَهِمُّ، حَتَّى  
يَفْحَشَ ذَلِكَ مِنْهُ، لِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَنْفَكُ مِنْ الْبَشَرِ.

\* وَلَوْ سَلَكْنَا هَذَا الْمَسْلَكَ، لَلَّزِمَنَا تَرْكَ جَمَاعَةٍ مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثَمَةِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ  
يَكُونُوا مَعْصُومِينَ مِنَ الْخَطَا.

\* بَلِ الصَّوَابُ: فِي هَذَا تَرْكُ مَنْ فَحْشَ ذَلِكَ مِنْهُ، وَالإِحْتِجاجُ بِمَنْ كَانَ مِنْهُ مَا لَا  
يَنْفَكُ مِنْهُ الْبَشَرُ). اهـ.

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَّانَ (ج٤ ص١٩٤)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج١ ص٤٩٠)، وَ«تَرْتِيبُ  
ثِقَاتِ ابْنِ حِبَّانَ» لِلْهَيْمِيِّ (ج٥ ص٢٩٨).

قلتُ: وهذا الحديثُ رواهُ: داؤدُ بْنُ أَبِي هِنْدَ مِنْ حِفْظِهِ، وَلَمْ يَضْبِطْهُ، فَوَقَعَ فِي الْمُخَالَفَةِ لِلشَّكَاتِ الْأَثَابِ.

لِذِلِكَ: لَمْ يَرِوْ عَنْهُ، الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ عَلَى شَرْطٍ: «الْجَامِعُ الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ»، لِأَصْطَرَاهُ فِي الْحَدِيثِ.

\* وقد أعرضَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَرِوْهُ عَلَى شَرْطٍ: «الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ»، رَغْمَ أَنَّهُ عَلَى شَرْطِهِ، لِأَنَّهُ يَرِوِي عَنْ: داؤدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ فِي «صَحِيحِهِ». فَهُوَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرِبٌ.

قالَ الْحَافِظُ الدَّهْبِيُّ فِي «تَذْكِرَةِ الْحُفَاظِ» (ج ١ ص ١١٠)؛ عَنْ داؤدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ: (الإِمَامُ الشَّبْتُ، كَانَ مِنْ حُفَاظِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَمُفْتِيهِمْ، حَدِيثُهُ فِي الْكُتُبِ السَّتَّةِ، لَكِنْ فِي الْبُخَارِيِّ: اسْتِشَهَادًا!).

قلتُ: فَلَمْ يَرِوْ عَنْهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ، لِأَنَّهُ يُخَالِفُ، وَيَهْمُ أَحْيَانًا.

\* وَرَوَاهُ صَفْوَانُ بْنُ صَالِحِ الدَّمْشِيقِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمِ الدَّمْشِيقِيُّ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَمْرِو بْنِ هَرِيمِ السَّكْسَكِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيرٍ بْنِ نُعْيَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذرٍ رضي الله عنه قالَ: (قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَيْلَةً: سَبْعٌ وَعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَى ثُلُثِ الْلَّيْلِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى مُعْتَكِفِهِ، فَاتَّيْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: لَقَدْ جِئْنَاكَ، وَلَقَدْ تَشَدَّدْنَا لِلْقِيَامِ، وَمَا كُنَّا نَظُنُّ أَنَّكَ تُفَارِقُ مَقَامَكَ حَتَّى نُصَلِّيَ الصُّبْحَ، فَقَالَ: يَا أَبَا ذرٍ إِنَّكَ إِذَا صَلَّيْتَ بِصَلَةِ إِمَامِكَ وَانْصَرَفْتَ، كُتِبَ لَكَ قُنُوتُ لَيْلَتِكَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

جزءٌ فيه؛ ضعفٌ حديثٌ: أبي ذرٌ رضي الله عنه في فضلِ قيام الليلِ معَ الجماعةِ

آخر جهه الفريابي في «الصيام» (ص ١١٤).

وذكر فيه: أن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه قام فقط: «ليلة: سبع وعشرين»، يعني: ليلةً واحدةً، وهذا منكرٌ مِنَ القولِ.

قلتُ: وهذا سندٌ منكرٌ، فيه عبد الرحمن بن جبير بن ثقيف الحضرميُّ، وهو يُستنكِر حديثه.<sup>(١)</sup>

لذلك: أعرض عنْهُ الحافظ البخاريُّ، ولم يرو عنْهُ على شرطِ الصحيحِ.

قلتُ: وروايته لهذا الحديثِ، يدلُّ على أنه لم يضبطه، والحديث معروفٌ عنْ الوليد بن عبد الرحمن الجرجشىِّ، عنْ جبير بن ثقيف، عنْ أبي ذر رضي الله عنه.

\* وأيضاً أخطأ في هذا الحديثِ، الوليد بن مسلم الدمشقىِّ، وأتى بالمنكر في هذا الحديثِ.<sup>(٢)</sup>

عنْ عبد الله بن أحمَدَ عنْ أبيه: أَحْمَدَ قَالَ: (كَانَ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: رَفَاعًا).<sup>(٣)</sup>

وَعَنِ الْمَرْوُذِيِّ قَالَ فِي «العلل» (ص ٤٠): عَنْ أَحْمَدَ: (كَانَ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ كَثِيرًا الْخَطَا).

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لأبن حجر (ج ٧ ص ٥٧٧)، و«الطبقات الكبرى» لأبن سعيد (ج ٩ ص ٤٥٨).

(٢) وانظر: «تهذيب التهذيب» لأبن حجر (ج ١٣ ص ٢٧٤)، و«شرح العلل الصغير» لأبن رجب (ج ٢ ص ٦٠٨). (٦٠٩).

(٣) أثر صحيح.

آخر جهه ابن عساكر في «تاریخ دمشق» (ج ٦٣ ص ٩١).  
وإسناده صحيح.

قوله: «رفاعاً»؛ يعني: أنه كان يرفع الأحاديث الموقفة، ويُسندُ المرسلة.

وَفِي رِوَايَةِ مُهَنَّا قَالَ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، فَقَالَ: (اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ مَا سَمِعَ، وَمَا لَمْ يَسْمَعْ، وَكَانَتْ لَهُ مُنْكَرَاتُ).<sup>(١)</sup>  
وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٢ ص ٤٣٨): (الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: كَثِيرٌ الْوَهْمِ).

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ الدَّمْشِقِيِّ.  
وَخَالَفَهُ: أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعِ الْحِمْصِيِّ، حَدَّثَنَا: صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدِ الْحَضْرَمِيِّ، يَرْدُهُ إِلَى أَبِي ذِرٍّ، أَنَّهُ قَالَ: (لَمَّا كَانَ الْعَشْرُ الْأَوَّلُ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَمَّا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ، قَالَ: إِنَّا قَائِمُونَ لِلَّيْلَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَقُومَ فَلْيَقُومْ، وَهِيَ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ، فَصَلَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ جَمَاعَةً بَعْدَ الْعَתَمَةِ حَتَّى ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةُ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ لَمْ يُصَلِّ شَيْئًا وَلَمْ يَقُومْ، فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةُ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ قَامَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ يَوْمَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ فَقَالَ: إِنَّا قَائِمُونَ لِلَّيْلَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ -يَعْنِي: لَيْلَةُ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ- فَمَنْ شَاءَ فَلْيَقُومْ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ حَتَّى ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةُ سِتٍّ وَعِشْرِينَ لَمْ يَقُولْ شَيْئًا وَلَمْ يَقُومْ، فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ سِتٍّ وَعِشْرِينَ قَامَ فَقَالَ: إِنَّا قَائِمُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ -يَعْنِي: لَيْلَةُ سَبْعَ وَعِشْرِينَ- فَمَنْ شَاءَ أَنْ يَقُومَ فَلْيَقُومْ، قَالَ أَبُو ذِرٍّ: فَتَجَلَّدُنَا لِلْقِيَامِ فَصَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى قُبَّتِهِ فِي الْمَسْجِدِ فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ كُنَّا لَقَدْ طَمِعْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ تَقُومَ بِنَا حَتَّى

(١) تَقَلَّهُ عَنْهُ أَبُنْ حَاجِرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١٤ ص ٢٧٧).

نُصِّبَ، فَقَالَ: يَا أَبَا ذَرٍ، إِنَّكَ إِذَا صَلَّيْتَ مَعَ إِمَامِكَ وَأَنْصَرْتَ إِذَا انْصَرَفَ، كُتِّبَ لَكَ قُنُوتُ لَيَالِيْكَ).

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج٥ ص١٧٢)، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج١ ص١٤٠)، وَفِي «مُسْنَد الشَّامِيْنَ» (ج٢ ص٩١).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ شُرَيْحُ بْنُ عُبَيْدِ الْحَضْرَمَيُّ، ثَقَةٌ؛ لَكِنَّهُ: كَثِيرُ الْإِرْسَالِ، لَمْ يُدْرِكْ أَبَا ذَرٍ، فَهُوَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا.<sup>(١)</sup> فَهُوَ: حَدِيثٌ مُنْقَطِعٌ، لَا يَصِحُّ.

وَمَتُّهُ: مُنْكَرٌ جِدًّا، بِذِكْرِ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَبِالْفَاظِ أُخْرَى مُنْكَرَةٍ.

وَأَوْرَادُهُ أَبْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهَرَةِ» (ج١٤ ص١٣٠).

وَقَالَ الْحَافِظُ الطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج١ ص١٤٠): (لَمْ يَرُو هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ شُرَيْحٍ بْنِ عُبَيْدٍ؛ إِلَّا صَفْوَانَ بْنَ عَمْرِو).

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ مَعْرُوفٌ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ أَبِي ذَرٍ، وَرِوَايَتُهُ: عَنْ شُرَيْحٍ بْنِ عُبَيْدٍ: خَطَا.

\* وَرَوَاهُ زَيْدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعاوِيَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزَّاهِرِيَّةُ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ الْحَضْرَمَيُّ، عَنْ أَبِي ذَرٍ<sup>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</sup> قَالَ: (قَامَ بِنَارَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لِيَلَةَ ثَلَاثَةِ وَعِشْرِينَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَالَ: مَا أَحْسِبُ مَا تَطْلُبُونَ إِلَّا وَرَاءَ كُمْ، ثُمَّ

(١) انْظُرْ: «الْمَرَاسِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ص٩٠)، و«جَامِعَ التَّحْصِيلِ» لِلْعَلَائِيِّ (ص١٩٥)، و«تَارِيخَ دِمْشَقَ» لِابْنِ عَسَاكِرٍ (ج٢٣ ص٦٤)، و«تُحْفَةَ التَّحْصِيلِ» لِلْعَرَاقِيِّ (ص١٤٦).

قام ليلةً خمساً وعشرين إلى نصف الليل، ثم قال: ما أحسبُ ما تطلبون إلا وراءكم، ثم قمنا ليلةً سبعاً وعشرين إلى الصبح.

### حديث منكر

آخرَ جهه أَحْمَدُ في «المُسْنَد» (ج ٥ ص ١٨٠)، والفرِيابيُّ في «الصيام» (١٥١)، وأبُنْ خزِيمَةَ في «صَحِيحِهِ» (٢٢٠٥)، والطَّبرانيُّ في «مُسْنَد الشَّامِيْنَ» (ج ٣ ص ١٤٢) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ وَهْبٍ، وَعَبْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الصَّفارِ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ زَيْدِ بْنِ الْجُبَابِ، عَنْ مُعاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزَّاهِرِيَّةُ: حُدَيْرُ بْنُ كُرَيْبٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ، عَنْ أَبِي ذِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ مُعاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ بْنُ حُدَيْرٍ الْحَضْرَمِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرٌ الحَدِيثُ، وَلَيْسَ بِالثَّبِيتِ، لَهُ غَرَائِبُ وَمَنَاكِيرُ<sup>(١)</sup>، وَهَذِهِ مِنْهَا.

قال الحافظ يعقوب بن شيبة، عن معاویة بن صالح: (قد حمل الناس عنه، ومنهم: من يرى أنه وسط - ليس بالثبت ولا بالضعف - ومنهم: من يضعه).<sup>(٢)</sup>  
وقال الحافظ ابن عدي في «الكمال في الضعفاء» (ج ٨ ص ١٤٨): (صدق: إلا أنه يقع في حديثه: إفرادات).

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لأبن حجر (ج ١٣ ص ٨٤)، و«الجرح والتعديل» لأبن أبي حاتم (ج ٨ ص ٣٨٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» لمعلطاوي (ج ١١ ص ٢٧٠)، و«الكمال في الضعفاء» لأبن عدي (ج ٨ ص ١٤٥).

(٢) أكثر صحيح.

آخرَ جهه ابن عساكرَ في «تاریخ دمشق» (ج ٥٩ ص ٥٠).  
وإسناده صحيح.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيَّاهِ» (ج ٤ ص ١١٢)؛ عَنْ مُعاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ: (مُخْتَلِفٌ فِيهِ: وَمَنْ ضَعَفَهُ؛ بِسُوءِ حَفْظِهِ).  
 وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْتَّقْرِيبِ» (ص ٩٥٥): (صَدُوقٌ: لَهُ أَوْهَاهُ).  
 \* وَلَمْ يَذْكُرْ زِيَادَةً: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَتْ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ».

قُلْتُ: وَقَدِ اخْتَلَفَ فِي لَفْظِ هَذَا الْحَدِيثِ، أَيْضًا، مِنْ رِوَايَةِ مُعاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ.  
 فَقَدْ ذَكَرَ: «لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَى ثُلُثِ الْلَّيْلِ الْأُولِيِّ»، وَ«لَيْلَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ إِلَى نِصْفِ الْلَّيْلِ»، وَ«لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ حَتَّى أَصْبَحَ». \* فَسَمِّيَ الْلَّيَالِي الَّتِي قَامَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.  
 وَلَمْ يَذْكُرْ: «وَبَعَثَ إِلَى أَهْلِهِ وَنِسَائِهِ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى خَشِينَا أَنْ يَفْوِتَنَا الْفَلَاحُ»، يَعْنِي: السَّحُورُ.

وَهُنَا قَالَ: «فَقُمْنَا مَعَهُ لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ حَتَّى أَصْبَحَ».

وَهَذَا اضْطِرَابٌ فِي الْحَدِيثِ.

فَهُوَ: لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ، فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَوْجُوهِ.

وَزَادَ: «لَا أَحْسِبُ مَا تَطْلُبُونَ إِلَّا وَرَاءَ كُمْ».

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حُرَيْمَةَ فِي «الصَّحِيحِ» (ج ٣ ص ٣٣٧): (هَذِهِ الْلَّفْظَةُ: «إِلَّا وَرَاءَ كُمْ»، هُوَ عِنْدِي مِنْ بَابِ الْأَضْدَادِ، وَيُرِيدُ: أَمَامَكُمْ؛ لِأَنَّ مَا قَدْ مَضَى هُوَ وَرَاءُ الْمَرْءِ، وَمَا يَسْتَقْبِلُهُ هُوَ أَمَامَهُ).

جزءٌ فيه؛ ضعفٌ حديثٌ: أبي ذرٌ في فضلِ قيام الليلِ معَ الجماعةِ

\* والَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِنَّمَا أَرَادَ: «مَا أَحْسِبُ مَا تَطْلُبُونَ»، أَيْ: لَيْلَةُ الْقَدْرِ؛ إِلَّا فِيمَا تَسْتَقْبِلُونَ، لَا أَنَّهَا فِيمَا مَضَى مِنَ الشَّهْرِ، وَهَذَا كَقُولِهِ تَعَالَى: «وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا» [الْكَهْفُ: ٧٩]؛ يُرِيدُ: وَكَانَ أَمَامَهُمْ). اهـ.

قُلْتُ: وَيَعْلُمُ حَدِيثَ أَبِي ذَرٍ؛ حَدِيثُ عَائِشَةَ، فِي أَنَّهَا لَمْ تَذْكُرِ اللَّيَالِي الَّتِي فُصِّلَتْ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍ.

\* بَلْ ذَكَرْتُ بِخَلَافِ ذَلِكَ، وَأَنَّهَا لَمْ تَذْكُرْ تَعْيِنَ هَذِهِ الْلَّيَالِي عَلَى التَّفَصِيلِ إِلَى آخرِ الشَّهْرِ، وَالصَّلَاةِ إِلَى الصَّبَاحِ، وَلَمْ تَذْكُرْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: جَمَعَ بَنَاتَهُ وَنِسَاءَهُ وَالنَّاسَ فِي صَلَاةِ قَيَامِ اللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ.

\* وَلَمْ تَذْكُرْ زِيَادَةً: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ حُسْبَ لَهُ بَقِيَّةَ لَيْلَتِهِ»، وَهِيَ زِيَادَةُ شَادَّةٍ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍ.

وَإِلَيْكَ الدَّلِيلَ:

عَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ، ثُمَّ صَلَّى مِنَ الْقَابِلَةِ، فَكَثُرَ النَّاسُ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ الْلَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ، فَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي حَشِيتُ أَنْ تُفَرِّضَ عَلَيْكُمْ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ)

حدِيثٌ صحيحٌ

آخرَ حَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١١٢٩)، وَ(١١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٦١)، وَمَالِكٌ فِي «الْمُوَطَّأِ» (ج ١ ص ١٦٩)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنْنَةِ» (١٣٧٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْسُّنْنَ الْكُبْرَى» (١٢٩٩)، وَفِي «الْسُّنْنِ الصُّغْرَى» (ج ٣ ص ٢٠٢)،

وأحمدُ في «المسنِد» (ج ٦ ص ١٧٧)، وأبو مصعبُ الزهرِيُّ في «الموطَأ» (٢٧٤)، وابنُ حبانَ في «صحيحه» (٢٥٤٢)، والبغويُّ في «شرحِ السنَّة» (ج ٤ ص ١١٧)، ومحمدُ بنُ الحسنِ في «الموطَأ» (٢٣٨)، وأبو عوانة في «المسنِد الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٢٥١)، والفرِيابيُّ في «الصَّيام» (١٦٢)، وأبو نعيمُ الحدادُ في «جامعِ الصَّحِيحَينِ» (١١٦٤)، والحسنُ بنُ محمدٍ الْخَلَلُ في «المجالسِ العَشَرَةِ» (٣٥)، والقعنبيُّ في «الموطَأ» (١٤٧)، وأبو نعيمٍ في «المسنِد المُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٧٣٤)، والبيهقيُّ في «السننِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٩٢ و ٤٩٣)، وفي «فضائلِ الأوقاتِ» (١١٩)، وفي «شعبِ الإيمانِ» (٢٩٩٧)، وابنُ بكرٍ في «الموطَأ» (ج ١ ص ٢٥٨)، والطوسِيُّ في «مختصرِ الأحكامِ» (٧٤٠)، والخطيبُ في «الفصلِ للوصولِ، المدرجُ في النقلِ» (ج ١ ص ٤٥٤)، وأحمدُ بنُ عبيده الصَّدَفِيُّ في «نسخةِ أبي صالحِ المِصْرِيِّ» (٣٥)، وأبو عليِّ المدائنيُّ في «القواعدِ» (٧)، وابنُ راهويه في «المسنِد» (٨٦٥)، وابنُ القاسِمِ في «الموطَأ» (٣٦)، والقططاويُّ في «إرشادِ السارِي» (ج ٣ ص ١٩٩)، وابنُ أبي صُفَّرةَ في «المختصرِ النَّصِيحِ في تهذيبِ الكِتابِ الجامِعِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٤٨٥)، والجوهريُّ في «مسنِدِ الموطَأ» (١٦٥) مِنْ طرِيقِ عبدِ اللهِ بنِ يُوسُفَ التَّسِيسِيِّ، وفقيبةَ بنِ سعيدٍ، وعبدِ اللهِ بنِ مسلمةَ الْقَعْنَبِيِّ، وعبدِ الرَّحْمَنِ بنِ مهديٍّ، وعبدِ الرَّحْمَنِ بنِ القاسِمِ، ومعنِّ بنِ عيسَى، ويحيىٌ بنِ يحيىٌ النَّيْسَابُوريُّ، ويحيىٌ بنِ بكرٍ، وأبي مصعبِ الزهرِيِّ، ورُوحٌ بنِ عبادةً، ويحيىٌ بنِ يحيىٌ الليثِيُّ، ومحمدُ بنِ الحسنِ الشَّيبانيُّ، ويسيرُ بنِ عمرَ الزَّهْرانيِّ، وإسماعيلُ بنِ أبي أويسٍ، جمِيعُهمْ: عنْ مالِكٍ، عنْ الزُّهْرِيِّ، عنْ عروةَ بنِ الزُّبَيرِ، عنْ عائشةَ رضي الله عنها بِهِ.

قلتُ: وهذا سندٌ صحيحٌ، على شرطِ الصحيحِ.

وهو المحفوظُ في قيام النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه في رمضان، مع الناسِ.

قلتُ: فتوفي النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه، والأمرُ على ذلك؛ يعني: توقفَ صلوات الله عليه وآله وسلامه عن صلاةِ قيام الليلِ

في المسجدِ جماعةً، ولم يستمرَ فيها.

\* ولم تذكر عائشة رضي الله عنها، الزيادة، المدرجة في حديثٍ: أبي ذرٍ، وهي: «أنه منْ

قام مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة»، فهي زيادة شاذة، لا تصحُّ.

\* ويؤيد ذلك: تصرفُ الحافظ البخاري، والحافظ مسلمٍ في تركِ إخراج هذهِ

الزيادة، المدرجة، الشاذة، في صحيحيهما، لشذوذها عندهما، وهي ليست على

شرطِ: «المسنن الصحيح».

\* وأخرج الحافظ البخاري، والحافظ مسلمٍ: حديث عائشة؛ بهذهِ اللفظِ، لأنَّه

على شرطِهما في هذا الوجه، من روایة: الجماعة، عن مالك بن أنسٍ، عن الزهرى،

عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها.

\* وليس فيه الزيادة: المذكورة في حديث أبي ذرٌ رضي الله عنه.

\* وهذا يدلُّ على استهانِه بـهذا الحديثِ، بهذهِ الأسانادِ، وبهذهِ اللفظِ، في قيام

النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه في رمضان.

وألفاظُ: حديثٍ أبي ذرٍ كُلُّها، منكرٌ: لا تصحُّ.

\* والأدلةُ على ما نقولُ من الحديثِ نفسهِ كثيرةٌ، وأهمُها:

١) أنَّ النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه في حديث عائشة، توقفَ، ولم يستمرَ في هذا القِيامِ، وهي ثلاثة

ليالٍ.

**بخلافِ:** حديثٌ أبى ذرٌ: أَنَّهُ اسْتَمَرَ فِي هَذَا الْقِيَامِ إِلَى آخرِ الشَّهْرِ.

(٢) أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ، أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ فِي لَيْلَتَيْنِ، وَفِي اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ، وَلَمْ يَخْرُجْ لَهُمْ، وَلَمْ يُصْلِلْ بِهِمْ، فَهِيَ: لَيْلَتَانِ، وَفِي لَفْظٍ: أَنَّهَا ثَلَاثٌ، وَلَمْ يَخْرُجْ لَهُمْ فِي الرَّابِعَةِ، وَأَنَّ هَذِهِ الْلَّيْلَاتِي الَّتِي قَامَ فِيهَا كَانَتْ مُتَتَابِعَةً، بَيْنَمَا حَدِيثُ أَبِي ذرٍ عَدَدُ الْلَّيْلَاتِي أَكْثَرُ، وَهِيَ أَيْضًا مُتَقَرَّةٌ، حَتَّى فِي الْعَدَدِ، وَالثَّالِثَةُ جَمَعٌ فِيهَا أَهْلَهُ وَنِسَاءُهُ، وَمِنْهُنَّ عَائِشَةُ، فَكَيْفَ عَائِشَةُ تُخَالِفُ؟ فَتَذَكَّرُ أَنَّ الْقِيَامَ كَانَ فِي لَيَالٍ مُتَوَالِيَّةٍ دُونَ تَفْرِيقٍ؟!

(٣) وَكَذَلِكَ: أَنَّ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ النَّاسَ اجْتَمَعُوا بِأَنفُسِهِمْ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، لَمَّا رَأَوْهُ يُصَلِّي، وَلَمْ يَجْمِعُهُمُ النَّبِيُّ ﷺ لِلصَّلَاةِ: كَمَا فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: «فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ وَبَعَثَ لَهُمْ لِيَجْتَمِعُوا فِي مَسْجِدِهِ، وَكَذَلِكَ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: «فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا عَلِمْ بِهِمْ جَعَلَ يَقْعُدُ»<sup>(١)</sup>، يَعْنِي: تَعَمَّدَ عَدَمُ الْخُروجِ لَهُمْ، فَحَدِيثُ أَبِي ذرٍ مُخَالِفٌ صَرَاحَةً لِلْوَاقِعَةِ الَّتِي حَصَلتُ.

\* وَكَذَلِكَ: حَدِيثُ أَبِي ذرٍ، هُوَ مُخَالِفٌ لِمَا فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ؛ أَنَّهُ قَالَ لِمَنْ صَلَّوا خَلْفَهُ: «فَصَلَّوْا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ»<sup>(٢)</sup>، فَكَيْفَ يُعْلِنُ لَهُمْ بِالْإِجْتِمَاعِ فِي الْمَسْجِدِ، وَيَبْعَثُ لَهُمْ لِلْإِجْتِمَاعِ لِصَلَاةِ الْقِيَامِ، فَهَذَا يُخَالِفُ: هَذَا النَّصَّ.

(٤) كَذَلِكَ فِي لَفْظٍ؛ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ: لِحَدِيثِ عَائِشَةَ: «خَرَجَ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنْ حَوْفِ اللَّيْلِ، فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى رِجَالٌ بِصَلَاتِهِ»، فَفِيهِ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ صَلَّى بَعْدِ نِصْفِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٩٨).

(٢) فَأَرْسَدَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، لِتَأْدِيَةِ صَلَاةِ قِيَامِ اللَّيْلِ فِي الْبَيْوَتِ فِي رَمَضَانَ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُمْ: «فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرءِ فِي بَيْتِهِ، إِلَّا الْمَكْوُبَيَّةَ».

اللَّيْلِ، وَهَذَا بِخِلَافٍ حَدِيثٍ أَبِي ذَرٍ؛ أَنَّهُ صَلَّى بِهِمْ أَوَّلَ اللَّيْلِ إِلَى ثُلُثِهِ، وَإِلَى شَطْرِهِ، لِقَوْلِهِ: «فَقَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ»، قَالَ: فَلَمَّا كَانَتِ السَّادِسَةُ، لَمْ يَقُمْ بِنَا، فَلَمَّا كَانَتِ الْخَامِسَةُ، قَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ شَطْرُ اللَّيْلِ»، فَهَذِهِ مُخَالَفَةٌ صَرِيقَةٌ لِلْمُوَاقِعَةِ.

(٥) وَكَذَلِكَ: قِيَامُهُ ﷺ بِهِمْ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ، إِلَى أَنْ كَادَ يَغُوثُهُمُ الْفَلَاحُ، هُوَ مُخَالِفٌ لِمَا ثَبَّتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صِفَةِ قِيَامِهِ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُومُ، وَيَنَامُ، وَأَنَّهُ مَنْ رَغَبَ عَنْ سُنْتِهِ؛ فَلَيَسَ مِنْهُ، فِي قِصَّةِ الْثَّلَاثَةِ النَّفَرِ.

\* فَظَاهَرَ بِهَذَا: أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ، الَّتِي فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍ مُغَایِرَةٌ، لِمَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

\* وَظَاهِرُ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍ: كَانَ ذَلِكَ فِي لَيَالِي الْإِعْتِكَافِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ فِي الْلَّيَالِي الْوِتْرِيَّةِ، وَاللَّيَالِي الْشَّفْعِيَّةِ، وَكُلُّهَا: غَلَطٌ، وَفِي رِوَايَةِ صَلَّى بِهِمْ النَّبِيُّ ﷺ، فِي أَوَّلِ شَهْرِ رَمَضَانَ!.

\* وَحَدِيثُ عَائِشَةَ: فِي الْلَّيَالِي الْأُولَى مِنْ رَمَضَانَ فَقَطْ.

(٦) وَكَذَلِكَ: كَانَ الصَّحَابَةُ ﷺ يَفْعَلُونَ كَنِيْهِمْ ﷺ؛ كَمَا فِي قِصَّةِ سَلْمَانَ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنهما: «أَنَّهُ لَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ، فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ: نَمْ، فَنَامَ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقُومُ، فَقَالَ لَهُ: نَمْ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ قَالَ سَلْمَانُ: قُمِ الْآنَ، فَقَامَا فَصَلَّيَا،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٠٦٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٠١).

فقالَ لَهُ سَلْمَانُ: إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَأَعْطِ  
كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقًّهُ، فَاتَّى النَّبِيُّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: صَدَقَ سَلْمَانُ». (١)

٧) في حديث عائشة: أنهم لما كثروا في المسجد في الليلة الثالثة: لم يصل بهم

النبيُّ ﷺ بعد ذلك.

\* يَبْيَنُمَا فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُمْ لَمَّا كَثُرُوا: صَلَّى بِهِمْ، وَإِلَى وَقْتِ الْفَلَاحِ كَانَتْ  
صَلَاتُهُمْ!، وَهَذَا مُخَالِفٌ صَرَاحَةً لِلْوَاقِعَةِ، فِي أَنَّهُ لَمْ يُصْلِّ بِهِمْ، وَهِيَ مِمَّا يَسْتَحِيلُ أَنْ  
تُكُونَ وَاقِعَةً وَاحِدَةً، وَفِيهَا هَذَا التَّضَادُ الْوَاضِعُ، وَالْمُخَالَفَةُ الصَّرِيقَةُ!

٨) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، أَخْبَرَ عَنْ سَبِّ تَوْفِيقِهِ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ، وَعَدَمِ

اسْتِمْرَارِيَّتِهِ فِيهِ.

**بِخِلَافٍ:** حَدِيثٌ أَبِي ذَرٍّ، فَإِنَّهُمْ: قَالُوا لَهُ أَنْ يَسْتَمِرَ بِقِيَامِ اللَّيْلِ.

٩) وفي حديث عائشة، لم تذكر، اجتماع بناته، ونسائه ﷺ في قيام الليل في  
رمضان، خلف النبي ﷺ في المسجد.

**بِخِلَافٍ:** حَدِيثٌ أَبِي ذَرٍّ، فَقَدْ ذَكَرَ فِيهِ اجْتِمَاعَ النَّاسِ، وَبَنَاتِهِ وَنِسَائِهِ ﷺ فِي قِيَامِ  
اللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ، خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ.

١٠) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، صَلَّى ثَلَاثَ لَيَالٍ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ فِي  
الْمَسْجِدِ.

**بِخِلَافٍ:** حَدِيثٌ أَبِي ذَرٍّ، فَقَدْ ذَكَرَ فِيهِ: أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

(١) آخر جه البخاري في «صحيحة» (١٩٦٨)، وابن الجوزي في «قيام الليل» (ص ٢٠٥) عن عون بن أبي جحمة، عن أبيه: قال: «زار سلمان، أبو الدرداء...»، فذكره.

١١) أَنَّ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، عَدْمُ تَعْيِينِ اللَّيَالِي الَّتِي صَلَّى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ.

بِخِلَافٍ: حَدِيثٌ أَبِي ذَرٍّ، فَإِنَّهُ فِيهِ تَعْيِينُ اللَّيَالِي فِي قِيامِ اللَّيْلِ.

١٢) أَنَّ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، عَدْمُ تَسْمِيَةِ اللَّيَالِي الَّتِي قَامَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، عَلَى

التَّفَصِيلِ.

بِخِلَافٍ: حَدِيثٌ أَبِي ذَرٍّ، فَقَدْ ذُكِرَتِ اللَّيَالِي الَّتِي قَامَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، عَلَى التَّفَصِيلِ.

١٣) أَنَّ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، عَدْمُ ذِكْرِ الرِّيَادَةِ: «مَنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ

كُتِبَ لَهُ قِيَامٌ لَيَلَةً».

بِخِلَافٍ: حَدِيثٌ أَبِي ذَرٍّ، فَقَدْ ذُكِرْتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ الْمَذْكُورَةُ.

١٤) أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ لَمْ يَقَعْ فِيهِ اخْتِلَافٌ فِي الْفَاظِهِ مِنَ الرُّوَاةِ.

بِخِلَافٍ: حَدِيثٌ أَبِي ذَرٍّ، فَقَدِ اخْتَلَفُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا فِي الْفَاظِهِ.

\* إِذَا: فَحَدِيثُ عَائِشَةَ: أَصَحُّ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ.

فَرَوَاهُ الْجَمَاعَةُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ وُجُوهِ ثُبُوتِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ أَثْبَتُ مِنْ

حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ، وَهُوَ حَدِيثُ شَاذٌ.

\* فَكَيْفَ هَؤُلَاءِ الرُّوَاةُ الْأَثَابُ، الْحُفَاظُ، لَا يُعْلَمُونَ: حَدِيثٌ أَبِي ذَرٍّ، وَفِيهِمْ أَثَبَتُ

أَصْحَابٌ: مَالِكٌ بْنُ أَنَسٍ، فِي رِوَايَتِهِ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مَعْلُولٌ، لَا يَصِحُّ.

\* وَمِمَّا يَدْلُلُ أَيْضًا عَلَى إِعْلَالٍ، حَدِيثٌ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ الْآخَرُ، الَّذِي

ثَبَتَ فِيهِ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرَ، أَحْيَا اللَّيْلَ لِوَحْدِهِ، وَشَدَ الْمِئَرَ، وَأَيْقَظَ أَهْلَهُ»؛ يَعْنِي:

لِصَلَاةِ قِيامِ اللَّيْلِ لِوَحْدِهِنَّ فِي الْبُيُوتِ، دُونَ الْجَمَاعَةِ، كَمَا ذَكَرَ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ

الناسَ، وَبَنَاتٍ وَنِسَاءَ رَسُولِ اللهِ صَلَّوْا جَمَاعَةً مَعَهُ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَمْ يُذْكُرْ ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ عَائِشَةَ، مِمَّا يَدْلُلُ عَلَى شُذُوذٍ حَدِيثٍ أَبِي ذَرٍ.  
وَإِلَيْكَ الدَّلِيلَ:

عَنْ عَائِشَةَ : (أَنَّ النَّبِيَّ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرَ أَحْيَا اللَّيْلَ، وَشَدَّ الْمِئَرَ<sup>(١)</sup>، وَأَيْقَظَ أَهْلَهُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كَانَ النَّبِيُّ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرَ شَدَّ مِئَرَهُ، وَأَحْيَا لَيْلَهُ، وَأَيْقَظَ أَهْلَهُ).

### حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٠٢٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١١٧٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنْنَ الْكُبْرَى» (١٣٣٦)، وَ(٣٣٧٧)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنْنَتِهِ» (١٨٦٨)، وَأَبُو دَاؤِدَ فِي «سُنْنَتِهِ» (ق/١٨١ / ط)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٤٠)، وَالْحُمَيْدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٨٧)، وَابْنُ رَاهْوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٣٥)، وَالْمُخْرَجِيُّ فِي «جُزْئِهِ» (١١٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٢٥٣)، وَابْنُ خَرَبَيْهَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٢١٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنَ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٣١٣)، وَفِي «شَعْبِ الإِيمَانِ» (ج ٦ ص ٢١٨)، وَفِي «فَضَائِلِ الْأَوْقَاتِ» (٧٣)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٢٥)، وَ(ج ٨ ص ٢٢٢ و ٢٢٣)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٥٤)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «قِيَامِ رَمَضَانَ» (ص ٢٤٧)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرِحِ السُّنْنَةِ» (ج ٦ ص ٣٨٩)،

(١) أَيِّ: اجْتَهَدَ فِي الْعِبَادَةِ، مِنْ صَلَاةٍ، وَغَيْرِهَا.

انظر: «إِرشَادُ السَّارِيِّ لِلْقَسْطَلَانِيِّ» (ج ٤ ص ٦٧٨)، وَ«أَعْلَامُ الْحَدِيثِ لِلْخَطَّابِيِّ» (ج ٢ ص ٩٨١)، وَ«مَعَالِمُ السُّنْنِ» لَهُ (ج ١ ص ٢٨٢)، وَ«مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ» لِلْقَاضِيِّ عَيَاضٍ (ج ١ ص ٢٩).

وَفِي «الأنوار» (٧٠٨)، وَفِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج٤ ص٥١٠)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج٢ ص٨١٢)، وَالْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْتَّرَغِيبِ وَالْتَّرْهِيبِ» (ج٢ ص٣٦٤)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَّمَهِيدِ» (ج٢ ص٢٢٦)، وَفِي «الإِسْتِذْكَارِ» (ج٣ ص٤٠٩)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج٨ ص٣١٤)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِيِّ» (ج٤ ص٦٧٨)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةِ فِي «الْمُخْتَصِرِ النَّصِيحِ» فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (ج٢ ص٩٢)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج٣ ص٢٦١) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنِ أَبِي عُمَرِ الْعَدَنِيِّ، وَعَلَيٰ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَنَصِيرِ بْنِ عَلِيٰ الْجَهْضَمِيِّ، وَالْحُمَدِيِّ، وَابْنِ رَاهْوَيْهِ، وَعَبْدِ الْجَبَارِ بْنِ الْعَلَاءِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ الزُّهْرِيِّ، وَعَبْدِ الرَّزَاقِ بْنِ هَمَامٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْمُقْرِئِ، وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ السَّرْخِسِيِّ، وَعَلَيٰ بْنِ حَرْبٍ، وَالْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ النَّرِسِيِّ، وَدَاؤَدَ بْنِ أُمِيَّةَ الْأَزْدِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَسَعْدَانَ بْنِ نَصِيرٍ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ سُفِيَّانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي عَيْنَةَ، وَعَبِيدِ بْنِ نِسْطَاسِ، عَنْ أَبِي الضُّحَىِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ يَعْفُورِ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَيْدِ بْنِ نِسْطَاسِ، عَنْ أَبِي الضُّحَىِّ، عَنْ عَيْنَةَ عُيَيْنَةَ، فِي رِوَايَتِهِ.

فَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الثُّقَاتِ، الْأَئْمَاتِ، الْحُفَاظِ؛ وَفِيهِمْ: أَئْبُتُ أَصْحَابِ: سُفِيَّانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، فِي رِوَايَتِهِ.

\* فَكَيْفَ: هُؤُلَاءِ الْحُفَاظُ الْأَئْبَاتُ، لَا يُعْلَمُونَ، حَدِيثَ أَبِي ذَرٍّ، الَّذِي ذُكِرَ فِيهِ: «أَنَّ النَّاسَ، وَبَنَاتِ، وَنِسَاءَ النَّبِيِّ صلوات الله عليه، قَدْ اجْتَمَعُوا بِالصَّلَاةِ خَلْفَ النَّبِيِّ صلوات الله عليه فِي صَلَاةِ قِيامِ اللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ»، وَهُوَ لَمْ يُثْبِتْ ذَلِكَ.

\* بَلْ صَلَّى النَّبِيُّ صلوات الله عليه لِوَحْدِهِ قِيَام اللَّيْلِ، فِي بَيْتِهِ، وَأَيْقَظَ أَهْلَهُ، وَلَمْ يُصْلِّ بِهِنَّ النَّبِيُّ صلوات الله عليه فِي الْمَسْجِدِ مَعَ النَّاسِ.

لِذَلِكَ: لَمْ يُصِبْ مَنْ صَحَّ حَدِيثَ؛ مِثْلُ: الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي «الإِمْتَاعِ» (ص٤٨)، وَالشَّيْخِ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنْنَ أَبِي دَاؤِدَ» (ج٢ ص٣٦)، وَفِي «الصَّحِيقَةِ» (١٨١٣)، وَالْحَافِظِ السُّعُودِيُّ فِي «الْجَامِعِ الصَّحِيقِ» (٣٦٥٧)، وَغَيْرِهِمْ.

هَذَا آخِرُ مَا وَفَقَتِيَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ فِي تَصْنِيفِ هَذَا الْكِتَابِ النَّافِعِ الْمُبَارَكِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - سَائِلًا رَبِّي جَلَّ وَعَلَّا أَنْ يَكْتُبَ لِي بِهِ أَجْرًا، وَيَحْكُمَ عَنِّي فِيهِ وِزْرًا، وَأَنْ يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُخْرًا... وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

## فِهْرِسُ المَوْضُوعَاتِ

### الصَّفَحَةُ

### الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ

٥	١) المُقدَّمةُ
١٨	٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْخَطَا وَالْوَهْمَ فِي الْأَحَادِيثِ، لَا يَسْلِمُ مِنْهُمَا أَحَدٌ مِنَ الرُّوَاةِ، حَتَّى مِنَ النَّقَاتِ، الْأَثْبَاتِ، الْحُفَاظِ؛ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْكِبَارِ فِي الْحَدِيثِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ الْخَطَا وَالْوَهْمَ عَلَى بَنِي آدَمَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ، وَلَا بُدَّ.
٣٢	٣) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ؛ حَدِيثٌ: أَبِي ذَرٍ، فِي فَضْلِ قِيَامِ اللَّيْلِ، وَفِيهِ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ مِنْ صَلَاتِهِ، حُسِبَ لَهُ قِيَامٌ لِيَنْتَهِي»، فَهُوَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرِّبٌ، وَالرِّيَادَةُ هَذِهِ شَاذَةٌ فِي الْحَدِيثِ، وَقَدِ اخْتَلَفَ الرُّوَاةُ فِي أَلْفَاظِهِ، وَاضْطَرَبُوا فِيهِ، وَلَمْ يَضْبِطُوهُ، فَهُوَ مَعْلُولٌ.



حدثنا وأخبرنا  
ابن حمزة وسلفه  
مكتبة أهل الحديث